دراسات في الإعلام

المعلوماتية

وأثرها السياسي على النظم العربية

فرحان فرع العتابي



المعلوماتية

وأثرها السياسي على النظم العربية

المعلوماتية
وأثرها السياسي على النظم العربية
فرحان فرع العتابى

الطبعة الأولى: 2020
رقم الإيداع: 17830/2019
الترقيم الدولي: 9789773195182

الغلاف: عصام آميــــن

60 شارع القصرالعيني - 11451 - القاهرة
ت: 27921943 - 27954529 فاكس: 27947566
www.alarabipublishing.com.eg



بطاقة فهرسة
العتابى، فرحان فرع
المعلوماتية
وأثرها السياسي على النظم العربية .- فرحان فرع فرحان، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2019 - ص:سم
تدمك: 9789773195182
1- المعلوماتية
2- مصادر المعلومات
أ- العنوان 004

المعلوماتية

واثرها السياسي على النظم العربية

فرحان فرع العتابي

2020



الإهـــداء

أهدي هذا الجهد الى:

والدي العــزيز

الذي حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

واحمل أسمه بكل فخر

والدتي العزيزة

ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل وكل من لي في الوجود بعد الـلـه

الدكتور المهندس (رياض)

مَثَلِيٌّ أَلْأَعْلَى أخي الكبير

أخواني وأخواتي

من كانوا ولازالوا سندا لي

الشـكر والتقدير

أتقدم بفائق الشكر والتقدير والاعتزاز الى:

أستاذي العزيز الدكتور منتصر مجيد حميد

لما قدمه لي من ملاحظات وآراء وارشادات ساهمت في التعزيز من علمية هذا الكتاب

كما أتقدم بفائق الشكر والامتنان ايضاً الى كل من ساعدني ووقف بجانبي وبالأخص

الست الفاضلة هناء غضبان

والى كل من قدم لي النصح والمعونة ولو بكلمة واحدة

المقدمة

ازدادت أهمية المعلوماتية في العصر الحديث واتسعت دائرة تأثيرها في المجتمع إذ اصبحت وسيلة جماهيرية واسعة كما اصبح مصطلح المعلوماتية مرتبطاً بالعديد من المجالات المختلفة في المجتمعات البشرية مما أدى إلى تطورها بشكل ملحوظ, وساهمت بتنوع مصادر المعلومات فلم يعد مصدر المعلومة مقتصراً على مكان معين بل صار من الممكن الحصول على المعلومة من عدة مصادر مختلفة, كما تصاعد أثر المعلوماتية وتأثيرها في السنوات الأخيرة على مستوى العالم, والوطن العربي بشكل خاص إذ اصبحت وسيلة تعبير واسعة النطاق خاصة في ظل وجود أنظمة دكتاتورية تضيق على حرية التعبير وتحتكر القنوات الإعلامية التي تعد أحد أوجه حرية التعبير, فضلاً عن سيطرة الرؤساء على السلطات السياسية والتضييق على الأحزاب السياسية, كما أن تراكمات سوء الأوضاع الأقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع تؤدي إلى تذمر المواطنين من السلطة الحاكمة والنظام السياسي القائم وهذا التذمر بدوره من الممكن أن يؤدي إلى حدوث ثورات شعبية تحث على أجراء حالة من التغيير في المجتمع ولاسيما التغيير السياسي, وهذا التغيير السياسي يحدث عبر عدة وسائل وفي ظل التطور المعلوماتي الحاصل في بعض المجتمعات من الممكن أن تكون وسائل المعلوماتية هي أحدى الوسائل التي يلجأ اليها المجتمع في أحداث التغيير, وخاصة أن المعلوماتية بوسائلها أخذت تفرض نفسها في

النواحي جميعها لاسيما الحياة السياسية مما أدى إلى أقبال الكثير من الشرائح إليها وخاصة شريحة الشباب في المنطقة العربية إذ اصبحت المعلوماتية الوسيلة ذات الاهتمام والأثر الكبير بين شريحة الشباب في بعض الدول العربية, وفي ظل حركات الاحتجاجات الشعبية في بعض الدول العربية أخذت المعلوماتية بوسائلها بالانتشار والاعتماد عليها في الحصول على المعلومة, إذ بدأ استعمال المعلوماتية بوسائل تأخذ اكثر من حيز في المجتمع كما تحولت في بعض من وسائلها من وسيلة ترفيه وإطلاع إلى وسيلة تأخذ حيزاً كبيراً في المجال السياسي, كما واجهت المعلوماتية بوصفها أحد أوجه حرية التعبير تضييقات كبيرة من جانب النظم السياسية السلطوية في بعض من الدول العربية من طريق الحجب أو المنع كما أن هذه التضييقات جوبهت بعدة وسائل من فئات المجتمع ليتمكنوا من استغلاها بشكل تام لفك هذا المنع أو الحجب, وتضاربت أهمية وتأثير المعلومات في ظل الحراك الشعبي لأسباب اجتماعية وسياسية فضلاً عن تباين اللجوء أو عدم اللجوء إلى وسائل المعلوماتية من دولة إلى أخرى في عملية التغيير السياسي.

الفصل الأول

المعلوماتية

ومقاربات التغيير السياسي

يتضمن هذا الفصل: توضيحاً للمفاهيم والأدوات التي سنعمل بها في بحثنا هذا فلابد من توضيح هذه المفاهيم قبل تبين دورها ومدى فاعليتها في موضوع بحثنا إذ سنتناول في المبحث الأول مفهوم ونشأة المعلوماتية والمفاهيم ذات العلاقة بها, ونتناول في المبحث الثاني وسائل المعلوماتية ونتناول في المبحث الثالث مفهوم وآليات التغيير السياسي.

المبحث الاول: ما هية المعلوماتية

إن كل مرحلة من مراحل التطور في حياة الأنسان اعتمدت على أدوات معينة تتناسب مع مرحلته التي يعيشها والمعلوماتية جاءت مكملة للأدوات الأخرى التي أعتمدها الانسان عبر العصور في نقل أو اكتساب المعلوماتية من شخص إلى أخر ومن مجتمع إلى أخر فقد ضافت المعلوماتية وأزاحت الأدوات القديمة السابقة التي كان يتخذها الأنسان في عصره سابقاً.

المطلب الأول: مفهوم المعلوماتية

ظهر مفهوم المعلوماتية (Informatics) حديثاً, نتيجة لثورة المعلومات المعاصرة وما تملكه من تكنولوجيات متطورة, تعمل على جمع ومعالجة ونقل المعلومات وبذلك فهي تعد عاملاً مهماً وأساسياً في الحياة العلمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع معاصر, وكان لأهمية المعلومات وتقنياتها المعاصرة الأثر الأكبر في ظهور ميدان المعلوماتية والذي أصبح يشكل ظاهرة تشبه الظاهرة التي ارتبطت بالثورة الصناعية في القرن التاسع عشر من حيث التأثير في الحياة والاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمواطني الدول التي استفادت بها في ذلك الوقت[1].

إن كلمة معلومات (Information) أصلها في اللغة اللاتينية (Informatics) التي تعني شرح أو توضيح شيء ما وتستعمل في الفرنسية بصيغتها المفرد (Lene Information) للدلالة على معلومة, في حين كلمة

(1) محمد محمد الهادي, التطورات الحديثة لنظم المعلومات المبنية على الكومبيوتر, الطبعة الاولى, دار الشروق, القاهرة, 1993, ص 21-22.

(معلومات) في اللغة العربية مشتقة من كلمة (علم) وترجع إلى كلمة (معلم) اي الأثر الذي يستدل به على الطريق[1].

المعلوماتية تيار مستحدث تمتد مساحته المفاهيمية على مساحة واسعة من الحقول والتطبيقات التي تعد الموارد المعلوماتية الحجر الأساس للأنشطة السائدة في هذه الحقول والميادين وقد أرسى هذا التيار جذوره في تربة البشرية فأضحى نمطاً من أنماط التفكير والاستدلال العقلي الذي يمارس أنشطته المفاهيمية والمعرفية فجميعها ومعالجته بواسطة آليات توظف المعلومات أو الأنماط المعلوماتية أو المعالجات الرقمية لكي تترجم الناتج الرقمي الى أرضية مفاهيمية بنشرها الفكري في ترسيخ صلته بالعالم المحيط به وبالكائنات التي تقيم معه في البيئة ذاتها[2].

وجاء في هذه الأيام الدور الجديد للمعلوماتية لكي تهيمن وتبسط نفوذها المعرفي كما أنها عمدت في الوقت نفسه إلى أزاله الحواجز المقيمة بين النظم الحاسوبية من جهة والكائن البشري والعمليات التي تسري في نسيج الكائنات الحية من جهة أخرى بعد أن طوت أرضيتها المفاهيمية العلوم جميعها[3].

المعلوماتية يعرفها قاموس (ماكلان) باللغة الانكليزية بأنها (العلم الذي يعنى بجمع وبث وتخزين ومعالجة وعرض المعلومات) وهي ترجمة للمصطلح الفرنسي (Informatique) الذي عادة ما يعد مرادفاً لمعالجة المعلومات ويعرفها قاموس (لاروس) باللغة الفرنسية على النحو التالي) (علم المعالجة الآلية والعقلية للمعلومات كمرتكز للمعارف والاتصالات)[4].

---

(1) محمود علم الدين, تكنولوجيا المعلومات والإتصال ومستقبل صناعة الصحافة, الطبعة الاولى, القاهرة, 2005, ص 7.

(2) حسن مظفر الرزو, الفضاء المعلوماتي, الطبعة الاولى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2006, ص 61.

(3)حسن مظفر الرزو, الفضاء المعلوماتي ، مصدر سبق ذكره, ص 61.

(4) فؤاد يوسف قزانجي, السلطة الخامسة علم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات, الطبعة الاولى, دار الشؤون الثقافية العامة, العراق - بغداد, 2006, ص 177.

وكانت المعلوماتية (Informatics) مفهوماً مشابهاً لعلم المعلومات خاصة في كل من امريكا وبريطانيا ولكن بالنسبة إلى بلدان اخرى لم تعن الدراسات النظرية العملية والمفاهيم المختلفة لعلم المعلوماتية مثل (هولندا والدنمارك والمانيا وفرنسا) فالمعلوماتية اخذت منحى آخر تدريجياً وارتبطت بتكنولوجيا المعلومات اكثر من اهتمامها بخلق بيئة للمعلومات ودراسة نتائج المحصلة النهائية للمعلومات[1].

والمقصود بالمعلوماتية أيضاً ليس نقل المعلومات وتيسرها لأوسع عدد من الأفراد والمؤسسات فحسب وأنما الفرز المتواصل بين من يولد المعلومات (الابتكار) والقدرة على استغلالها بمهارة وبين من يستفد بمهارات محدودة[2].

وقد أختلف الكاتبون في تحديد تعريف للمعلوماتية الا ان هناك تعاريف عديدة لها وأهم هذه التعاريف هي[3]:

1- المعلوماتية هي مزيج من تكنولوجيا الحاسبات والإلكترونيات

2- المعلوماتية هي النشاطات الخاصة بإنتاج وتشغيل وتخزين ومعالجة ونشر المعلومات.

3- المعلوماتية هي مجموعة الأتصالات الكونية والإلكترونية التي يمكن أن تنقل المعلومات في التو واللحظة من وإلى أي مكان في الكون.

لقد شاع استعمال لفظ المعلوماتية منذ اوائل الستينيات في الإتحاد السوفيتي السابق وأوربا بمفاهيم مختلفة, **ففي الاتحاد السوفيتي استعمل هذا المصطلح بالمفهوم الآتي:**

---

(1) فؤاد يوسف قزانجي, مصدر سبق ذكره, ص 9-10.

(2) عبد الأمير فيصل, الصحافة الألكترونية في الوطن العربي, الطبعة الاولى, عمان- الاردن, 2005, ص 53.

(3) شيماء عادل فاضل, المعلوماتية والحروب المعاصرة نموذج تطبيقي: الحرب على العراق 2003, مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية, العدد 2, السنة 1, جامعة تكريت, 2009, ص 179.

(المعلوماتية هي التركيب العلمي الذي يدرس تركيب وخصائص المعلومات العلمية متضمناً القوانين الحاكمة للاتصالات العلمية)[1].

وهذا المفهوم المذكور, يركز على عدة عوامل منها:

- وصف حقل المعلوماتية كعلم منفصل بحد ذاته.

- الأقتصار على دراسة المعلومات العلمية من حيث التركيب والخصائص.

- الأرتباط الوثيق بكل عمليات الاتصال ونقل المعلومات.

- التضمين الاجتماعي المتصل بدراسة الظواهر والقواميس الاجتماعية.

بمرور الزمن وارتباط (المعلوماتية) بكثير من العلماء واهتماماتهم بها توسع المفهوم عما كان عليه في الأصل وظهرت تعاريف جديدة تعبر عن مجال المعلوماتية بمعناها الواسع وبطريقة احسن مما كان عليه الوضع في السابق وبدون التغاضي عن جوهر المفهوم الأصلي بربط المعلومات بتقنياتها **ومن هذه التعاريف ما يأتي**[2]:

- (المعلوماتية هي المجال الذي يدرس أساساً المعلومات ونظم المعلومات ومعالجة ونقل استخدام المعلومات).

كما أن ظهور مفهوم المعلوماتية بهذا المفهوم الحديث **قد جاء نتيجة لعدة أسباب عديدة منها**[3]:

---

(1) محمد محمد الهادي, مصدر سبق ذكره, ص 23-24.

(2) محمد محمد الهادي, مصدر سبق ذكره, ص 24.

(3) طارق محمود عباس, مجتمع المعلومات الرقمي, الطبعة الاولى, المركز الأصيل للطباعة والنشر, مصر - القاهرة, 2004, ص 19-20.

- ظهور المعلومات بشكل لم تعهده البشرية سابقاً, وهذا الظهور يتمثل بالكم الكبير من المعلومات التي تضاف إلى المعرفة البشرية سنوياً.

- تشعب موضوع المعرفة البشرية بشكل واسع خاصة في مجال الموضوعات العلمية والتقنية.

- تخزين المعلومات بوسائط متطورة حديثة فبعد أن كانت الاعتماد في تخزين المعلومات على الورق ثم على المصفرات الفيلمية, اصبح لدينا الأشرطة السمعية والبطاقات المثقبة, ثم الأشرطة الممغنطة والأقراص الليزرية بقدرتها الهائلة على تخزين كم كبير من المعلومات.

- تطور صناعة الحاسبات التي تساعد على تخزين كم كبير من المعلومات وتيسير الوصول إليها بيسر وبزمن قصير جداً وتطور وسائل الأتصال لنقل المعلومات عبر المسافات البعيدة.

كما إن للمعلوماتية خصائص عديدة تتمتع بها لذا سنوضح أبرز هذه الخصائص وتشمل:

1- السمة الاجتماعية: والمسماة بالمعلوماتية الاجتماعية (Social Informetics) لقد تفاعلت المعلوماتية مع الحياة الاجتماعية وأعدت تغييرات في السلوكيات الاجتماعية للناس وأبدت تغييرات اجتماعية ومن أمثلة ذلك التجارة الإلكترونية والمخازن الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والروايات الإلكترونية وحتى الجامعة الإلكترونية وقد نتج عن ذلك تغيرات اجتماعية (Social Change) في مختلف جوانب الحياة سواء داخل المنزل أم خارجه إذ يؤدي الناس دوراً وعلاقات مع بعضهم بعض ومع نظم وشبكات المعلومات[1].

---

(1) أبو بكر محمد الهوش, المعلومات والتنمية, اكاديمية الدراسات العليا, مركز الدراسات والبحوث, طرابلس - الجغرة, 2003, ص 48.

2- **السمة الفردية:** أي أنها لها أمكانيـة توجيـه الرسـالة إلى فـرد واحـد أو جماعـة معينـة إذ إن هؤلاء يساعدون على متابعة نقل عدة معلومات عبر وسـيلة اتصـال جماهـيري, الأفـراد, الاشـخاص المتابعون, وكذلك الهيئات التي يطلـق عليهـا اسـم (حـراس البوابـة) التـي تـدل عـلى الأشـخاص أو جماعات من الأشخاص الذين يحكمون سير المواد الإخبارية في قناة الأتصال ويعرف مفهوم (حراس البوابة)(بأنها أي شخص أو مجموعة منظمة بشكل رسمي ومتصلة مباشرة بعملية ترحيـل أو نقـل المعلومات من فرد إلى آخر وأنه يمكن أن يكون أي فرد يقوم بمعالجة أو مراقبة الرسائل التي تبثهـا وسائل الأتصال الجماهيري إلى الجمهور مثل محرر المجلة فلدية القـدرة في تمريـر المعلومـات التـي ينقلها من وسائل الأتصال الجماهيري ويستطيع أن يعرف ما لا يهم القرار حسب اعتقاده)[(1)].

3- **سمة التفاعـل الفضـائي (Vebir Interaction):** إن ربـط المجتمعـات والمـنظمات عـبر العديد من شبكات المعلوماتية يحول هذه الشبكات الإلكترونيـة إلى شـبكات اجتماعيـة كونيـة فضائية, لقد وفرت الشبكات لأفراد المجتمع امكانية ان يروا ويسمعوا بعضهم بعـض عـن بعـد وكانت هذه الفرصة صعبة أو مستحيلة بدون شبكات[(2)].

4- **سمة شمولية المعلومة:** إذ تقوم المعلوماتيـة بتـوفير المعلومـة بحيـث تغطـي المعلومـة جميع أوجه النشاط الذي يتعلق بها قدر الإمكان, وهذا يعني يجب ان تكون شاملة[(3)].

---

(1) جون.ر. بتنر, مدخل الاتصال الجماهيري, ترجمة عمر الخطيب, المؤسسة العلمية للدراسات والنشر, الطبعـة الاولى, بيروت, 1987, ص 34, نقلاً عن (زينة صالح مهدي الفتلاوي, المعلومـا- اتصـالية وعمليـة صـنع السياسـة الخارجية بعد الحرب الباردة), رسالة ماجستير, غير منشورة, جامعة النهرين, كلية العلـوم السياسـية, 2009, ص 103.

(2) أبو بكر محمد الهوش, مصدر سبق ذكره, ص 49.

(3) السعيد عاشور, ثورة الإدارة العلميـة والمعلوماتيـة, اللجنـة القوميـة لتجهيـز المعلومـات, الجمعيـة العربيـة للحاسب الآلي, سلسلة الكتب العلمية المبسطة في المعلوماتية 3, 1999-2000, ص 19.

5- سـمة التفاعـل عـن بعـد (Remont Interaction): إذ أصـبحت المسـافة بـين شاشـة الحاسوب والعـين هـي المسـافة الحقيقيـة بـين الفـرد وأي شيء يتعامـل معـه يضـاف إلى ذلـك التفاعل عن بعد على الشبكة فلم يعد مهـماً ان تسـافر وتلتقـي وأنمـا يمكـن أجـراء النشـاطات الإنسانية كافة من طريق الحواسـيب والشـبكات, وقـد انـتشرت ظـاهرة اسـتخدام الدردشـات (Chatting) بـين أفـراد المجتمعـات المختلفـة ومـن أمكنـة مختلفـة سـواء كانـت مكتوبـة أم بالصوت والصورة والنتيجة ظهور عمليات عن بعد مثل التسـوق عـن بعـد والتعلـيم عـن بعـد وقد نتج عن ذلك كله ظهور مشكلات اجتماعية معلوماتية كثيرة مثل جرائم الحاسـوب وخـرق الخصوصية ومشكلات الملكية الفردية وأمن المعلومات فضلاً عن مشكلات كثيرة[1].

6- سمة قابليـة التوصـيل (Connectivity): وتعنـي أمكانيـة توصـيل الاجهـزة الاتصـالية بأنواع كثيرة من أجهزة أخرى وبغض النظر عن الشركة الصانعة لها أو البلد الذي تم فيه الصنع مثال على ذلك توصيل جهاز التلفاز بجهاز الفيديو DVD [2].

7- سمة اللاحدود (No Boundaries): إذ تتلاشى الحدود السياسـية والجغرافيـة, بسـبب الربط الفضائي وهذه الخاصية تجعل أمكانية وجود مجتمع عالمي لا يعترف بالحدود السياسـية بين الدول أمراً واقعاً [3].

(1) أبو بكر محمد الهوش, مصدر سبق ذكره, 49.

(2) سميرة شيخاني, الاعلام الجديد في عصر المعلومات, مجلـة جامعـة دمشـق, المجلـد 26, العـدد الاول- الثـاني, جامعة دمشق, 2010, ص 447.

(3) أبو بكر محمد الهوش, مصدر سبق ذكره, ص 51.

8- **سمة الكونية:** إذ يمكن أن تشكل ثقافة كونية في المجتمعات بسبب أمكانية توحد المكان وذوبان الفوارق بين الدول والثقافات المختلفة والتواصل المستمر بين الثقافات والذي قد يشكل في النهاية ثقافة اجتماعية عالمية[1].

9- **سمة اللاتزامنية:** بمعنى أمكانية أرسال الرسائل واستقبالها في وقت مناسب للفرد المستفيد ولا يتطلب من المشاركين كلهم أن يستفيدوا من النظام في وقت واحد ففي نظام البريد الإلكتروني - مثلاً ترسل رسالة من منتجها إلى مستقبلها من أي وقت دونما حاجة إلى تواجد المستقبل للرسالة وهو الأمر الذي ييسر التعامل مع الرسائل الإعلامية والأتصالية, لأنها تحرر مستقبلها من قيود الزمان والمكان[2].

---

(1) المصدر نفسه, ص 51.

(2) ثامر كامل محمد, العولمة من منظور ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وآليات حراكها في الوطن العربي, مجلة العلوم السياسية, جامعة بغداد,العدد 37, 2008, ص 228.

المطلب الثاني: نشأة المعلوماتية

لجأ الأنسان منذ الأزل الى ابتكار أدوات وتقنيات تفعل من تواصله مع بني جنسه فَطور من وسائل عملية تقنية تحل مشكلاته الآنية كما أجتهد في أيجاد دعامات تدوينيه يسجل فيها افكاره ومعارفه ويتناقلها ويورثها عبر الأجيال المتلاحقة وتختلف بالطبع أهمية مبتكرات الأنسان بإختلاف أبعادها وتأثيراتها الاجتماعية والثقافية والسياسية[1].

وتعددت مصادر المعلومات والاتصال التي عرفها البشر عبر التاريخ إذ تجلت في الحفر على الأحجار والأشجار والأعمدة المنصوبة في الميادين العامة ومنذ أن خلق الأنسان وهو لا يستغني عن المعلومات لاستخدامها في شتى مجالات حياته ونشاطاته وقد أكتسب الأنسان المعلومات من طريق المشاهدة والأستماع والتخيل والتفكير والوسائل الأخرى المساعدة على ذلك وكانت هذه المعلومات عنصراً فاعلاً في تطوير الحضارة الإنسانية وفي جميع الإنجازات[2].

وهذا يعني أن وسائل الاتصال ونقل المعلومات كانت كثيرة ومتنوعة في تلك العصور ثم خضعت لأدوار متعددة (الكلام والرموز ثم الكتابة التصويرية والحرفية حتى ظهور المطبعة (غوتنبرغ: 1436) التي كانت تمثل ثورة الاتصال الأولى والفاصل الحقيقي بين العصور القديمة والعصور الحديثة من حيث ارتباطها بتطور وسائل الاتصال, وذلك لأنها أمدت العالم الحديث بوسائل أتصال جيدة أبتداءاً من الكتب والنشرات ثم الصحف وبذلك أصبحت الكلمة المفردة هي وسيلة الاتصال الأولى في أيصال المعلومات في العصر الحديث, ثم بدأت الثورة الاتصالية الثانية مع ظهور اداة جديدة من أدواتها وهي وكالات

---

(1) فضيل دليو, التكنولوجيا الجديدة للإعلام والإتصال (NTI/NICT) المفهوم - الاستعمالات - الآفاق, الطبعة الاولى, ادارة الثقافة للنشر والتوزيع, عمان - الاردن, 2010, ص 39.

(2) جاسم محمد جرجيس وبديع القاسم, مصادر المعلومات في مجال الاعلام والاتصال الجماهيري, مركز الإسكندرية للوسائط الثقافية والمكتبات, الإسكندرية, مصر, 1998, ص 8.

الأنباء (إذ تعد وكالة هافاس التي ظهرت عام 1835م أولها) ثم الثورة الثالثة بظهور المخترعات السمعية البصرية الحديثة (سينما, راديو, تلفاز, كومبيوتر) وكانت قمة الثورة في ظهور الأقمار الصناعية في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات خاصة بعد نقل الالعاب الاولمبية من طوكيو عام 1964م[1].

كما كانت الولايات المتحدة تقوم بعملية تعداد سكانها كل عشر سنوات وعلى سبيل المثال فقد دامت عملية التعداد التي انطلقت عام 1880م سبع سنوات، ولتسهيل تعداد سنة 1880م واختصار المدة التي تتطلبها أكتشف المهندس هرمن هوليريث (Herman Hollerith) طريقة البطاقات المثقوبة لوصف الأجوبة واختراع آلة بإمكانها قراءة الثقب وجمعها باعتماد التيار الكهربائي ومنذ ذلك العهد أنطلق عصر الحاسبات الكهروميكانيكية[2].

أما المدة الممتدة من سنة 1938م الى 1946م فقد أتسمت ببذل مجهودات مكثفة لتصميم وإنجاز حاسبات آلية, بسبب تزامن هذه المدة مع اندلاع الحرب العالمية الثانية لما لها من اهمية استراتيجية في القيام بعمليات حسابية معقدة ودقيقة تستعمل لأهداف عسكرية فقد كانت جيوش المدفعية في حاجة أكيدة إلى حاسبة آلية تساعدها على معرفة المسارات الصحيحة للقذائف لفرصة أصابة أهدافها بدقة عالية[3].

وفي أواخر السبعينيات ظهرت وسائل جديدة تولدت عن الربط بين مختلف الوسائل من تلفزة ومعلوماتية واتصالات قصيرة المدى وفي الثمانينيات ظهرت وسائل أحدث تتمثل أساساً في تطوير الأقمار الصناعية, الكوابل, الفاكس, التلفزيون عالي الدقة, الأشرطة الممغنطة, والأقراص المضغوطة[4].

---

(1) فضيل دليو, مصدر سبق ذكره, ص 47-48.

(2) عبد المجيد ميلاد, المعلوماتية وشبكات الاتصال الحديثة, سبناتك, تونس, 2003, ص 20.

(3)عبد المجيد ميلاد,مصدر سبق ذكره, ص 21.

(4) فضيل دليو, مصدر سبق ذكره, ص 48.

ويمثل (التليتكس والفيديوتكس)(*) محيطاً متطوراً في نقل المعلومات في حقبة منتصف السبعينيات.

وشهد القرن التاسع عشر ظهور الانظمة التقنية الأساسية وتكريس مبدأ التبادل الحر إذ يعد الذي أنتج ميلاد رؤى وافكار أساسية في المعلوماتية عامل اندماج وتواصل للمجتمعات الإنسانية[1].

لقد دخلنا في التسعينيات في عصر الإلكترونيك الجماهيري بفضل تنوع الوسائط الاتصالية[2]:

1- من المعلوماتية المهنية عن بعد إلى المعلوماتية الجماهيرية: ظهرت أجهزة الكمبيوتر الأولى (ENIAC) بعد الحرب العالمية الثانية ثم تطورت أجهزته وبرمجياته في أتجاهين مهني تخصصي لتشتغل في ما سمي لاحقاً الإنترنت.

2- شبكات الوسائط المتعددة (الملتيميديا) والطرق السريعة للمعلومات: تعد شبكة الإنترنت امتداداً وسائطياً دولياً, لإحدى أول الشبكات الامريكية المعلوماتية عن بعد 1967م: Arpanet والتي كان أهم تطوراتها النوعية تدويلها منذ 1983م والتوصل إلى هيكلة المعلومات المتداولة عبرها وتوحيد نظام بحث وأنتاج المعلومات: الويب (www) 1989م وباقي بروتوكولات الأتصال قبله وبعده (tcp ,ip ,http ,html ,ftp...) مما سمح بتقليص غلبة استعمال النص والصورة الثابتة لصالح الصوت والفيديو وآنية البحث وسرعته المتزايدة إذ

(*) التليتكس Teletex هو نظام أذاعي يتم فيه نقل المعلومات باستخدام خطوط احتياطية على أشاره التلفزيون العادية لتظهر على شاشة التلفزيون المحلية وهذه الخدمة ذات أتجاه واحد توصف فنياً بأنها (استقبال) فقط للصفحة المأخوذة وتعد خدمات (تيقاكس واوراكل) هي أفضل تمثيل لها والتي بدأت في بريطانيا عام 1976

والفيديوتكس (Videotex) هو المعلومات المرئية والذي يمثل تزاوج كل من شاشة التلفزيون للعرض وشبكة التلفزيون العامة كطريقة لنقل المعلومات من الحاسب المركزي وهذه الخدمة تبادلية باتجاهين عن بعد وقد ساعد ذلك على أنتشار الفيديوتكس ومن أمثلة ذلك خدمة (بريستيل ليلي كوم) البريطانية والتي بدأت في نهاية 1979م وتجربة (فيوترون) بولاية فلوريدا الامريكية والتي انتهت في عام 1986م, ينظر: محمود محمود عفيفي,, مصدر سبق ذكره, ص 15.

(1) أرمان وميشال ماتلار, تاريخ نظريات الاتصال, ترجمة نصر الدين لعياضي والصادق رابح, الطبعة الاولى, المنظمة العربية للترجمة, بيروت, تشرين الاول, 2005, ص 23.

(2) فضيل دليو, مصدر سبق ذكره, ص 52-53.

أصبحت الشبكة الآن مطية كل وسائل الاتصال الأخرى (الصحافة, الراديو, التلفزيون, الهاتف) وأي نوع من انواع الوثائق, الصور أو البرامج المكتوبة والسمعية والبصرية ولذلك أطلق عليها منذ عام 1994م (Algore) مصطلح (الطريق السريع للمعلومات) كسيناريو مستقبلي لها.

لقد أبرز تطور الأتصالات السلكية واللاسلكية (الأقمار الصناعية, الكوابل, الألياف البصرية, الشبكة الرقمية ذات الخدمات المدمجة) امكانيات ضخمة للمالك الذي استخدمتها الى أبعد الحدود وسائل إعلام كلاسيكية (كالتلفزيون الهرتزي والتلفزيون الرقمي الأرضي والتوزيع بواسطة الهاتف الثابت والهاتف المحمول والفيديوتكس, وطلب المعلومات عن بعد من مصادر المعطيات, والحصول على الصور عن طريق الاقمار الصناعية والإنترنت من ناحية, ووسائل أقل كلاسيكية كالهاتف الخلوي والتعلم من بعد والندوات عن بعد والمشاهدة الخالصة الثمن مسبقاً (Viwe payper)[1].

ويشكل الإنترنت تطوراً كبيراً للمعلوماتية إذ يعد الإنترنت (Internet) ثمرة من ثمرات التعاون, والبدايات الأولى للأنترنت كانت في الولايات المتحدة الأمريكية وهي تؤرخ بالتحديد بنهاية الستينيات من القرن الماضي أبان الحرب الباردة وكان الإنترنت آنذاك قطاعاً تكنولوجياً استخدامه محصور في دوائر الأنشطة العسكرية والعلمية والاستخبارية ولكن بواباته ونوافذه سرعان ما انفتحت فجأة على الجمهور الواسع أبتداءاً من التسعينيات من القرن الماضي إذ عرفت نمواً هائلاً وتكاثرت مواقعه وتنوعت, وقد عد الإنترنت اليوم بتطبيقاته

(1) رضا النجار وجمال الدين ناجي, تكنولوجيا المعلومات والاتصالات, (الفرص الجديدة المتاحة لوسائل الاعلام بالمغرب العربي), الجولة الثانية للقمة العالمية, تونس, أكتوبر, 2005, ص 9.

المتجددة باستمرار يتيح لمتعلميه ومرتاديه في جميع أنحاء المعمورة فرص الوصول إلى أضخم خزانة الكترونية للمعلومات عرفها العالم حتى الآن[1].

ويعد الإنترنت (Internet) ثمرة من ثمرة التعاون بين الأنظمة المعلوماتية وأنظمة الاتصالات المقدمة وهو نظام عالمي من الشبكات المعلوماتية المرتبطة فيما بينها داخلياً بواسطة بروتوكول خاص للتواصل الإلكتروني والغاية من أنشاء هذا النظام هو من حيث المبدأ تحقيق الربط والتواصل الإلكتروني بين جميع أجهزة الحاسوب في العالم كما يعطي أمكانات التواصل الاجتماعي إلكترونياً عبر شبكات المنتديات الاجتماعية والمدونات الخصوصية[2].

شهد العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين تقدماً مذهلاً في مجال التكنولوجيا بصفة عامة وتكنولوجيا المعلومات والحاسبات والاتصالات بصفة خاصة حتى أصبح العالم كله قرية كونية صغيرة يتفاعل سكانها مع بعضهم بعض بدون حواجز جغرافية أو زمانية أو ثقافية وأدت لتكنولوجيا الحاسبات ممثلة في الإنترنت دوراً كبيراً في نقل الثورة المعلوماتية والتكنولوجية من الشمال إلى الجنوب مروراً بالشرق والغرب في اللحظة نفسها[3].

التحولات التاريخية الكبيرة لها دوراً انعاطفياً في التطور البشري والتقدم الحضاري ولكن تحولات القرن العشرين هي شيء آخر في منعطفاته إذ أستخلص هذا القرن كل تجارب التاريخ وتجمع خبراته وبدأ حركة تصاعدية بلغت ذروتها في نهاياته وبدء إطلالته على القرن الواحد والعشرين والتقدم

(1) عبد الرزاق الدواي, مجتمع المعرفة معالم رؤية تكنولوجية جديدة للعالم, عالم الفكر, العدد 3 المجلد 40, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت, 2012, ص 99.

(2) المصدر نفسه, ص 99.

(3) عبد الرحمن عبد السلام جامل ومحمد عبد الرزاق ابراهيم ويح, التعليم الالكتروني كألية لتحقيق المجتمع المعرفي (دراسة تحليلية) بحث مقدم الى المؤتمر والمعرض الدولي الاول لمركز التعليم الالكتروني (التعليم الالكتروني حقبة جديدة في التعليم والثقافة), جامعة البحرين, 17- 2006/4/19, ص 1.

المعلوماتي في الأتصال والأرتباط كانت معجزة هذا العصر الذي طرحها مبتكروها كمرحلة انتقال حاسمة في حياة البشرية إذ استطاعت هذه التقنية ان ترفع الحواجز وتقرب المسافات[1].

واذا كان للمعلوماتية في أيامنا هذه من أهمية فهذا يعود لكونها الأداة الأقوى في معالجة المعلومات التي لا يستطيع الأنسان استيعابها فهي تأخذ مداها الكامل كأداة مثلى في أنظمة المعلومات وبالتأكيد في التنظيمات, وبسبب كونها اداة بالنسبة لكل ما كان موجوداً من قبل[2].

إن أساس ظهور المعلوماتية وتحولها إلى قوة العصر يرتكز أساساً على تطور تقنيات الاتصال وسرعتها بحيث أصبحت لها السلطة أي التأثير في صناعة الاحداث وبناء السياسات وأسقاط الأنظمة والتأثير على الاقتصاد وانهياره، والهام الثقافات، وصناعة العقول، فالمعلوماتية عبر ادواتها الأتصالية اصبح لها القدرة على صناعة الواقع الوهمي حسب توجيهات النخبة المسيطرة[3].

وأحد ملامح ظاهرة المعلوماتية هو ذلك التداخل الثقافي الذي افرزته وفرة وسائل الاتصال وسرعتها[4]. وأصبحت المعلوماتية في بداية القرن الحادي والعشرين القوى التي تحدد الأستراتيجيات وتفرز التوازنات السياسية والعسكرية فلم تعد القوة العسكرية والسياسية في تحالفات وتكتلات سياسية وحشود عسكرية بل اصبحت القوة في منطلق العالم الجيد هي المعرفة التي بتزايد ما يرتفع مستوى القوة والتفوق على الآخرين فاليوم تتمثل أسلحة مثل القنوات الفضائية ووكالات الأنباء والصحف والمجلات وتقنيات الكومبيوتر

---

(1) محمد صلاح سالم, العصر الرقمي وثورة المعلومات (دراسة في نظم المعلومات وتحديث المجتمع), الطبعة الاولى, مركز عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية, شارع شرعة المربوطة - الهرم, مصر, 2002, ص13.

(2) شارل برته, المساعد في المعلوماتية, ترجمة عبد الحسن الحسني, الطبعة الاولى, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, بيروت - الحمراء, 1987, ص 9.

(3) محمد صلاح سالم, مصدر سبق ذكره, ص 14.

(4) المصدر نفسه, ص 16.

الحديثة مثل الإنترنت سلاحاً خارقاً يستطيع تحقيق مـا لا تحققـه القنابـل، فالمعركـة الحقيقيـة هي حرب التقنية والسيطرة على مصادر المعلومات[1].

لقد دفعت المعلوماتية كنتيجة للتطور الكبير في تكنولوجيا الأتصالات والتكنولوجيـا بشـكل عام إلى انهيار دور الزمان والمكان فتجاور وتزامن الأنمـاط والقـيم والأمزجـة والأشـكال والمبـاني والثقافات قد تشكل حالة اجتماعية وثقافية وسياسية جديدة لم يعهد مثلهـا المجتمـع الـبشري من قبل وقادت هذه التحولات الكونية إلى الإنتقال والتحول مـن الثقافـات والأنمـاط المعيشـية المحلية أو بعضها المحكومة بعناصر ومتغيرات مغرقة في المحلية والدولية الى ثقافات كونية[2].

من حيث توضيحنا لنشأة المعلوماتية نستنتج أن الوسائل التي أستخدمها الأنسـان في نقـل المعلومات والإتصال فيما بينه تمثلت بعدة وسائل وطرق بدائية وتقليدية وتطـورت مـع تطـور واكتشافات الأنسان وكان للمعلوماتية دور في هذه النقلة النوعية التي عرفهـا الأنسـان كـما أن هناك لكل زمان ادواته ووسائله الخاصة به في نقل المعلومات والحصول عليها وكل وسـيلة مـن هذه الوسائل عبرت عن حالة التطور التي يعيشها الانسان في عصره.

(1) المصدر نفسه, ص 18.

(2) باقر النجار, العولمة ومستقبل الأسرة في الخليج العربي, المستقبل العربي, العدد 308, مركز دراسـات الوحـدة العربية, اكتوبر / تشرين أول 2004, ص ص129-130.

ومرت المعلوماتية بمراحل عديدة حتى وصلت الى ما هي عليه الآن إذ بدأت بالمرحلة البدائية في اولى مراحلها وتمكنت المرحلة الثانية بظهور الطباعة من طريق ظهور المطبعة وتمثلت المرحلة الثالثة بظهور التكنولوجيا الحديثة بأكملها التي تمثلت في الحواسيب والإنترنت والأقمار الصناعية وغيرها من الوسائل الحديثة التي تشكلت بمجملها المعلوماتية.

يستنتج الكاتب مما سبق إن المعلوماتية في بداية ظهورها كمفهوم اقترنت بعلم المعلومات واشتقت منه وفي مرور الزمن ومع التطور التكنولوجي والحضاري اخذت المعلوماتية مفهوماً أوسع واشمل مما كانت عليه إذ اصبحت بمفهومها الحديث تعرف (بجمع الوسائل والآليات المتطورة من حاسبات والكترونيات واتصالات حديثة من حاسبات وأقمار صناعية وشبكات وغيرها من الوسائل الأخرى التي تستخدم في نقل ومعالجة وأنزال المعلومات).

المطلب الثالث: المفاهيم ذات العلاقة بالمعلوماتية

أولاً: مجتمع المعلومات

لم ينشأ مجتمع المعلومات نتيجة لطفرة في المجتمع المعاصر بل كان نتيجة لسلسلة عمليات مرت بها البدايات التي نشأت عن النسق المفاهيمي الذي ظهر في نهاية القرن العشرين كما إن رسوخ تقنيات الأتصالات والإلكترونيات في ظروف رقمية ملائمة أفرزتها التقدمات الحاصلة في تقنيات المعلومات قد ساهم في توفير مناخ مناسب لظهور بدايات جديدة قادرة على إحداث ثورة مفاهيمية في كثير من الأنساق المعرفية التي استوطنت في ظروف العصر الحديث[1].

كما شهدت المجتمعات البشرية عدداً من التطورات المهمة في تاريخ نقل المعلومات والأتصال ساهمت بشكل أو بآخر في نشوء ما نطلق عليه مجتمع المعلومات الأن[2].

ويستعمل مصطلح (المعلومات) بمعان متعددة وربما كان المصطلح مرتبطاً بأذهان الناس بالشبكة العنكبوتية العالمية (Word Wide Web) وبالاقتصاد الإلكتروني والتعليم عن بعد, وبالألعاب الإلكترونية وغير ذلك ومما يرتبط بالحوسبة وبدون شك فليس هناك من ينكر قوة وتأثير الحاسوب فقد غير تقريباً كل شيء نفعله[3]. كما أن مجتمع المعلومات لم يولد على يد تكنولوجيا الأتصال وحدها ولا على تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية وحدها ولكنه ولد بالمزاوجة بين هذه التكنولوجيا وتلك[4].

---

(1) حسن مظفر الرزو, مصدر سبق ذكره, ص ص244-245.

(2) محمد فتحي عبد الهادي, مجتمع المعلومات بين النظرية والتطبيق, الطبعة الثانية, الدار المصرية اللبنانية, 2008, ص 30.

(3) محمد فتحي عبد الهادي, مصدر سبق ذكره, ص 26.

(4) حسن عماد مكاوي, تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات, الطبعة الثانية, الدار المصرية اللبنانية, القاهرة, 1997, ص 33.

ويعرف مجتمع المعلومات بأنه المجتمع ما بعد المجتمع الصناعي والذي يدور في فلك المعلومات كون البشرية قد مرت بعدة مراحل واضحة المعالم في تطورها إذ تسمى المرحلة التي كان الأنسان يعتمد فيها على المواد الخام الأولية في المجتمع ما قبل الصناعي ويعرف مجتمع المعلومات ايضاً بأنه جميع الأنظمة والموارد والتدابير والممارسات المرتبطة بالمعلومات أنتاجاً ونظراً وتنظيماً, أما توفلر (A.Toffler) فينظر إلى مجتمع المعلومات من زاوية أخرى من وجهة نظر علم الاجتماع كنظرية جديدة مقارنة مع الثورتين الزراعية والصناعية ويسمي كل مرحلة منها بالموجة الأولى والثانية والثالثة, هي أكثر غنى وتعقيداً[1].

وهناك العديد من التعاريف لمجتمع المعلوماتInformation Society ومنها[2]:

- هو المجتمع الذي يعمل معظم افراده بإنتاج المعلومات أو جمعها او اختزالها أو معالجتها أو توزيعها

- هو المجتمع الذي يعتمد بتطوره بطبقة رئيسة على المعلومات والحاسبة الآلية وشبكات الاتصال اي انه يعتمد على التكنولوجيا الفكرية التي تضم سلع وخدمات جديدة مع التزايد المستمر للقوة العاملة المعلوماتية التي تقوم بإنتاج وتوزيع وتجهيز ومعالجة ونشر وتوزيع هذه السلع والخدمات.

يتضح مما سبق إن مجتمع المعلومات هو المجتمع الذي أتى كبديل للوسائل التقليدية التي كانت تعتمد في حقبة ما قبل وطريق المجتمع الصناعي وهو أيضاً مجتمع بديل للمجتمع الصناعي من طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة في حياة الانسان.

---

(1) عزيزة عبد الرحمن العتيبي, أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في اداء الموارد البشرية, دراسة ميدانية على الاكاديمية الدولية الأسترالية, 2010, ص 13.

(2) زكي حسين الوردي, مجبل لازم المالكي, المعلومات والمجتمع, الطبعة الاولى, الوراق للنشر والتوزيع, 2002, ص ص 267- 268.

ثانياً: تكنولوجيا المعلومات

إن تكنولوجيا المعلومات تختلف اختلافاً جوهريا عما سبقها من تكنولوجيا, وذلك نظراً لتعاملها مع جميع عناصر المجتمع المادية وغير المادية وهو ما جعل من تكنولوجيا المعلومات قاسماً مشتركاً مع جميع الأنظمة الانسانية سواء زراعية أم صناعية, سياسية أم اقتصادية, عسكرية أو ثقافية, إعلامية أو تعليمية ولقد انصهرت تكنولوجيا المعلومات في كيان المجتمع الانساني وتسمى ثقافة باستخدام تكنولوجيا المعلومات الى أن تقيم عولمة محورها الأنسان قائمة على تنوع الثقافات وتعددها املاً في تنمية حقيقية وإخضاع التكنولوجيا لصالح البشرية جمعاء من أجل عالم أكثر اتساقاً[1].

برزت تكنولوجيا المعلومات كتكنولوجيا مشكلة بواسطة مزيج تقنيات معالجة البيانات السلكية واللاسلكية فالأولى تزود بمقدرة على معالجة وتخزين المعلومات والأخيرة هي العامل لتوصيلها وهنا المزيج او التضافر هو قد تم أحداثه بما اتيح له من المكونات الإلكترونية الدقيقة وتجهيزاتها المعقدة[2].

ويعرف قاموس ماكميلان تكنولوجيا المعلومات بأنها (معالجة, تخزين وبث معلومات ملفوظة, مصورة, سمعية, ورقمية بواسطة مزيج من الحاسب الإلكتروني والإتصالات السلكية واللاسلكية ومبني على أساس الإلكترونيات الحقيقية)[3].

---

(1) نبيل علي, تحديات عصر المعلومات, مهرجان القراءة للجميع مكتبة الاسرة, القاهرة, 2003, ص 15- 16.

(2) محمود علم الدين, تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجماهيري, العربي للنشر والتوزيع, شارع القصر العيني, 1990, ص 38.

(3) محمود علم الدين, تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجماهيري, مصدر سبق ذكره, ص 38.

وتعرف تكنولوجيا المعلومات بأنها[1]:

1- تكنولوجيا المعلومات تشير إلى الوسائل المستعملة لإنتاج, معالجة, تخزين, استرجاع, وارسال المعلومة سواء كانت في شكل (صوتي) أم كتابي أم صورة.

2- تكنولوجيا المعلومات هي استعمال التكنولوجيا الحديثة للقيام بالتقاط ومعالجة وتخزين واسترجاع وايصال المعلومات في شكل معطيات, رقمية, نص, صوت أو صورة.

ومن تعريفات تكنولوجيا المعلومات الأخرى هي:

1- تكنولوجيا المعلومة هي تجمع, تطور, دعم وأداره وتجهيزات وبرامج, اتصال, وسائط, وسائط متعددة, وخدمات أنظمة متكاملة[2].

2- إن تكنولوجيا المعلومات (Information Science) هي مجموعة المعارف والخبرات والمهارات المتراكمة والمتاحة والأدوات والوسائل المادية والتنظيمية والادارية التي استخدمها الانسان في الحصول على المعلومات الملفوظة والمصورة, المتينة، والمرسومة, والرقمية وفي معالجتها وبثها وتخزينها بغرض تسهيل الحصول على المعلومات وتبادلها وجعلها متاحة للجميع[3].

(1) عزيزة عبد الرحمن العتيبي, مصدر سبق ذكره, ص ص20- 21.

(2) محمود علم الدين, تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجماهيري, مصدر سبق ذكره, ص 109.

(3) المصدر نفسه, ص 38.

ولتكنولوجيا المعلومات جانبين[1]:

1- الجانب الفكري أو المعرفي: الذي يتمثـل في علـم المعلومـات (Information Science) الذي يهتم بضبط خواص وسلوك المعلومات والقوى التي تتحكم في عمليات تـدفق المعلومـات وطرق تجهيزها للفرد حتى تكون متاحة ومتقدمة بأقصى درجة من الكفائة.

2- الجانب المادي: يتمثل في التطبيق العملي للأكتشافات والأختراعات والتجـارب في مجـال معالجة المعلومات كالحصول على المعلومات وتحليلها وتخزينها وبثها أو توصـيلها مسـتفيداً في ذلك من التقنيات والأساليب الفنية في الكتابة, الطباعة والأتصالات السلكية واللاسلكية ومازجـاً بين الأدوات؟ أو الاجهزة أو الأكتشافات التالية: الحاسبات الإلكترونيـة, التصـوير المصـفر, اشـعة الليزر, الألياف الضوئية, الأتصالات السلكية واللاسلكية خاصة التليفـون – التلـيكس – الفـاكس يميل والاقمار الصناعية معتمداً على وسائل يدوية وتطورت إلى وسائل ميكانيكية حتـى وصـلت الى الإلكترونية الكاملة.

ثالثاً: ثورة المعلومات

شهد العالم عبر التاريخ الطويـل سلسـلة مـن ثـورات المعلومـات والتطـورات أثـرت في اسـلوب حياته ومحيطه الضرورية وقـد بـدأت تتطـور اللغـة بوصـفها أهـم مقومـات الاتصـال ثـم جـاءت الطباعة التي أدت إلى تطور صناعة الكتب بعد ذلك ظهرت وسائل الاتصـال الجماهـيري وتقنيـات الأتصال بعيدة المدى السلكية واللاسلكية والحواسيب بإشكالها المختلفة وتطورات اجيالها وقـدرتها الهائلـة عـلى الاختـزان والاسـترجاع السريـع والـدقيق للمعلومـات وظهـرت قمـة هـذه التطـورات

(1) حسن عماد مكاوي, مصدر سبق ذكره, ص ص 38-40.

من طريـق اكـثر مواجـه بـين تقنيـات الحواسـيب والأتصـالات وأدت الى ظهـور نظـم المعلومـات المتطورة وشبكات المعلومات ومنها الشبكة العالمية الإنترنت[1].

وتعرف ثورة المعلومات بأنها (ذلك الأنفجار المعرفي الضخم وفضاء مـن الانتـاج الفكـري في مختلـف المجـالات وظهـور الحاجـة إلى تحقيـق أقصى سـيطرة ممكنـة عـلى فـيض المعلومـات المتدفقة وأتاحته للباحثين المهتمين وصانعي القرارات في أسرع وقـت وبأقـل جهـد مـن طريـق استخدام أساليب وبرامج معاصرة في نظم المعلومات تعتمـد في الدرجـة الاولى عـلى الكمبيـوتر وتقنيات الاتصال لمساندة مؤسسات المعلومات)[2].

لقد أثر التطور السريع لتكنولوجيا المعلومـات والأتصـالات تـأثيراً كبـيراً في عمـل مؤسسـات المعلومات وتطوير خدماتها ونشر آفاق هذه الخدمات إلى مناطق متباعدة وقطاعـات عريضـة في المجتمع[3].

ونتيجة لهذا التطور الذي حققته ثورة المعلومات بدأ يحدث تطور سريع للتركيبة التقليدية للمجتمع من المركزية إلى اللامركزية ومن الجماهيرية إلى التنوع والتمايز ومـن العمـل اليـدوي إلى العمل الذهني ومن نموذج القومية والدولية إلى العالمية ومن التعليم التلقينـي إلى التعلـيم القائم على أعمال العقل وكل ذلك تحت لواء المعلوماتية[4].

وإن ثـورة المعلومـات يمكــن أن تزيــد مــن أجهــزة المعلومــات في الرســائل الشخصـية وإنجـاز الأعـمال وتطـور وانتشـار هـذه الأجهـزة في المنـازل والمكاتـب وربطها بالهواتف ثم أن تطور اجهـزة الحاسـوب الشخصـية والسـماح باسـتعمال

(1) زكي حسين الوردي ومجبل لازم المالكي, مصدر سبق ذكره, ص 39.

(2) ثامر كامل محمد, مصدر سبق ذكره, ص 227.

(3) زكي حسين الوردي ومجبل لازم المالكي, مصدر سبق ذكره, ص 39.

(4) عباس مصطفى صادق, الأنترنت والبحث العلمي, الطبعة الاولى, مركـز الأمـارات للدراسـات والبحـوث, أبـو ظبي, الامارات العربية المتحدة, 2007, ص 12.

الإنترنـت والبريـد الإلكـتروني في المنـزل ثـم الاسـتعمال الواسـع لأجهـزة الفيـديو والتصـوير واستعمالاتها المختلفة والذي يعد في حقيقة الأمر ثورة كبيرة في تبادل المعلومات وتوزيعها[1].

إن ثورة المعلومات التي يشهدها عالم اليوم هي نتاج لخمس ثورات أساسية هي:

الثورة الأولى: بدأت الثورة الأولى عندما ظهـرت اللغـة لتعـبر في صـياغة بشريـة عـن رغبـة الانسان بناء أطار موحـد للتفـاهم والمعـاني المشـتركة ومـن ثـم كانـت الثـورة الأولى هـي ثـورة اللغة[2].

الثورة الثانية: بدأت هذه الثورة عندما أخترع السـومريون أقـدم طريقـة للكتابـة في العـالم وتمكنوا من الكتابة على ألواح الطين وذلك قرابة (3600) سنة قبـل المـيلاد وقـد حفظـت هـذه الألواح الطينية الفكر الاجتماعي والسياسي والفلسفي في مراحله الأولى[3].

الثورة الثالثة: اقترنت هذه الثـورة بظهـور الطباعـة في منتصـف القـرن الخـامس عشر ويتفـق معظم المؤرخون على أن (يوحنا جوتنبرغ) الألماني هـو أول مـن فكـر في اخـتراع الطباعـة بـالحروف المعدنية المنفصلة وذلك قرابة سنة 1436م[4].

الثـورة الرابعـة: بـدأت هـذه الثـورة في القـرن التاسـع عشر واكتمـل نموهـا في النصـف الأول مـن القـرن العشريـن وتتمثـل بظهـور عـدد كبـير مـن وسـائل الأتصالات استجابة لعلاج بعض المشـكلات الناجمـة عـن الثـورة الصـناعية ففـي

---

(1) مفيد الزيـدي, قضـايا العولمـة والمعلوماتيـة في المجتمـع العـربي المعـاصر, الطبعـة الأولى, دار أسـامة للـنشر والتوزيع, الأردن - عمان, 2013, ص 193.

(2) محمد محفوظ, تكنولوجيا الاتصال (دراسة في الابعاد النظرية والعلميـة لتكنولوجيـا الاتصـال), دار المعرفـة الجامعية, الاسكندرية, 2005, ص 20.

(3) زكي حسين الوردي ومجبل لازم المالكي, مصدر سبق ذكره, ص 39.

(4) المصدر نفسه, ص 40.

عـــام 1824م اكتشـــف العـــالم الإنجليـــزي (صـــموئيل سرجـــون Sturgeon) الموجـــات الكهرومغناطيسية وأستطاع صموئيل مورس (Morse) اختراع التلغراف في عام 1937م وكان الألمان والكنديون أول من بدأ توجيه خدمات الراديو المنظمة منذ عام 1919م, أما البث التلفزيوني فقد بدأ تجاربه في الولايات المتحدة منذ أواخر العشرينيات وفي أول يوليو / تموز 1914م[1].

الثورة الخامسة: أتاحت هذه الثورة الاستعمال الواسع للتقنيات في النصف الثاني من القرن العشرين وتنامي باندماج ظاهرة تفجير المعلومات وتعدد وسائل الاتصال وقنواته وأساليبه وقد تمثل المظهر البارز في تفجير المعلومات باستعمال الحاسوب في تخزين واسترجاع المعلومات وتنامي النتاج الفكري بمختلف أشكاله واللغات التي تصدر فيها كما تمثلت هذه الثورة في استعمال الاقمار الصناعية وشبكة الإنترنت لنقل البيانات والصور والرسوم والأخبار عبر الدول والقارات بطرق فورية سريعة[2].

في ضوء ما تقدم ومن طريق توضيحنا للمفاهيم ذات العلاقة بمفهوم المعلوماتية (مجتمع المعلومات, تكنولوجيا المعلومات, ثورة المعلومات) يمكن القول إن هذه المفاهيم حتى وان أختلف فيما بينها ففي النتيجة ترتبط بشكل مباشراً وغير مباشر بالمعلوماتية, أما من طريق التطور التاريخي، أو الوسائل والأليات، أو الوظائف التي تقوم بها، من ثم هذه المفاهيم بمجموعها مهما تفرقت أو اختلفت وأنها بالنهاية ترمي الى المعلوماتية فكيف تكون هذه المفاهيم التي اشرنا اليها بالنتيجة تكون بصماتها واضحة في تطور المجتمع والتطورات التكنولوجيا التي تحدث في مرور الزمن وهذا يتوافق مما كانت أو ترمي أليه المعلوماتية بشكل مباشراً أو غير مباشر.

---

(1) زكي حسين الوردي ومجبل لازم المالكي,مصدر سبق ذكره, ص ص40- 41.

(2) المصدر نفسه, ص 41.

المبحث الثاني: وسائل المعلوماتية (شبكات التواصل الاجتماعي والصحافة الإلكترونية)

إن للمعلوماتية وسائل عديدة تمثلها وأهم هذه الوسائل هي (الشبكات الحاسوبية, الإنترنت, التلفزيون, الإذاعات.. الخ) الا أن محور اهتمامنا في هذه الدراسة يتمحور على وسائل معينة وهي (شبكات التواصل الاجتماعي والصحافة الإلكترونية) بوصفها الوسائل الاساسية التي مارست دوراً محورياً في قضايا التغيير السياسي الراهن.

المطلب الاول: ما هية شبكات التواصل الاجتماعي

أولاً: مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي

تعد شبكات التواصل الاجتماعي من اكثر المواقع انتشاراً في العالم وقد لفتت مواقع التواصل الاجتماعي أنظار الكثير في جميع أنحاء العالم إذ تتيح للمستفيدين الكثير من أمكانيات التعليم والتعلم إذ جذبت أنتباه العديد من الفئات على مختلف المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية كافة وحتى الرياضية وخاصة مع وجود عدد من الشبكات التي تقدم محتوياتها بالعديد من اللغات كما تقدم شبكات التواصل الاجتماعي خدمات جديدة لمتصفحيها فهي تتيح لكل متقدم أن يقوم بإنشاء صفحة خاصة به عليها ويضع ما يرغب من بيانات شخصية وتكون متاحة لغيره من المستخدمين للاطلاع عليها وتبادل الاتصال مع من يتفقون معهم في اهتمامات مشتركة مع امكانية تبادل نقاش جماهيري عن طريق الموقع[1].

---

(1) نها السيد عبد المعطي, صحافة المواطن نحو نمط اتصالي جديد, الطبعة الاولى, دار الكتاب الجامعي, العين, 2015, ص ص 81- 82.

تبين لنا مقاربة مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي من طريق تفكيك عناصره كما يأتي:

1- الشبكات: بصورة عامة يرتكز مفهوم الشبكة (Network) على نسق يضم مجموعة من الخطوط المتشابكة ضمن هيكلة محددة ويطلق على نقاط التشابك مصطلح العقد الشبكية وتساهم هذه العقد في تنظيم أتجاه الاتصال داخل حدود الشبكة كما يقوم بعض الأخر فيها بدور الحدود الفاصلة بين نسق شبكاتي وآخر فيهيمن على نقاط الأتصال مع المحيط الخارجي بمختلف أنماطه[1].

كما تعرف الشبكة (Network) بأنها نظام لربط جهازي حاسوب أو اكثر من أجل تبادل المعلومات والبيانات بينهما ومن الممكن أن لا تكون أجهزة الحاسوب قريبة جداً من بعضها وذلك مثل أن تكون في غرفة واحدة ويتم وصل الأجهزة بعدة وسائل منها أجهزة الاتصال السلكية واللاسلكية ومن الممكن أن تكون شبكة الحاسوب مكونة من مجموعة اجهزة في أماكن بعيدة الشبكات بين المدن أو الدول وحتى القارات[2].

2- التواصل: التواصل في اللغة هو ضد التقاطع وضد التدابر وضد التخاصم وضد الهجر فالتواصل في اللغة يعني جميع أشكال التفاعل والتكامل المنبثق عن الإحسان والرفق والرعاية والعناية أما اصطلاحاً فيعني التواصل استمرار العلاقة المتينة بين طرفي العلاقة المشاركين فيها وهو ايضاً انفتاح الذات على الآخر في علاقة فيه لا تنقطع حتى تعود من جديد[3].

(1) حسن المظفر الرزو, مصدر سبق ذكره, ص 244.

(2) ليث الكبيسي ومحمد النعامنة, تكنولوجيا الاتصالات والشبكات الحاسوبية, الطبعة الاولى, إثراء للنشر والتوزيع, الاردن, 2010, ص 15.

(3) ماجد رجب العبد سكر, التواصل الاجتماعي أنواعه - ضوابطه - ومعوقاته, رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية اصول الدين, الجامعة الاسلامية, غزة, 2011, ص7-8.

3- **الاجتماعي:** الاجتماع هو نسيج مكون من صلات اجتماعية تمتلك الصلات التي يحددها الأدراك المتبادل بين الجانبين أو مجموعة من الافراد يربط بينهما رابط مشترك يجعلها تعيش عيشة مشتركة تنظم حياتها في علاقتها منظمة معترف بها فيما بينهم[1].

ثانياً: نشأة شبكات التواصل الاجتماعي وتطورها:

مفهوم الشبكات الاجتماعية ويعود ظهوره إلى عالم الاجتماع جون بارنز (A. Barnes) في عام 1954م إذ أطلق هذا المصطلح على نوادي المراسلة العالمية بشكلها التقليدي التي كانت تستعمل في ربط العلاقات بين الافراد من دول العالم المختلفة باستعمال الرسائل الأعتيادية المكتوبة, أما تاريخ التواصل الأنساني عبر الإنترنت فيرجع ظهوره إلى عام 1989م عندما تم اختراع شبكة للويب وظهور أول متصفح على شبكة الإنترنت والذي أطلق عليه اسم (World Wid Web) فاتحاً بذلك الأبواب امام التواصل الانساني عبر شبكة الإنترنت[2].

وفي عام 1995م صمم (راندي كونرادز) موقع (Classmates.com) وكان الهدف منه مساعدة الأصدقاء والزملاء الذين جمعتهم الدراسة في مراحل حياتية معينة وفرق اوضاع الحياة العملية في اماكن متباعدة على الألتقاء واستمرار الصداقات فكان هذا الموقع يلبي رغبة الأصدقاء في التواصل فيما بينهم إلكترونياً[3].

وفي عام 1977م أسست شبكة (Sixdigres.com) في نيويورك لتقدم عدة خدمات لمشتركيها كالملفات الشخصية وأرسال الرسائل الخاصة لمجموعة من

(1) المصدر نفسه, ص 9.

(2) مهند حميد التميمي, التلفزيون وشبكات التواصل الاجتماعي تكامل ام صراع, الطبعة الاولى, دار أمجد للنشر والتوزيع, عمان - الاردن, 2017, ص 81.

(3) ايهاب خليفة, حروب مواقع التواصل الاجتماعي, الطبعة الاولى, العربي للنشر والتوزيع. القاهرة, 2016, ص 47.

الأصدقاء ولا يقدم هذه المواقع خدمات متشابهة لخدمات الشبكات الاجتماعية الحالية الا أن تلك المواقع لم تستطع ان تحقق أرباحاً لمالكيها وتم أغلاق بعضها[1].

وبعد ذلك ظهرت مجموعة من الشبكات الاجتماعية في المدن ما بين عام 1999م وعام 2001م لكنها لم تحقق نجاحاً كبيراً وتم أغلاقها أما عام 2002م فيعد الميلاد الفعلي لشبكات التواصل الاجتماعي التي نعرفها اليوم إذ تمثل هذا الميلاد بظهور موقع (Friend Steer) في بداية عام 2002م إذ حقق هذا الموقع نجاحاً كبيراً وفي عام 2003م ظهر موقع ماي سبيس (My Space) في انتامونيكا في ولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة وبعدها بدأت خدمات موقع فيسبوك عام 2004م على يد (مارك زوكربيرج) أحد طلبة جامعة هارفارد وسرعان ما لقي الموقع رواجاً بين جميع طلبة جامعة هارفارد وأكتسب شعبية واسعة وفتح موقع الفيسبوك عام 2006م امام الأفراد جميعهم للتسجيل, وفي عام 2005م تأسس موقع (يوتيوب) بوساطة ثلاثة موظفين في شركة باي بال وهم (تشاد هيرلي, وستيف تشين, وجاود كريم) في الولايات المتحدة.

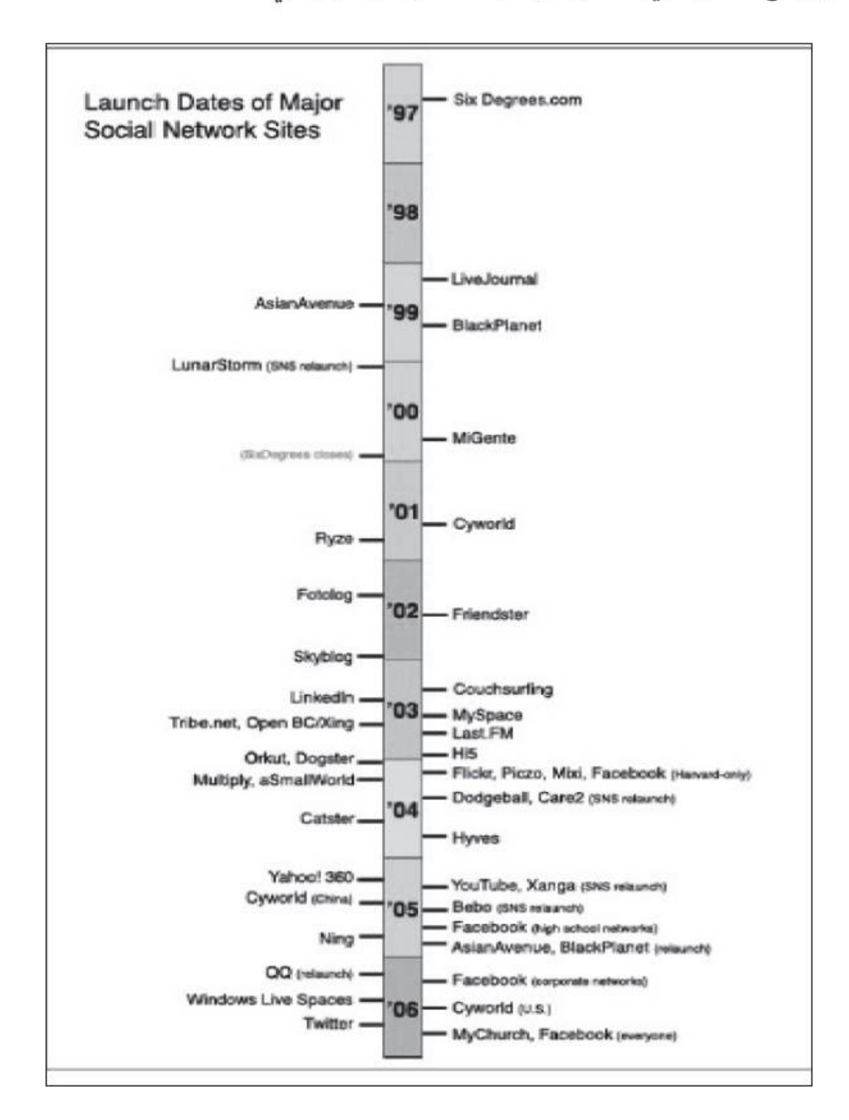
وبعد ذلك في سنة 2006م ظهر موقع تويتر على يد ثلاثة باحثين هم (جاك دورسي, وإيفان ويليامز, بيز ستون) وبعد ذلك تولى تأسيس العديد من مواقع التواصل الاجتماعي[2].

---

(1) مهند حميد التميمي, مصدر سبق ذكره, ص 81- 82.

(2)مهند حميد التميمي, مصدر سبق ذكره, ص ص 82- 85.

ويوضح الشكل الآتي نشأة وتطور شبكات التواصل الاجتماعي.



شكل (1) تأريخ ظهور شبكات التواصل الاجتماعي وتطورها

المصدر: مهند حميد التميمي, التلفزيون وشبكات التواصل الاجتماعي تكامل ام صراع,

الطبعة الاولى، دار أمجد للنشر والتوزيع, عمان - الاردن, 2017, ص 84.

وتعرف شبكات التواصل الاجتماعي على أنها مجموعة من المواقع على شبكة الإنترنت ظهرت مع الجيل الثاني للويب (Web2) تتيح التواصل بين الأفراد في بنية مجتمع افتراضي يجمع بين افرادها اهتمام مشترك أو شبه انتماء (بلد, مدرسة, جامعة, شركة.. الخ) يتم التواصل بينهم من طريق الرسائل أو الاطلاع على الملفات الشخصية ومعرفة أخبارهم ومعلوماتهم التي يتيحونها للعرض[1].

وعرفت شبكات التواصل الاجتماعي كذلك بأنها المواقع التي تستعمل للدردشة وأرسال الصور ومقاطع الفيديو إلى الأصدقاء الذين يسمح لهم الوصول إلى شخص ما على تلك المواقع مما تجعلهم يتفاعلون مع بعضهم بعضاً ومن ثم خلق وتوسيع العلاقات الاجتماعية[2].

وتعرفت شبكات التواصل الاجتماعي أيضاً بأنها مواقع على شبكة الإنترنت توفر لمستخدميها سواء أكانوا أفراد أم جماعات فرصة التلاقي وتبادل المعلومات والآراء والافكار والمشكلات من طريق الملفات الشخصية والبومات الصور وغرف الدردشة[3].

وتطلق شبكات التواصل الاجتماعي عدة تسميات منها (الشبكات الرقمية, وسائل الإعلام الاجتماعية, مواقع الشبكات الاجتماعية) فهي مسميات افتراضية على شبكة الإنترنت يستطيع بواسطتها المستخدمون أنشاء صفحات واستخدام الأدوات الاتصالية المتنوعة للتفاعل والتواصل مع من يعرفونهم كما أنها مساحات مخصصة للمستخدمين من ذوي الاهتمامات المشتركة للتواصل مع

---

(1) عمار طاهر محمد, دوافع وأنماط استخدام الشباب العراقي لشبكات التواصل الاجتماعي, مجلة آداب المستنصرية, العدد 68, الجامعة المستنصرية, 2015.

(2) مهند حميد التميمي, مصدر سبق ذكره, ص80.

(3) نها السيد عبد المعطي, صحافة المواطن نحو نمط اتصالي جديد, الطبعة الاولى, دار الكتاب الجامعي, العين, 2015, ص 80.

بعضهم بعض بطرح الموضوعات والأفكار ومناقشتها[1]. كما تعرف شبكات التواصل الاجتماعي بأنها خدمة إلكترونية تسمح للمستخدمين بإنشاء وتنظيم ملفات شخصية لهم كما تسمح لهم بالتواصل مع الآخرين[2].

وتقدم شبكات التواصل الاجتماعي لمستعمليها عدة خدمات ومن هذه الخدمات التي تقدمها هي الصفحات الشخصية التي توفرها هذه المواقع لتعرف المستعملين بعضهم على بعض من طريق التعرف على اسم الشخص ومعرفة المعلومات الشخصية عنه مثل الجنس, العمر, تاريخ الميلاد, البلد والصورة الشخصية وتوفر ايضاً العديد من الأهتمامات الشخصية للمتقدم أن تعد الصفحة الشخصية بوابة الدخول إلى عالم الشخص كما توفر هذه الشبكات خدمة الأصدقاء المتمثلة بقائمة الأصدقاء التي تحتوي على اصدقاء الشخص الذين تعرف عليهم من طريق شبكات التواصل الاجتماعي ومن طريق أصدقائه السابقين وتوفر ايضاً خدمة ارسال الرسائل إذ تتيح شبكات التواصل الاجتماعي لمستعمليها إمكانية أرسال الرسائل والدردشة بين الأصدقاء سواء كانوا ضمن قائمة الأصدقاء أم لم يكونوا كما توفر خدمة ألبومات الصور إذ توفر لمستخدميها خدمة انشاء عدد غير محدود من الألبومات التي تحتوي على المواضيع المتنوعة الخاصة بالمستعمل ورفع مئات الصور في هذه المواقع ومشاركتها مع الأصدقاء.

(1) هناء عبد الحكيم, شبكات التواصل الاجتماعي على الأنترنت واثرها في العملية التعليمية في الجامعات العراقية, المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات, المجلد السابع, العدد الاول, 2015, ص7.

(2) مهند حميد التميمي, مصدر سبق ذكره, ص ص89- 90.

وفضلاً عن الخدمات التي ذكرناها توفر شبكات التواصل الاجتماعي خدمات المجموعات والصفحات إذ تتيح الكثير من مواقع التواصل الاجتماعي خاصية انشاء مجموعات (Groups) والتي تجمع الاشخاص إذ يستطيع أي مستعمل من انشاء مجموعات بمسمى معين وأهداف محددة وخدمة الصفحات ابتدأها موقع الفيسبوك وتم استعمالها بطريقة فاعلة إذ تسمح هذه الخدمة بإنشاء حملات أعلانية موجهة تتيح للأشخاص توجيه صفحاتهم واظهارها للمستخدمين[1].

ويرى الكاتب أنه: على الرغم من تعدد التعاريف التي عرفت شبكات التواصل الاجتماعي الا أنها في النهاية تشير إلى معنى واحد وهو مجموعة الشبكات الاجتماعية الإلكترونية التي تتيح للأفراد التواصل فيما بينهم وتبادل الخبرات والمعارف من طريق صفحات شخصية يتخذها.

ثالثاً: خصائص شبكات التواصل الاجتماعي

أهم الخصائص التي تتمتع بها الشبكات التواصل الاجتماعي وهي[2]:

1- التشاركية والتفاعلية: إذ يقوم كل عضو بإثراء صفحته في الشبكة بكل المعلومات المتعلقة به سواء بشخصه (أذواق, ملابس, رياضة, موسيقى) أو المتعلقة بثقافته (لغته, دينه, تقاليده) أو المتعلقة بمواطنه عن طريق نشر خرائط وصور عن مدينته, أصدقائه, بعض المعالم الأثرية لبلده) التي يرغب في ايصالها إلى الطرف الآخر دون أن يحس أنه مهدد في ذاتيته أو خصوصيته كما يطلب معلومات عن العضو الآخر من دون الغوص في الخصوصيات, لأن الهدف دائماً هو عرض الذات والتعرف على الآخر.

(1) مهند حميد التميمي, مصدر سبق ذكره, ص ص 89-90.

(2) مرسي مرشي, شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية نظرة في الوظائف, المستقبل العربي, العدد 359, مركز دراسات الوحدة العربية, لبنان, 2012, ص ص157- 158.

2- الهوية الرقمية أو المواطنة الرقمية: من أجل التسجيل في شبكات التواصل الاجتماعي يشترط من العضو الاختيار اسم مستعار ورقم سري وهما بمثابة بطاقة تعريف العضو كما يتعين على المترشح للعضوية الموافقة على بنود عقد تحدد بموجبه حقوقه وواجباته الرقمية وبمجرد استكمال إجراءات التسجيل يحصل العضو على هوية رقمية باسم مستخدم ورقم سري وحيز خاص به يسمح له بمباشرة أعماله الرقمية بكل سرية كما يمكن أن يتعرض إلى العقوبات مثل حذف حسابه الإلكتروني أو تجميده نتيجة الممارسات غير الأخلاقية التي يمكن للفرد الإلكتروني ان يقوم بها ومن ثم شبكات التواصل الاجتماعي تمثل دولة افتراضية يتمتع بها الفرد بالحرية والحماية من المشرفين على هذه المواقع شريطة الامتثال إلى القوانين التي وافق عليها الفرد طريق عملية تسجيله.

3- تبادل الحوار والمنفعة: تتميز شبكات التواصل الاجتماعي عن غيرها من الوسائل بخاصية تبادل الآراء والمعلومات والمناقشة بين المستخدمين إذ تتبنى هذه المواقع نمط الاتصال التحاوري الذي يقوم على تبادل الاتصال بين الأطراف المشتركة فيه فضلاً عن أنها تقوم بشكل كبير على توظيف هذه الخاصية في فتح المجال امام المناقشات بين الافراد المهتمين بموضوعات وقضايا واحدة[1].

4- الترابط: ونعني بالترابط أن هذه المواقع هي وسائل اجتماعية مترابطة لبعضها مع بعض وذلك عبر وصلات وروابط تربط المستخدمين بمواقع التواصل الاجتماعي الأخرى مثل خبر ما على مدونة يعجبك وتريد أن يراه أصدقائك فتقوم بنشره أو مشاركته على صفحتك مما يسهل الوصول اليه[2].

---

(1) مهند حميد التميمي,, مصدر سبق ذكره, ص87.

(2) المصدر نفسه, ص 87.

5- **الحضور الدائم غير المادي:** لا تتطلب عملية الاتصال في شبكات التواصل الاجتماعي الحضور الدائم المادي إذ يمكن للمتقدم الاتصال بالمتقدم الآخر من طريق ترك رسالة نصية أو صورة او معلومات عن أفلام أو موسيقى.. الخ وغيرها من مجالات اهتمام الشخص الآخر الذي يمكن أن يرد عليه بالطريقة نفسها من دون أن يلتقيا في وقت متزامن كما يمكن لهما الأتصال مباشرة[(1)].

رابعاً: دوافع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي وانعكاساتها:

أ- الدوافع:

تصنف دوافع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي بين الأفراد على صنفين وهما[(2)]:

1- طبقاً للدور الذي يقوم به: تصنف دوافع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي طبقاً للدور الذي يقوم به الى **عدة تصنيفات وهي:**

المشاهدون (Watchers) هم الذين يستهلكون ويتصفحون المعلومات لتحقيق الإفادة أو البحث عن معلومة محددة.

المرفقون (المتبادلون) (Sharers) هم الذين يقومون بإرفاق وأرسال المحتوى المتاح للآخرين عبر الموقع.

---

(1) حسين سعدي محمد الفتلاوي وخلف كريم كيوش, دور مواقع التواصل الاجتماعي ترتيب أولويات الاصلاح السياسي لدى أساتذة الجامعات (دراسة معينة على أساتذة جامعة كربلاء), مجلة الباحث الاعلامي, المجلد 30, 1995, جامعة بغداد, كلية الأعلام, 2015, ص ص 102- 103.

(2) محمد محمد فراج عبد السميع, دور مواقع تواصل الاجتماعي في تسويق مصر كمقصد سياحي دولي, وزارة السياحة (قطاع التخطيط والبحوث والتدريب), مصر, ابريل 2012, ص ص 12- 13.

المعلقون (Commenters) هم الذين يشاهدون المعلومات ويقومون بإجراء تعليقات عليها وهم الأكثر تفاعلاً مع الآخرين، والمزودون (Producers) الذين يقومون بإنشاء المحتوى الأصلي الذي يتم مشاهدته وأرفاقه للأخرين والتعليق عليه

2- **طبقاً لنوع الدافع:** وتصنف دوافع استخدام شبكات التواصل الاجتماعي طبقاً لنوع الدافع الى دوافع عديدة تتمثل في دوافع دينية أخلاقية, دوافع تجارية, دوافع سياسية, دوافع تعليمية, دوافع ترفيهية, دوافع أدبية, دوافع نفسية واجتماعية, ودوافع عاطفية.

ويرى الكاتب مما سبق أن: شبكات التواصل الاجتماعي هي مواقع الكترونية على الإنترنت توفر للمستخدمين التواصل فيما بينهم وتبادل المعلومات والأفكار في الداخل والخارج كما تقدم العديد من الخدمات للمستخدمين كالرسائل والصفحات الشخصية وغيرها من الخدمات إذ يمكن لأي فرد أنشاء صفحة خاصة به ويضع ما يرغب فيها للتواصل مع الأخرين، كما تتمتع هذه الشبكات بخصائص عديدة كالتفاعل والمشاركة وتبادل المعلومات والحوار ويتضح أن هذه الشبكات لها ايجابيات وسلبيات ومن ايجابياتها التواصل والتعارف مع الأخرين سواء في الداخل أم الخارج، ومن سلبياتها هي نقل الشائعات وغيرها من السلبيات ويبقى لكل فرد له غرضه الخاص به الاستخدام ورغبته في تحديد استخدامها من ناحية الايجابيات والسلبيات أو الدوافع التي يستخدمها في استخدام هذه الشبكات.

ب– الانعكاسات السلبية والايجابية:

1- الايجابيات:

لشبكات التواصل الاجتماعي ايجابيات عديدة وتتمثل هذه الايجابيات في النقاط الآتية[1]:

- إعادة الاتصال بالأصدقاء القدامى وإقامة صداقات جديدة.

- تعقب ما يقول الأصدقاء وما يفكرون به وما يفعلونه.

- مشاركة معلومات مع الأصدقاء بنشر ملاحظات وصور وأفلام فيديو.

- دعوة الأصدقاء الى الاجتماعات واللقاءات.

- إنشاء مجموعات وصفحات للاتصال بالأخرين الذين لديهم اهتمامات مختفة ونشر الخبر عن مشاريع ابداعية ومساعي معينة.

- تطوير المهارات اللغوية من طريق الاحتكاك مع اشخاص من ثقافات مختلفة.

- التعرف على عادات وتقاليد مجتمع جديد والانفتاح على العالم الخارجي.

---

(1) سينال شمال, استخدام طلبة كلية الآداب لمواقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك Facebook, المجلة العراقية للمعلومات, المجلد السادس عشر, العدد 1-2, الجمعية العراقية للمكتبات والمعلومات, 2015, ص ص129-130.

2- السلبيات:

مثلما توجد ايجابيات في شبكات التواصل الاجتماعي تقابلها هناك سلبيات عديدة **وتمثل هذه السلبيات في النقاط الآتية**[1]:

- الإدمان.

- مضيعة للوقت إذ استخدمت لوقت طويل.

- يمكن لأي شخص انتحال صفة شخص آخر.

- الهروب من واقع الحياة.

- تغير طريقة تفاعل الناس لعدم وجود تواصل المباشر مما يقلل المهارات الاجتماعية.

- أنتشار الشائعات إذ تعد شبكات التواصل الاجتماعي أرضية خصبة لانتشار الشائعات وذلك بنشر مستخدمي هذا الموقع للأخبار من دون معرفة مصدر الخبر[2].

- الحاق الضرر في سمعة الأفراد أو الجهات الحكومية[3].

- ومن السلبيات السياسية لشبكات التواصل الاجتماعي أنها تعترض طريق تدعيم الديمقراطية من طريق تسريع وتكثيف نزعات خطيرة مثل الاستقطاب والخوف وتجريد الخصوم من انسانيتهم, فضلاً عن حدوث ردود أفعال أكثر تطرفاً, كما تؤدي شبكات التواصل الاجتماعي بجعل الاستقطاب السياسي أكثر تدهوراً, بسبب قدرتها على نشر صور عنيفة وشائعات مخيفة بسرعة فائقة وبكثافة عبر مجموعات منغلقة نسبياً لأفراد ذوي فكر متماثل[4].

---

(1) سينال شمال, مصدر سبق ذكره, ص 130.

(2) مهند حميد التميمي, مصدر سبق ذكره, ص 94.

(3) حكومة الامارات الألكترونية, الدليل الارشادي لاستخدام أدوات التواصل الاجتماعي في الجهات الحكومية لدولة الامارات العربية المتحدة, هيئة تنظيم الاتصالات TRA, يناير / كانون الثاني 2001, ص 7.

(4) حيدر الجراح, هل تساهم شبكات التواصل الاجتماعي في تمكين الديمقراطية؟ متاح على الرابط الآتي: m.annabaa.org

المطلب الثاني: أنواع شبكات التواصل الاجتماعي (نماذج مختارة)

هناك عدة أنواع لشبكات التواصل الاجتماعي كما ذكرنا في الفقرة أولاً من المطلب الأول من هذا الفصل حسب نشأة هذه الشبكات ولكن في هذا المطلب سنسلط الضوء على نماذج معينة ومختارة من هذه الشبكات ومن هذه النماذج وهي الفيسبوك وتويتر ويوتيوب.

أولاً: موقع الفيسبوك (Facebook):

أ- النشأة والمفهوم:

بدأ الفيسبوك في عام 2004م إذ كان هناك طالب في جامعة هارفارد (Harvard University) يدعى مارك زوكربيرج (Mark Zuckerberg) إذ كان مشهور عنه ولعه وشغفه الشديد بالإنترنت وكان لـ Mark وقتها هدف واضح يريد أن يحققه وهو انشاء موقع ويب على الإنترنت يقوم بجمع زملائه في الجامعة بحيث يمكنهم من طريق هذا الموقع تبادل الآراء ووجهات النظر والأخبار والصور بين بعضهم بعض وسرعان ما حقق الموقع نجاحاً كبيراً الأمر الذي شجع Mark على جعل الاشتراك بالموقع مفتوحاً لطلاب الجامعات الأخرى ثم لطلاب المدارس الثانوية بعد ذلك وأستمر الموقع على ذلك الحال قاصراً على فئة الطلاب دون غيرهم من عام 2004م حتى عام 2006م الى أن قام Mark بعد ذلك بفتح أبواب الموقع للجميع من مستخدمي شبكة الإنترنت[1].

(1) محمد نزيه محمد, Facebook تعلم واحتراف استخدام الفيسبوك, المركز المصري, لتبسيط العلوم, بلا, 2010, ص ص 7- 8.

ويعد الفيسبوك أحد أهم شبكات التواصل الاجتماعي وهو لا يمثل منتدى اجتماعياً فقط وأنما اصبح قاعدة تكنولوجية سهلة بإمكان أي شخص أن يفعل بواسطتها ما يشاء.

ويعرف قاموس الإعلام والاتصال (Dictionary Of Media And Communication) فيسبوك (Facebook) على أنه موقع خاص بالتواصل الاجتماعي يتيح نشر الصفحات الشخصية (Profiles) وكانت فكرة اجتماعية بحيث يستطيع الطلبة التواصل مع بعضهم ومع الموظفين وأعضاء هيئة التدريس ثم أتسع تدريجياً ليشمل كل دول العالم[1].

ويعرف الفيسبوك أيضاً هو موقع للتواصل الاجتماعي يرمي إلى تكوين شبكات اجتماعية من الاصدقاء وفقاً للميول أو جهة العمل أو الدراسة أو الاهتمامات[2]. ويعرف ايضاً بأنه موقع مساعد على تكوين علاقات بين المستخدمين يمكنهم من تبادل المعلومات والملفات والصور ومقاطع الفيديو وكل هذا يتم في عالم افتراضي يقطع حاجز الزمان والمكان[3].

ويتربع الفيسبوك على عرش شبكات التواصل الاجتماعي من جهة أهمية مستخدميه وعددهم على الرغم من أن فكرة أنشائه التي كانت لا تتعدى الترفيه والتسلية بين طلاب جامعة هارفارد ليتحول إلى موقع يصنع الاحداث ويشكل الرأي العام إزاءها وأصبح منبراً للحوار والنقاش وتبادل الآراء بين الجمهور المستخدمين بشأن الموضوعات المشارة بل أصبح فضاء للجدال وعرض الآراء[4].

---

(1) نها السيد عبد المعطي, مصدر سبق ذكره, ص 86.

(2) محمد نزيه محمد, مصدر سبق ذكره, ص 8.

(3) هناء عبد الحكيم, مصدر سبق ذكره, ص 8.

(4) غالب كاظم جياد الدعمي, الاعلام الجديد اعتمادية متصاعدة -ووسائل متجددة, الطبعة الأولى, دار امجد للطباعة والنشر, عمان, الاردن, 2017, ص 81.

ب- الآليات:

ويقدم الفيسبوك بعض الآليات للتواصل بين الأعضاء ومن هذه الآليات هي[1]:

1- خاصية التعليق: وهي متاحة بين الأصدقاء والمجموعات والصفحات المستعملين لها وذلك يعتمد على الصلاحيات الممنوحة وهذا يمكن من المستخدم أن يكتب تعليقاً في مساحة التعليقات والضغط على زر (Comment) إضافة تعليق وفي المساحة نفسها يمكنه أن يضيف رابط موقع أو صورته.

2- الإشارة: إذ تمكن خاصية الإشارة أن تسلط انتباه الأصدقاء والإشارة لهم في صورة أو مقطع فيديو محمل عبر الفيسبوك ومن ثم ترسل لهم تنبيهات لأي تحديث جديد في الصورة.

3- الاعجاب: خاصية متاحة بآلية التعليقات نفسها, بين الأصدقاء والمجموعات والصفحات وذلك يعتمد أيضاً على الصلاحيات الممنوحة ويمكن للمستخدم أن يقوم بعمل معجب (Like) لأي شخص أو صورة أو فيديو بين الأصدقاء.

4- Poke: نكزة تحدث فقط بين الأصدقاء يقوم المستخدم بتنفيذ ذلك على أحد الأصدقاء ويعمل الآخر الرد (Poke) لصديقه وهي نكزة افتراضية لأثارة الانتباه الى بعضهم بعض وهي اشعار يخطر المستخدم بأن احد الأصدقاء يقوم بالترحيب به.

5- الحالة (Status): وهي تسمح للمستخدمين إمكانية ابلاغ أصدقائهم بأماكنهم وما يقومون به من اعمال في الوقت الحالي.

---

(1) ايناس محمود عبد الله, الفيسبوك ميدان جديد للتفاعل الاجتماعي (دراسة ميدانية في مدينة الموصل), مجلة آداب الرافدين, العدد 66, كلية الآداب, جامعة الموصل, 2013, ص ص 344- 345.

6- التغذية الإخبارية (Feednews): وتظهر في الصفحة الرئيسة لجميع المستخدمين إذ تقوم بتميز بعض البيانات مثل التغييرات التي تحدث في الملف الشخصي وكذلك الاحداث المرتبطة بأصدقاء المستخدم.

ثانيًا: موقع تويتر (Twitter) الماهية والمميزات:

ظهر موقع تويتر في اوائل عام 2006م كمشروع تطوير بحثي اجرته شركة (Obvious) الأمريكية في مدينة سان فرانسيسكو وبعد ذلك اطلقته الشركة رسمياً للمستخدمين بشكل عام في اكتوبر / تشرين أول 2006م.

بعد ذلك بدأ الموقع في الانتشار كخدمة جديدة على الساحة في عام 2007م من حيث تقديم التدوينات المصغرة, وفي ابريل / نيسان2007م قامت شركة (Obvious) بفصل الخدمة عن الشركة وتكوين شركة جديدة باسم (Twitter)[1].

ويعرف تويتر بانه شبكة اجتماعية يتم التواصل فيها بين الاعضاء تسمح لمستخدميها بإرسال تغريدات Tweets حالتهم بعدد أقصى 195 حرف للرسالة الواحدة وذلك مباشرة عن برامج المحادثة الفورية أو التطبيقات التي يقدمها وتظهر التحديثات على صفحة المستخدم ويمكن قراءتها مباشرة من صفحتهم أو زيارة ملف المستخدم الشخصي[2].

إن ما يميز تويتر أنه يجبر المستخدم على الدخول في الفكرة والتركيز عليها جيداً بعيداً عن الإسهاب كونه يتيح للمغرد باستخدام اكثر من (140)حرفا في كل تغريدة وهذا كان سبباً لأن يزداد أنتشار استخدام تويتر في دول وانخفاضه في دول اخرى.

---

(1) وسام فاضل راضي ومهند حميد التميمي, الاعلام الجديد تحولات اتصالية ورؤى معاصرة, الطبعة الأولى, دار الكتاب الجامعي, العين, 2017, ص 202.

(2) نها السيد عبد المعطي, مصدر سبق ذكره, ص ص 88-89.

كما اسهمت مميزات تويتر من تعزيز الافكار المعروضة من طريق استخدام التجزئة أو ما يسمى (الوسوم) التي تعني استخدام مختصرات الأحداث التي يرغب المغرد التغريد بشأنها ويقرنها بعلامة الشباك ومن ثم تنظم تلقائياً إلى التعليقات التي تناقش هذه الحدث فضلاً عن أن استخدام اشارة (#) قبل اسم الشخص المراد التواصل معه يسهل وصول الرسالة نفسها وهي مفيدة في بناء علاقات قوية وصلات بين الأفراد والذين يسعون تعريف الرأي العام بفكرة من الأفكار[1].

ثالثاً: موقع اليوتيوب (YouTube) الماهية والمميزات:

اليوتيوب هو موقع إلكتروني يسمح ويقدم نشاط تحميل وتنزيل ومشاركة الأفلام بشكل عام ومجاني وهو يسمح بالتدريج في تحميل وعرض الأفلام القصيرة من أفلام عامة يستطيع الجميع مشاهدتها إلى افلام خاصة يسمح فقط لمجموعة معينة بمشاهدتها, ويعرف أيضاً بأنه موقع ويب معروف وتخصص بمشاركة الفيديو للمستخدمين برفع ومشاركة ومشاهدة مقاطع الفيديو بشكل مجاني وقد تأسس سنة 2005م بوساطة ثلاثة موظفين في شركة (باي بال)[2].

وفي بداية حزيران عام 2007م اطلق موقع يوتيوب واجهات متعددة اللغات للموقع حتى شملت (43) لغة في (25) دولة واصبح موقع يوتيوب في هذه المدة من مواقع التواصل الاجتماعي المهمة حيث يوفر للمستخدم خيارات البث كافة بشأن الموضوعات والقضايا والأخبار والبرامج التي يبحث فيها الجمهور في موقع يوتيوب إذ يجد يوتيوب خيارات البحث المتشابهة ويقدمها للمستخدم[3].

---

(1) غالب كاظم جياد الدعمي, مصدر سبق ذكره, ص 87.

(2) عبد الحكيم بن عبد الله بن راشد الصوافي, استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لدى طلبة الحلقة الثانية من التعليم الأساسي في محافظة خمال الشرقية بسلطنة عمان وعلاقته ببعض المتغيرات, رسالة ماجستير, غير منشورة, كلية الآداب, جامعة نزوى, 2015, ص ص 26- 27.

(3) وسام فاضل راضي ومهند حميد التميمي, مصدر سبق ذكره, ص 210.

ويتيح يوتيوب محتوياته للجميع كما بإمكان أي كان اضافة مقاطع الفيديو للموقع بعد التسجيل على الموقع كما يمكن مستخدميه المسجلين من تنظيم الفيديوهات التي يشاهدونها والتعليق عليها أو اضافتها للمفضلة ضمن صفحته الشخصية أو إرسالها للأصدقاء كما بالإمكان ارسال الفيديوهات إلى المدونات الشخصية أو المنتديات كما يتيح عرضها على أشهر الشبكات الاجتماعية كالفيسبوك, تويتر, وغيرها ويعتمد اليوتيوب في قراءة ملفات الفيديو على تقنية أدوبي فلاش (Adobe Flash) فضلاً عن اتجاهه نحو الأجهزة المحمولة كالهواتف النقالة وأجهزة الملتيميديا التي تتيح الاتصال بالنت من طريق الواي فاي (Wi - Fi) ومن أكثر الجوانب التي كان للموقع آثاره الكبيرة الواضحة الجانب الاجتماعي والفني إذ اصبح الكثيرون ممن يبحثون عن الشهرة يتوجهون لليوتيوب بوصفه الوسيلة الإعلامية التي تتيح لأياً كان الظهور وتمنحه الفرصة للوصول إلى الملايين وهي الطريقة التي سمحت للكثيرين بالتعريف بأنفسهم فضلاً عن الجوانب السياسية وغيرها من الجوانب الأخرى[1].

يتضح مما سبق أن لشبكات التواصل الاجتماعي أنواع عديدة كالمدونات الإلكترونية والفيسبوك وتويتر ويوتيوب ولكل شبكة من هذه الشبكات لها ما يميزها عن الشبكات الأخرى فيما تقدمه للمستخدمين ولكل شعبيتها وروادها الخاصين بها من المستخدمين سواء زادت أم قلت عن الأخرى حسب استخدام الأفراد واختيارهم للشبكة التي يفضلونها في التواصل فيما بينهم كما أن هذه الشبكات تختلف في الطريقة أو تاريخ نشأتها وتطورها عبر الوقت الذي نشأت فيه أو شاعت وتطورت عبره.

---

(1) بخوش ايمان ومرزوقي حسام الدين, الويب 2.0 الشبكات الاجتماعية والأعلام الجديد, مذكرة مقدمة مكملة لنيل الليسانس, جامعة باجي مختار, عنابة, كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية - قسم علوم الأعلام والاتصال تخصص سمعي وبصري, 2009, ص ص 43- 45.

المطلب الثالث: الصحافة الإلكترونية

أ- النشأة والمفهوم:

تطورت الصحافة الإلكترونية عبر تجارب التليكس والفيديو تكس في هيئة الإذاعة البريطانية والتجارب التفاعلية الأخرى في مجالات نقل النصوص شبكياً ومن تطورها قواعد البيانات الصحفية الشبكية و استخدام الكمبيوتر في عمليات ما قبل الطباعة في بداية السبعينيات من القرن الماضي[1].

وفي عام 1976م كانت بداية ظهور الصحافة الإلكترونية كثمرة تعاون مشترك بين مؤسستي بي بي سي (BBC) الإخبارية وإندبندنت برودكاستينغ ضمن خدمة تلتكست, ونشأت الصحافة الإلكترونية في منتصف السبعينيات وشكلت ظاهرة إعلامية جديدة مرتبطة بثورة تكنولوجيا المعلومات والأتصالات وكان ايضاً ظهور وتطور الصحافة الإلكترونية كنتاج لشبكة الإنترنت العالمية التي تعد رمزاً واضحاً لثورة المعلومات التي شهدها العالم, وجاءت ثورة المعلومات كثمرة للمزيج في ثورة الأتصالات من جهة وثورة تكنولوجيا الحاسبات من جهة أخرى, وقد غزت الصحافة الإلكترونية العالم منذ بداية التسعينيات من القرن المنصرم إذ ظهرت أول صحيفة إلكترونية (On Line) على شبكة الإنترنت عام 1992م عنها ظهرت نسخة إلكترونية لصحيفة شيكاغو تريبيون (Chicago Tribune) بعنوان (Chicago Only) ولكن أول صحيفة الكترونية على شبكة الإنترنت هي الصحيفة السويدية (هيلز نبورج داجبلاد) ظهرت بالكامل على شبكة الإنترنت عام 1990م[2].

(1) عباس مصطفى صادق, التطبيقات التقليدية والمحدثة للصحافة العربية في الأنترنت, مؤتمر صحافة الأنترنت في العالم العربي الواقع والتحديات, جامعة الشارقة, كلية الاتصال, نوفمبر 2005, ص3.

(2) ليث بدر يوسف وزهراء حسين الحداد, المسؤولية الاجتماعية في الصحافة الألكترونية (الأسس النظرية والتطبيقية), الطبعة الأولى, امجد للنشر والتوزيع, عمان - الاردن, 2017, ص ص 64- 66.

وتعرف الصحافة الإلكترونيـة بانهـا نـوع مـن أنـواع الأتصـال بـين الـبشر يـتم عـبر الفضـاء الإلكتروني الإنترنت وشبكات المعلومات والأتصالات الأخرى تستخدم فيه فنون آليـات ومهـارات العمل في الصحافة المطبوعة ومضافاً اليها مهـارات وأليـات وتقنيـات المعلومـات التـي تناسـب الفضاء المعلوماتي كوسيط أو وسـيلة اتصـال بمـا في ذلـك اسـتخدام الشـخص الصـوت والصـورة والمستويات المختلفة مـن التفاعـل المتلقـي لاستقصـاء الأنبـاء الآنيـة ومعالجتهـا ونشرهـا عـلى الجماهير عبر الفضاء الإلكتروني[1].

ويقصد بالصحافة الإلكترونية أيضاً الموقع الإلكتروني الأخبـاري وهـو الموقـع المخـتص لـنشر وتوزيـع الأخبـار والمعلومـات لجماهـيره ويعتمـد في عمليـات جمـع وكتابـة وتقـديم الأخبـار والمعلومات كما أنه الموقع الإلكتروني الذي يمثل وسيلة للمؤسسات الإعلاميـة الإخباريـة لعـرض وتوزيـع محتواهـا الـذي قـد يكـون موجهـاً إلى الجماهـير بنـاء عـلى اهتماماتهـا أو مواقعهـا الجغرافية[2].

ب- أنواع الصحافة الإلكترونية:

هناك أربعة أنواع للصحافة الإلكترونية على شبكة الإنترنت وهذه الانواع هي[3]:

1- هي المواقع التابعة لمؤسسات صحفية تقليديـة كالصحف وبعـض الفضـائيات: وتعـد امتداد لها وهذه تعد نسخاً الكترونية من الصحف المطبوعة تحتوي على معظم مـا يـنشر عـلى صفحات تلك الصحف, ويندر أن تُحدث هذه المواقع خلال اليوم ولا يعمل بها صـحفيون وانمـا مبرمجون ينقلون ما في الصحف المطبوعة إلى الموقع الإلكتروني.

---

(1) المصدر نفسه, ص 62.

(2) حسني محمد نصر, من المطبعة الى الفيسبوك مـدخل في الاتصـال الجماهـيري, الطبعـة الاولى, دار الكتـاب الجامعي, 2016, ص 260.

(3) صلاح محمد عبد المجيـد وممـدوح منـير الشـامي, الاعـلام السـياسي, الطبعـة الاولى, مؤسسـة طيبـة للـنشر والتوزيع, القاهرة, 2012, ص 104.

2- **المواقع الإخبارية كالبوابات الإعلامية:** وهـي مواقـع الكترونيـة متخصصـة تـنشر اخبـار وتعديلات وتحقيقات أعدت خصيصاً للـنشر عـلى شـبكة الإنترنـت وتحـدث المـواد عـلى مـدار السـاعة ويعمـل في هـذه البوابـات محـررون ومراسـلون معنيـون يمكـن تسـميتهم بصـحفيي الإنترنت.

3- **الصحف الإلكترونية البحتة التي ليس لها صحيفة مطبوعة وتـدار عـادة بجهـد فـردي:** وتغطي مجـالات الاخبـار كافـة مـن سياسـة واقتصـاد ورياضـة وسـينما وموسـيقى وتحـاول أن تستفيد من تقنيات تصميم الصفحة لمزيد من التنوع, وهي صحف يومية يتم تحديث موادها الإخبارية آنياً وصفحاتها يومياً.

4- **صحافة المواطن:** وهي شكل جديد من أشكال الصحافة الإلكترونيـة, الـذي ظهـر بفعـل التطور الذي شهدته تكنولوجيات الاتصال (كاميرات رقمية, أجهزة محمولـة مجهـزة بكـاميرات, تقنيات شبكة الإنترنت..) والتي أتاحت لجمهور مستعملي وسائل الإعـلام إمكانيـة المشـاركة في محتوياتها, ولا سيما في شبكة الإنترنت, التي تمكن الافـراد العـاديين مـن طريـق عـدة تقنيـات, بكتابة مقالات والتعبير عن آرائهم بكل حرية[1].

---

(1) ابراهيم بعزيز, الصحافة الألكترونية والتطبيقات الاجتماعية الحديثة, الطبعـة الاولى, دار الكتـاب الحـديث, القاهرة, 2011, ص56.

ج- ميزات الصحافة الإلكترونية:

تتميز الصحافة الإلكترونية بعدة مميزات وهي[1]:

1- السرعة في خلق الخبر العاجل: فضلاً عن الصورة المصحابة له وفيلم الفيديو الذي في كثير من الاحيان هذا الخبر.

2- إمكانية حدوث تفاعل مباشر بين القارئ والكاتب: من طريق التعليقات التي يتلقاها الكاتب والصحفي على ما يطرقه من مواد (مقالات - تحقيقات - قضايا.. الخ).

3- التكلفة الضخمة لإصدار صحيفة ورقية: بدءاً من الحصول على ترخيص مروراً بالإجراءات الرسمية والتنظيمية في حين الوضع في الصحافة الإلكترونية مختلف تماماً إذ لا يستلزم بكل هذه الخطوات.

4- أتساع رقعة القراء: في أنحاء العالم كله.

5- تتميز بالسرعة: ولا يستلزم الحاجة الى أطنان من الورق.

6- صحافة حية تتفاعل مع الأحداث: في التو واللحظة اينما كان الحدث.

7- عدم حاجة الصحف الإلكترونية إلى اللقاءات المكانية: انما يمكن أن تدار الصحف الإلكترونية بفريق عمل متفرق في انحاء العالم.

---

(1) علي عبد الفتاح كنعان, الصحافة الألكترونية العربية, الطبعة العربية, دار اليازوري للنشر والتوزيع, 2014, ص 8.

تبين مما سبق إن الصحافة الإلكترونية عدت وسيلة واسعة الانتشار كما هو الحال في شبكات التواصل الاجتماعي, وذلك في كل ما توفره من خدمات شاملة للجمهور أو المستخدمين مما يجعلها وسيلة من وسائل المعلوماتية التي توفر نشر وتوزيع الأخبار والمعلومات للجماهير كما توفر هذه الصحافة المادة الصحفية للقراء على شبكة الإنترنت طاردة العديد من التحديات بالنسبة للوسائل التقليدية.

بعد أن ذكرنا في بداية هذا المبحث أن وسائل المعلوماتية تتمثل في الشبكات الحاسوبية والإنترنت والتلفزيون والإذاعات الدولية والأقمار الصناعية نستنتج مما سبق أن هناك وسائل أخرى للمعلوماتية وهي شبكات التواصل الاجتماعي المتمثلة في (الفيسبوك, تويتر واليوتيوب) فضلاً عن الصحافة الإلكترونية وهذه الوسائل تمثل جانب التطبيقات والبرمجيات (Software) وليس جانب الأدوات (Hardware) كالشبكات الحاسوبية وغيرها من الوسائل ومن ثم يغطي بحثنا هذا جانب الـ (Software) على جانب الـ (Hardware) المتمثل في التطبيقات.

المبحث الثالث: التغيير السياسي (المفهوم والآليات)

مفهوم التغيير السياسي يتسم بنوع من الشمولية والأتساع ولفظ التغيير السياسي يشير الى التحول من وضع لا ديمقراطي استبدادي الى وضع ديمقراطي ويقصد به أيضا مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة داخل الدولة نفسها أو عدة دول, سنتناول في هذا المبحث مفهوم التغيير السياسي ومن ثم أهم الآليات القانونية وغير القانونية لعملية التغيير السياسي.

المطلب الأول: المفهوم والعوامل والانماط

أولاً: مفهوم التغيير السياسي

التغيير ظاهرة طبيعية تحصل لها ظواهر الكون وشؤون الحياة بالإجمال وهو أكثر مظاهر الحياة الاجتماعية وجوداً والتغيير ممارسة قام بها الأنسان منذ القدم في الطبيعة والأخلاق والسياسة والاقتصاد وغير ذلك [1].

التغيير لغة في المعجم الوسيط هو جعل الشيء على غير ما كان عليه, فالتغيير مصدر يعبر عن صيغة مبالغة مشتق من الفعل (غير) الشيء بمعنى حوله وبدله وأيضاً جعله على غير ما كان عليه في السابق وتغير: تحول وتبدل [2].

---

(1) عزت السيد أحمد, القيم بين التغير والتغيير المفاهيم والخصائص والآليات, مجلة جامعة دمشق, المجلد 27, العدد الأول + الثاني, جامعة دمشق, 2011, ص 601.

(2) أدارة البحوث والدراسات, قراءات نظرية التغيير السياسي المفهوم والأبعاد, دراسات سياسية, المعهد العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية, أبريل 2016, ص 3.

اصطلاحاً يعرف التغيير في العلوم الاجتماعية على أنه (التحول الملحوظ في المظهر أو المضمون الى الأفضل).. **وهذا التعريف يتضمن عدد من العناصر الأساسية**[1]:

1- انتقال المجتمع أي جميع البشر أو المؤسسات أو الحركات أو الأحزاب من حال الى حال: من الحاضر إلى المستقبل لتصبح طرفاً فاعلاً في الأحداث وتحقق التنمية والنهضة المستهدفة وتمارس دورها في إعمار الكون وهكذا يتسع نطاق التعريف ليشمل العمل على مستوى الدول والمؤسسات والحركات والأحزاب ومجموعات العمل الصغيرة.

2- الانتقال من حالة اجتماعية متعددة إلى حالة أخرى: وتشمل كلمة الحالة الاجتماعية أنماط العلاقات الاجتماعية والنظم المختلفة كنظم الأسرة والاقتصاد والسياسة والنظم التشريعية والقضائية والدينية ومن ثم فأن اختيارنا لمصطلح الحالة الاجتماعية يجعل نطاق التعريف يتسع ليشمل عمليات التغيير في مناحي الحياة الاجتماعية.

3- بإرادته: أي بعموم الرعاية والإرادة الجماعية للمجتمع بمؤسساته وهيئاته وأفراده.

أما التغيير السياسي (Political Change) فأنه يشير إلى مجمل التحولات السلبية أو الأيجابية التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف بما يعنيه ذلك من تأثير على مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول[2].

---

(1) أدارة البحوث والدراسات, مصدر سبق ذكره, ص 4.

(2) أدارة البحوث والدراسات, مصدر سبق ذكره, ص 5.

وعرف أيضاً بأنه عملية تعني في الفقه السياسي (تحول المجتمعات من مجتمعات استبدادية إلى مجتمعات ديمقراطية) وهذا المفهوم هنا يقترن بعملية التحول السياسي الديمقراطي حصراً, والتغيير كمشروع سياسي يخضع إلى دينامية متواصلة وصيرورة لا تتوقف بمعنى ان النخبة السياسية الحاكمة عندما تتبنى مفهوم التغيير فهي تلزم نفسها بالضرورة برحلة لا مجال فيها لأي نقطة وقوف إذ يخضع إلى استمرارية لا بد لها ان تطول, وأفصح هذا المفهوم للتغيير عن دور مركزي للسلطة السياسية في عملية التغيير وهو مفهوم ينطوي عن نظرة تصالحية للسلطة ورؤية تفاؤلية بدور هذه السلطة في عملية التحول الديمقراطي, يرى الكثير من الكاتبين بأن التغيير يجب أن يشمل المجالات كافة وفي مقدمتها المجال السياسي فالانفتاح السياسي باتجاه العمق المجتمعي يخلق ضرباً من الوعي السياسي لا يلبث ان يتحول بشكل تدريجي إلى ثقافة سياسية تصبح في نهاية المطاف المؤشر الدقيق لتطور الأنظمة السياسية وهذه الثقافة لا يمكن أن تحدد لا من طريق التجارب الحياتية اليومية ومن طريق المشاركة السياسية الفعالة لأفراد المجتمع بحيث تصبح المصدر الأساسي للمعايير والأحكام السياسية الفعالة على حد قول السوسيولوجي الفرنسي (الآن تورين)[1].

(1) عبد السلام إبراهيم بغدادي, النظم السياسية العربية وتحديات التغيير والإصلاح السياسي, الطبعة الأولى, دار الكتب العلمية, بغداد, 2011, ص ص 17- 19.

ثانياً: عوامل التغيير السياسي

يأتي التغيير السياسي استجابة لعدة عوامل أهمها[1]:

1- الرأي العام أو مطالب الأفراد من النظام السياسي: لكن هذه المطالب لن تحول إلى كثير من الأحيان إلى مخرجات إذا لم يتم تبنيها من الأحزاب وجماعات المصالح والضغط.

2- تغيير في نفوذ وقوة بعض الحركات والأحزاب وجماعات المصالح: بما يعنيه تحول الأهداف الحزبية أو الخاصة من إطار الحزب الى إطار الدولة.

3- تداول السلطات في الحالات الديمقراطية: أو إعادة توزيع الأدوار في حالات أخرى كالانقلابات, يعني تلقائياً أن حياة سياسية جديدة بدأت تتشكل وفق منطق القيادة الجديدة.

4- ضغوط ومطالب خارجية: من دول أو منظمات وتكون هذه الضغوط بعدة أشكال سياسية واقتصادية وعسكرية.

5- تحولات خارجية في المحيط الإقليمي: أو في طبيعة التوازنات الدولية, قد يؤثر في إعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية. وهنالك طرق متعددة أو أنماط مختلفة يمكن أن يحدث من طريقها التغيير السياسي تتنوع ما بين الطرق العنيفة مثل الثورة أو الطرق السلمية مثل قبول السلطة القائمة طوعاً بالتغيير من طريق قناعه ذاتية أو تحت ضغوط داخلية أو خارجية كما أن هناك على الأقل ثلاثة عناصر أساسية يجب أن تكون جاهزة لإنجاز التغيير المطلوب وهي (عدم الرضا عن الوضع القائم, ووجود نموذج للتغيير, ووجود طريقة مقترحة للتغيير يمكن من طريقها ترجمة هذا الأنموذج على أرض الواقع)[2].

---

(1) أدارة البحوث والدراسات, مصدر سبق ذكره, ص ص5-6.

(2) أحمد منيسي, محركات التغيير في الوطن العربي (دراسة للحالة المصرية), الطبعة الأولى, مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, أبو ظبي, 2010, ص ص 10- 11.

ثالثاً: أنماط التغيير السياسي:

في أطار أنماط التغيير السياسي تبرز رؤيتان هما:

1- رؤية هنتجتون ووليم متشل (التغيير بالمكونات).

2- ورؤية الموند وروستو (التغيير بالأزمة).

النمط الأول: رؤية التغيير بالمكونات

أهتم هنتنجتون بالعلاقة بين المشاركة السياسية والمؤسسة السياسية وهي علاقة يمكن بوضوح تجريدها عن دراسة التحديث وهذا التحديث قد يكون أحد المصادر التاريخية الكبرى للتغيرات في المشاركة لكنه ليس المصدر الوحيد ومشكلة التوازن بين المشاركة والمؤسسية هي مشكلة تشهدها المجتمعات عند كل مستويات التنمية, فالخطوة الأولى في تحليل التغير السياسي، وكما حددها وليم متشل هي تحديد "الأغراض" أو "المكونات" التي يتناولها التغير وتحديد ماذا تكون (أو ماذا ربما تكون) مكونات النظام السياسي، ثم بعد ذلك ما هي العلاقات التي تحملها التغيرات (إن وجدت أصلاً), أي أن هذا المنهج يركز على التغير في المكونات والنظام السياسي يمكن أن نتناوله بوصفه تجميعا لمكونات عديدة كلها آخذة في التغير، بعضها بمعدلات سريعة، وبعض الآخر بمعدلات أبطأ, فالنظام ينظر إليه على أنه يتضمن مكونات عديدة، من بينها: الثقافة، والأبنية، والجماعات، والقيادة، والسياسات. ودراسة التغير السياسي بشكل مثمر يمكن أن تبدأ بتحليل التغيرات في هذه المكونات، والعلاقة بين التغير في أحدى هذه المكونات، والتغير في المكونات الأخرى[1].

(1) أدارة البحوث والدراسات, مصدر سبق ذكره, ص ص 12- 15.

النمط الثاني: رؤية التغيير بالأزمة:

يفترض الموند وروستو نموذج التغيير بالأزمة كإطار عام لتحليل الديناميات السياسية ويعتقد الموند بأن النظريات المبكرة للسياسة المقارنة والتنمية **يمكن تقسيمها وفق بعدين أولهما:** على أي مدى تتضمن نماذج للتوازن أو نماذج تنموية؟ **ثانيهما:** على أي مدى تقيم تنبؤاتها استناداً إلى الحتمية أو الأختيار؟ وقد جاء روستو في محاولة مناظرة بنموذج مشابه نوعاً لنموذج الموند ويفترض روستو أن التغير السياسي هو نتاج عدم الرضا بالموقف القائم وعدم الرضا يؤدى إلى حركة سياسية, فالحركة السياسية هي في الواقع نتاج عدم الرضا دائماً وهذه الحركة قد تفشل وقد تنجح فإذا ما نجحت فإن التنظيم، والحركة أو الجماعات الأخرى المسؤولة عن النجاح تقوم كلها بتطوير أهداف جديدة أو قد تذبل وتتلاشى أما إذا فشلت جهودها من أجل التغيير فإن الجماعة المسؤولة عن هذه الجهود: أما أن تتفكك وتحل أو تستمر في متابعة هدفها القديم مع توقع آخذ في التناقص باحتمالات تحقيقه, ويعتقد روستو فضلاً عن ذلك أن القوى التي شاركت بجهودها في خلق الحكومة، أو في الاستحواذ على السلطة من طريق جماعة أو فرد تختلف تماما عن تلك القوى التي تحافظ على إبقاء الحكومة قائمة على قيد الحياة[1].

(1) أدارة البحوث والدراسات, مصدر سبق ذكره, ص ص 14-15.

المطلب الثاني: الآليات القانونية لعملية التغيير السياسي (النمط السلمي)

تعد الآليات القانونية (السلمية) من اكثر الوسائل المستخدمة في عملية تغيير السلطة في العصر الحديث إذ تتسم عملية التغيير بوسائل سلمية بدون استخدام وسائل القوة والعنف.

وهناك عدة طرق لعملية تغيير السلطة وفق الآليات القانونية ومن هذه الطرق هي:

أولاً: الانتخاب

يعرف الانتخاب بأنه عملية اختيار المواطنين الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية للأشخاص الذين ينوبون عنهم في ممارسة السلطة[1]. ويعرف الانتخاب بأنه اختيار الحاكمين من المحكومين[2].

والانتخابات تقوم بوظيفة التعبير عن مبدأ ان الشعب هو مصدر السلطات وذلك من طريق أتاحه الفرصة أمام الناخبين لممارسة اظهر صور المشاركة السياسية في عملية صنع القرارات وهو الاقتراع العام وهذا يعني أن الحكومة تستند في ممارسة مظاهر السلطة الى عنصر التفويض الشعبي أي أن الحكم ليس حقاً ألهياً كما في النظم الثيوقراطية وليس حقاً موروثاً كما في النظم الوراثية كما أنه لا يتم من طريق القهر والغلبة كما في النظم العسكرية

(1) طه حميد حسن العنبكي, النظم السياسية والدستورية المعاصرة أسسها ومكوناتها وتصنيفها, الطبعة الثانية, مركز حمورابي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية, بغداد, 2015, ص214.

(2) موريس ديفرجيه, الأحزاب السياسية, ترجمة علي مقلد وعبد المحسن سعد, الهيئة العامة لقصور الثقافة, القاهرة, 2011, ص356.

والدكتاتورية وبهذا يتحقق الفصل بين شخص الحاكم وبين السلطة التي هي وظيفة يؤديها الحاكم لحساب الجماهير وبتفويض منهم وليس ملكاً يتولونها[1].

كما أن الانتخاب يمكن أن يكون مباشراً أو غير مباشر, فالأنتخاب يمكن أن يكون مباشر عنما يقوم الناخب بأختيار النائب مباشرة وعلى درجة واحدة, اما أذا افترض في الانتخاب ان يكون على مرحلتين ففي هذه الحالة يكون غير مباشر أي أن الناخب له الحق بانتخاب الممثلين الثانويين وهم بدورهم (الناخبون الثانويين) ينتخبون النائب وتقدير هذا الأجراء على أساس أن الناخبين الثانويين هم أدرى من عامة الناس في معرفة المرشحين[2].

ثانياً: الوراثة

تعد الوراثة من النماذج التقليدية لعملية تغيير السلطة وتحديد الخلف بشكل سابق على خلو كرسي الرئاسة ولبقاء الحاكم في السلطة طيلة حياته ويقوم هذا النمط أساس صلة الدم أو نسب القرابة فالوراثة مبدئياً تقوم على أساس أولوية الشخص الموال في الترتيب من حيث درجة القرابة للسلف وبذلك قد تكون بسيطة لكنها بساطة خادعة أو ظاهرية, بسبب ظهور كل الأقارب بأن لهم الحق في وراثة العرش وعلى سبيل المثال لم يستقر مبدأ البكورة (وراثة أكبر الأبناء) الا بعد محاولات عنيفة ولمدة طويلة[3].

---

(1) أحمد الدين وآخرون, الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية, الطبعة الأولى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2009, ص37.

(2) حسان محمد شفيق العاني, الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة, مطبعة جامعة بغداد, بغداد, 1986, ص49.

(3) صلاح سالم زرتوقة, أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية, الطبعة الاولى, مكتبة مدبولي, القاهرة, 1992, ص 110.

ثالثاً: التعيين

في هذا النمط بغض النظر عن التسـمية والتـي تتطـرق إليهـا الشـبهة مـن جـراء اسـتخدام التعيين في مليء الفراغ في معظم تنظيمات الدولة في المستويات العليا كافة **يعبر عن اثنـين مـن الوسائل في العالم المعاصر وهي**[1]:

الأول: في النظم الشمولية إذ يقوم الديكتاتور بتعيين خلفه بشكل واضح وقاطع وصريح أو في بعض النظم التي تحكمها قيادة كاريزمية إذ تسـتغل هـذه القيـادة صـورتها الجماهيريـة في تعيين الخلف.

الثاني: عندما يضع الحاكم الشخص الذي يريده خلفاً له في المكانة الثانية في الدولـة: مكانـة الرجل الثاني مع وجود قواعد وترتيبات دسـتورية تقـرر تخويـل شـاغل هـذه المكانـة الحـق في اعتلاء السلطة بمجرد ذهـاب السـلف ويسـتند إلى القواعـد الدسـتورية ويجـري عليـه اسـتفتاء شعبي.

(1) صلاح سالم زرتوقة, مصدر سبق ذكره, ص 110.

المطلب الثالث: الآليات غير القانونية لعملية التغيير السياسي (النمط الاستبدادي)

وتمثل كل الآليات في استعمال القوة والعنف بأشكالها المختلفة بما في ذلك الثورات والأنقلابات العسكرية, ولأن السمة البارزة على النظم السياسية التي سادت في الدول المتأخرة بعد مرحلة الاستقلال من السيطرة الاستعمارية اعتمدت على نمط انتقال السلطة وتداولها في الأساس على نقل السلطة من طريق الانقلابات العسكري كما أن هناك بعض الأنظمة التي شهدت فضلاً عن ذلك تغييرات من طريق الثورات[1].

أولاً: الانقلاب

يعرف الانقلاب بانه تغيير النظام بالعمل غير القانوني وغير دستوري من جانب عامل أو مجموعة عوامل لمنصب سياسي أو عسكري غالباً ما ينطوي الانقلاب على العنف على الرغم من أنه يكون محدود النطاق ويعرف أيضاً بأنه أحد وسائل التغيير الاجتماعي الراديكالي يرمي الى تغيير النظام السياسي القائم وتوجهاته السياسية المختلفة بالقوة العسكرية دون الاعتماد على القوة الشعبية لحظة القيام به وعادتاً تلجأ اليه الجماعات ذات التوجهات الأيدولوجية الراديكالية[2].

ويقصد بالانقلاب أنه يجري داخل النظام القائم على أيدي جزء من الطبقة الحاكمة أو أيدي جزء من المؤسسات الحاكمة بما في ذلك الجيش أو قسم منه ويؤدي إلى توزيع جديد للسلطة داخل النظام نفسه[3].

---

(1) عبد الوهاب الكيالي, الموسوعة السياسية, ج1, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, 1979, ص 870.

(2) عامر مصباح, معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, الطبعة الاولى, دار الكتاب الحديث, القاهرة, 2010, ص 67.

(3) عزمي بشارة, في الثورة والقابلية للثورة, سلسلة دراسات اوراق بحثية, المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية, الدوحة, 2011, ص 28.

كما أن الانقلاب لا يعكس تحركاً شعبياً بالضرورة ولكنه يبقي الإمكانية مفتوحة, لأن يشكل انقلاباً عسكرياً مدعوماً شعبياً هدفه تغيير نظام الحكم[1].

ويقصد بالانقلاب هو تغيير القيادة فقط وربما السياسيات فلانقلاب يفترض تغيير للشريحة الحكومية في القمة, ويعرف فايندرا الانقلاب بأنه الإحلال القسري أو الجبري للمدنيين شاغلي السلطة بعناصر أخرى من القوات المسلحة, ويعرفه رابابورت بأنه (حركة غير متوقعة مفاجئة خادعة عنيفة وغير شرعية خطيرة بالنسبة للمتآمرين تماماً كما للمدنيين الذين تستهدفهم الحركة وهي من جانب العسكريين وتحتاج إلى مصادر عالية في التنفيذ وتستهدف تغيير الحكومة[2].

ثانيًا: الثورة

يختلف لفظ "الثورة" بحسب لسان العرب من (ثار الشيء ثوراً وثؤورا وثورانا وتثور والثائر: الغضبان.. المشاورة: المواثبة ويقال أهدأ حتى تمكن هذه للثورة وهي "الهيج" والثورة في لسان العرب هي الهيج وتتضمن معنى الغضب من دون شك[3].

ويعرف (صموئيل هنتجتون) بأنها تغيير داخلي وعنيف وسريع في نظام القيم السائد والمؤسسات السياسية والإعلامية والاجتماعية والنشاط الحكومي والقيادات[4]. والمقصود بالثورة هو تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة أو خارج الشرعية يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم بالدولة في

---

(1) عزمي بشارة, مصدر سبق ذكره, ص 22.

(2) صلاح سالم زرتوقة, مصدر سبق ذكره, ص 132.

(3) عزمي بشارة, مصدر سبق ذكره, ص18.

(4) صلاح سالم زرتوقة, مصدر سبق ذكره, ص 132.

الثورة بهذا المعنى هي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة[1].

كما هي رفض كلي للحاضر, وذلك باسم المستقبل الذي يجب أن يكون مختلفاً عن الحاضر بمعنى هي قطيعة من الحاضر الذي يحكم بعدم القبول وعدم التسامح في بقائه, وانها رفض جذري للوضع الحالي وأنها تعبر عن أرادة في بناء عالم اجتماعي أنساني حر يختلف كلياً عن العالم الاجتماعي الإنساني القائم كما انها تغيير سريع وجذري للنظام السياسي القائم وبما يؤدي للإطاحة به والنخب التابعة له[2].

من ذلك يتضح ان الثورة هي ما يقود إلى تغيير وجذري وسريع يؤدي للإطاحة بالنظام القديم والنخب التابعة له والثورة مختلفة عن عمليات التغيير الصغير أو المتوسطة التي تحافظ على النظام القديم فالتغييرات في مثل هذه الحالة عادة ما تكون تجميلية ويمكن وصف الثورة الحقيقية من طريق رؤية ما أذا كانت قد اطاحة بالنخب القديمة ام لا فإذا ظلت في مكانها فما حدث لا يعد ثورة, وتبدأ الثورة بمهاجمة ركائز النظام القديم فتدب مظاهر الفوضى, نتيجة عدم تيسر البديل المناسب وإمكانية احلالة بشكل فوري في ظل احوال قيام الثورة فتتابع حركتها فيما قبل الحسم والنجاح التام وكذلك في ما بعده مباشرة, ان طول أمد هذه المرحلة الاولية للثورة وشيوع حالة الفوضى المصاحبة لها يكون أحد أهم الأحداث الذي تسعى قوى النظام القديم لضمان تحققها واستمرارها وعدم تطور الثورة باتجاه الحسم والإنجاز التام لخططها وأهدافها وأحداث التغيير المنشود وبناء البديل الناجح[3].

---

(1) عزمي بشارة, مصدر سبق ذكره, ص 22.

(2) طالب حسين حافظ, التغيير في المنطقة العربية وانعكاساته (العوامل الخارجية), مجلة الدراسات الدولية, العدد 58, مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية, 2014, ص 227.

(3) بسمة خليل نامق, التغيير في الشرق الأوسط الإرادة الشعبية والتأثير الخارجي (مصر أنموذجاً), مجلة مركز الدراسات الفلسطينية, العدد 16, جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية, 2012, ص90.

كما أن الثورة تجتاز مراحل خمس هي[1]:

1- التمهيد والتحضير للثورة, بمعنى ظهور مناخ موات لها قوامه غضب أو سخط شعبي عارم تولده الممارسات الهابطة أو الأداء السيء للنظام القائم.

2- انهيار أو تداعي النظام القائم.

3- تقويض العلاقات والروابط القديمة.

4- تشييد علاقات جديدة.

5- استقرار النظام الجديد.

ثالثًا: الاغتيالات السياسية

ويقصد بالأغتيالات السياسية هي عمليات القتل التي تستهدف شخصيات سياسية مثل رؤساء الدول والوزراء والقيادات والعناصر البارزة في الأحزاب الحاكمة والمؤسسات الرسمية وبعض قيادات أحزاب المعارضة والعناصر البارزة فيها لتحقيق اهداف سياسية, وقد تمارس جماعات أو تنظيمات سياسية عمليات الاغتيال ضد المسؤولين الرسميين في مستويات حكومية مختلفة وقد تمارسه السلطات الحاكمة للتخلص من قيادات المعارضة[2].

رابعاً: الحركات الاجتماعية

في اللغة العربية الحركة ضد السكون وفي اللغة الانكليزية فإن مصطلح (Movement) يعني: حركة, نشاط, عمل, اتجاه, نزعة, أما معنى الحركة اصطلاحاً فهو (التيار العام الذي يدفع طبقة من الطبقات أو فئة اجتماعية

---

(1) طالب حسين حافظ, مصدر سبق ذكره, ص 230.

(2) حسنين توفيق أبراهيم, العنف السياسي في النظم العربية, الطبعة الثانية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت - لبنان, 1999, ص 68.

معينة إلى تنظيم صفوفها بهدف القيام بعمل معين لتحسين حالتها الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو تحسينها جميعاً وبذلك يشير مفهوم الحركة الاجتماعية (Social Movement) إلى سلسلة الأفعال والجهود التي يقوم بها عدد من الأشخاص لتحقيق هدف معين)[1].

وتعرف ايضاً بأنها الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين كممثلين عـن قاعـدة شعبية تفتقد التمثيل الرسمي بهدف تغيير الأوضاع أو السياسات أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقتراباً مـن القـيم التـي تـؤمن بهـا كـما تتضـمن وجـود اتجـاه عـام للتغيـير, وهـي تمثـل ايضـاً مجموعات من البشر يحملون عقيدة أو افكار مشتركة يحاولون تحقيق أهداف العامة[2].

والحركة أكثر شمولاً من الحزب ولكنها في الوقت نفسه أقل تماسكاً وانضباطاً منـه إذ يمكـن أن تكون تياراً عريضاً يشكل توجهات فكرية وسياسية وأيديولوجية مختلفة[3]. كما أن الحركات الاجتماعية تجمع الناس في مواقف مشتركة لتحقيق أهداف مشتركة لكنها من جهة أخـرى هـي ليست خطة محددة الهوية والعضوية كما هو الحال في منظمات المجتمع المدني[4].

والحركة الاجتماعية بهذا المفهوم هي سلسلة مستدامة من التفاعلات بين أصـحاب السـلطة وأشخاص يضطلعون بالتحدث نيابة عن قاعدة شعبية تفتقد إلى هيكل رسمي, وذلك في مجرى إذاعة هؤلاء الأشخاص لمطالب واضحة لإجراء تغيير في توزيع أو ممارسة السلطة وتدعيم هـذه المطالب بمظاهرات عامة من التأييد[5].

---

(1) جاسم الحلفي, الحركات الاجتماعيـة في العـراق (الجـذور, المسـارات, الـدور السـياسي), الطبعـة الاولى, دار سطور للنشر والتوزيع, بغداد, 2017, ص 13.

(2) طالب حسين حافظ, مصدر سبق ذكره, ص 232.

(3) أحمد منيسي, مصدر سبق ذكره, ص 10.

(4) جاسم الحلفي, مصدر سبق ذكره, ص 22.

(5) المصدر نفسه, ص 14.

ويعـرف هيربـرت بلـومير (Herbert Blumer) الحركـة الاجتماعيـة بأنهـا (ذلـك النشـاط الاجتماعي الذي غالباً ما يأخذ شكل التصورات والمشاعر غير منظمة اصبح تـدريجياً مـع مـرور الوقت كياناً مميزاً وعبراً عن أشكال جديدة من الاجتهاد والسـلوك الجمعـي فهـذه الحركـات لا تجد منافذ للتعبير عن مطالبها من طريق القنوات التقليدية فتتحـول إلى حركـة منظمـة تهـدم الانماط الاجتماعية السائدة وتستبدلها بأخرى تتفق مع مصـالحها الفعليـة, ويبـين أن الحركـات الاجتماعية هي بمثابة سلوك جمعي يعبر عن القلق أو عدم الرضا الشخصي)[1].

فالحركات الاجتماعية تعكس مواقـف جماعيـة غاضـبة أو معارضـة لسياسـات الدولـة أزاء حدث معين[2].

لقد وضحنا في هذا الفصل: نشأة المعلوماتية وتطورها التاريخي ومفهومها والمفـاهيم ذات العلاقة بها ووسائلها المتمثلة في شبكات التواصل الاجتماعي والصحافة الإلكترونية وهي المحـور الأساس في بحثنا هذا فضلاً عن توضيح مفهوم التغيير السياسي وآلياته القانونية (السلمية) وغير القانونية (الاستبدادية) وبذلك نكون قد وضعنا الإطار المفاهيمي الـذي يعـد المـدخل لموضـوع بحثنا ودراستنا لهذا الموضوع.

---

(1) المصدر نفسه, ص 18.

(2) حيدر عبد جساس, عرض كتاب / حركـات التغيـير الجديـدة في الـوطن العـربي / (دراسـة للحالـة المصريـة), الكاتب احمد منيسي, المجلة السياسية والدولية, العدد 21, الجامعة المستنصرية, كلية العلوم السياسـية, 2012, ص 355.

الفصل الثاني

المجال السياسي ووسائل المعلوماتية

(مصر, تونس, ليبيا)

يتناول هـذا الفصـل المجـال السـياسي والـذي يتمثـل في طبيعـة الأنظمـة السياسية أبان التغيير(مصر وتونس وليبيا) فضلاً عن العوامـل الموضـوعية للتغيير السـياسي في (مصر وتـونس وليبيـا) وتتمثـل العوامـل الموضـوعية بالعوامـل الاجتماعيـة والأقتصـادية والسياسـية, كـما سـنتناول وسـائل المعلوماتيـــة المتمثلـــة في (شـــبكات التواصـــل الاجتماعـــي والصـــحافة الإلكترونية) والمعطيات المؤثرة في التغيير السياسي.

المبحث الاول: طبيعة الأنظمة السياسية أبان التغيير (مصر, تونس, ليبيا)

سنتناول في هذا المبحث طبيعة النظم السياسية في كل من (مصر, تونس, ليبيا) قبل وأبان عملية التغيير السياسي التي حدثت عام 2011م أو بما يسمى (الربيع العربي), إذ سنوضح طبيعة هذه النظم فضلاً عن أهم مظاهر النظم السياسية وعلاقة السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) فيما بينها ومدى سيطرة السلطة التنفيذية ولاسيما رأس النظام السياسي (الرئيس) على السلطات الأخرى.

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي المصري قبل عام 2011م:

ينظم الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية الصادر في 11 سبتمبر/أيلول 1971م والمعدل في 22 مايو / آيار عام 1980م وفي 25 مايو / آيار 2005م النظام السياسي للدولة ويحدد السلطات العامة واختصاصاتها متضمناً عدة مبادئ ومؤكداً على سيادة القانون واستقلال القضاء كأساس للحكم وعلى الشريعة الاسلامية كمصدر رئيسي للتشريع وعلى اللغة العربية كلغة رسمية للبلاد[1].

(1) فاتن محمد رزاق, التعددية السياسية في مصر بعد 1981, المجلة السياسية والدولية, كلية العلوم السياسية, الجامعة المستنصرية, العدد 16, 2010, ص125.

أولاً: السلطة التنفيذية:

تتمثل السلطة التنفيذية في النظام السياسي المصري من رئيس الجمهورية والحكومة معاً.

أ- رئيس الجمهورية: ينتخب رئيس الجمهورية من طريق الاقتراع السري العام المباشر ومدة الرئاسة ست سنوات ويجوز اعادة إنتخاب الرئيس لمدة اخرى[1].

إن الترشيح لرئاسة الجمهورية يتطلب شروطا بعضها ان الا يقل عدد المؤيدين عن خمسة وستين من أعضاء مجلس الشعب وخمسة وعشرين من أعضاء مجلس الشورى وعشرة أعضاء من كل مجلس شعبي محلي للمحافظة من اربع عشرة محافظة[2].

ويجدر الاشارة إلى ان رئيس الجمهورية يتمتع بسلطات واسعة وفقا للدستور فهو يصنع السياسة العامة للدولة بالاشتراك مع رئيس مجلس الوزراء, ويعين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم, ويعين الموظفين والعسكريين وممثلي الدول الاجنبية, ويصدر اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين, ويعلن حالة الطوارئ, وهو القائد الاعلى للقوات المسلحة, والمكلف بإعلان الحرب, ابرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

---

(1) وسيم حسام الدين الأحمد, النظم الدستورية والسياسية في الدول العربية, الطبعة الأولى, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت - لبنان, 2010, ص 29.

(2) مايسة الجمل, النخبة السياسية في مصر دراسة حالة للنخبة السياسية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1993, ص 117.

كـما اعطـى دسـتور عـام 1971م أختصاصـات[*] وصـلاحيات متعـددة ومتنوعـة لـرئيس الجمهورية[1].

إن النظام الرئاسي الديمقراطي يقوم على أعطاء صلاحيات واسعة, ولكن غير مطلقة لـرئيس الجمهورية تخضع للمراقبة والمسائلة من البرلمان والشعب كما أنـه محـدد بمـدتين غـير قـابلتين للتمديد, كما أن هناك نظم رئاسية تعطي بعض الصلاحيات لرئيس الوزراء مثل فرنسـا وتعـرف بالنظم شبه الرئاسي أو المختلطة بالرغم من انها بالأصل جمهورية رئاسية[2].

لكن في النظام السـياسي المصري نـرى هنـاك عـدة مظـاهر اهمهـا شخصـانية السـلطة وغياب التوازن بين السلطات, إذ يمثـل التفـرد والاسـتبداد بالسـلطة احـد الملامـح الرئيسـة للنظام السياسي وذلك, بسبب الصلاحيات الضخمة التي يتمتع بها رئيس الجمهوريـة سـواء في ظل الأوضاع العادية أم الاستثنائية, وبحكم رئاسـته للحـزب الـوطني الـديمقراطي الـذي يحتكر الحياة السياسية في مصر منذ تأسيسـه في أواخـر سـبعينيات القـرن العشريـن, فـأن رئيس الجمهورية يسيطر من الناحية العملية على السلطتين التنفيذية والتشريعيـة ناهيـك عن الصلاحيات القضائية التي يخولها إياه الدستور[3]. كما ان هناك مظـاهر أخـرى للنظـام

(*) يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات متعددة ومتنوعة وفقاً لدسـتور عـام 1971م، فضـلاً عـن الاختصاصـات التنفيذية والاختصاصات تشريعية وأخرى استثنائية وكالآتي:
فيما الاختصاصات التشريعية فقد أعطى الدستور لرئيس الجمهورية حـق اقـتراح القـوانين، واقتراحـات القـوانين التي يقدمها لها الأسبقية على المقدمة من أعضاء مجلس الشعب، كما أن له حق إصدار قرارات لها قوة القانون، كما يصادق على القوانين التي يقرها مجلس الشعب ولـه حـق الاعـتراض التـوقيفي عـلى القـوانين الصـادرة مـن مجلس الشعب، والحق في تعيين 10 من أعضاء مجـلس الشعب، والحـق بتعيـين ثلـث أعضـاء مجلـس الشـورى البالغة (88) عضواً وحق حل مجلس الشعب والشورى في حالة الضرورة وفي حالة قيام الرئيس بدور الحكم بـين المجلس والوزارة، ودعوة البرلمان للانعقاد. ومنح دسـتور1971م في مصر الحـالات الاسـتثنائية في اكـثر مـن مـادة وأعطى سلطات إضافية للرئيس وهي: يحق لرئيس الجمهورية اتخاذ الإجـراءات السريعـة في حـال وجـود خطـر يهدد الوحدة الوطنية وسلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري بعد اخـذ رأي رئـيس الوزراء ورئيسي مجلس الشعب والشورى, كما يحق لـرئيس الجمهوريـة إصـدار قـرارات لهـا قـوة القـانون عنـد الضرورة وفي الأحوال الاستثنائية وبناءً على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثـي أعضـائه، وكـذلك يحـق لـه إصدار قرارات لها قوة القانون في غياب مجلس الشعب في حالة ما يوجـب الإسراع في اتخـاذ التـدابير لا تحتمـل التأخير. للمزيد ينظر: احمد سلامة، الاختصاص التشريعي لرئيس الدولـة في النظـام البرلمـاني دراسـة مقارنـة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص90. نقلاً عن (عماد رزيـك عمـر, مصـدر سـبق ذكـره, ص 8). وكـذلك ينظـر دستور جمهورية مصر العربية عام 1971, المواد (74, 108, 147).
(1) وسيم حسام الدين الأحمد, النظم الدستورية والسياسية في الدول العربية, مصـدر سـبق ذكـره, ص ص 29-30.
(2) عمرو الشوبكي وآخرون, البرلمان في دستور مصر الجديد, بلا, منتدى البدائل العربي للدراسات, بلا, ص 8.
(3) حسنين توفيق ابراهيم, النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية, بحـوث ودراسـات, مركز الجزيرة للدراسات, 2013, ص 1.

السياسي المصري وهي غياب مبدأ التداول السلمي للسلطة أو تقاسمها وهذا نتيجة احتكار السلطة فضلاً عن غموض مستقبل النظام السياسي وبخاصة في ظل الحالة الصحية للرئيس السابق مبارك (82 عاماً) واستمرار الجدل حول ملف التوريث لذى كانت هناك اسئلة مطروحة عن الرئيس القادم وما هي مرحلة ما بعد مبارك[1].

وفي ظل هذه الاسئلة المطروحة فيما يخص ملف توريث الحكم لنجل الرئيس وهو جمال مبارك عارضت أحزاب وحركات عديدة لمشروع التوريث المتوقع من هذه الحركات وكانت أهم هذه الحركات هي حركة كفاية[*] حيث لم ترض هذه الحركة بمحاولات توريث الحكم لنجل الرئيس جمال مبارك على الرغم من اعلان حسني مبارك عدة مرات أن التوريث ليس قائماً في مصر[2].

تأتي مطالب عدم توريث جمال مبارك للحكم نتيجة تصاعد أهمية الدور الذي يؤديه جمال مبارك ابن الرئيس في أطار عملية صنع القرار وتعود بدايات هذا الدور الى عام 2000م عندما أنضم جمال الى عضوية الحزب الوطني الديمقراطي الذي يترأسه والده الا ان نقطة التحول في دوره السياسي ارتبطت بتشكيل لجنة للسياسات داخل الحزب الحاكم وتوليه أمانتها, فمن طريق هذا الموقع حرص أبن الرئيس على أن يتحول الحزب الى حاكم حقيقي وليس مجرد آلية للدفاع عن سياسات الرئيس أو الحكومة, وأفرزت هذه اللجنة بعضاً من أعضاء النخبة في المواقع التنفيذية (الوزارية) علماً بان اكثرها ينتمي الى فئة رجال الأعمال[3].

(1) حسنين توفيق ابراهيم, مصدر سبق ذكره, ص 2.

(*) حركة كفاية: من أهم الحركات الشعبية التي تأسست عام 2004م على شكل تجمع يضم مجموعة من المثقفين والمحامين الذين عارضوا تمديد ولاية الرئيس حسني مبارك وللحركة اهداف عديدة للمزيد ينظر الى: احمد عدنان كاظم, تغيير مؤسسة الحكم في مصر, مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد (33), الجامعة المستنصرية, 2011, ص 89.

(2) المصدر نفسه, ص 89.

(3) نيفين مسعد, كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية, مجل المستقبل العربي, العدد (379), مركز دراسات الوحدة العربية, 2010, ص 16.

ب- الحكومة (مجلس الوزراء):

من المسلم به ان الحكومة هي الهيئة التنفيذية العليا للدولة وتتكون الحكومـة مـن رئـيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونـوابهم ويشرف رئـيس مجلـس الـوزراء عـلى اعـمال الحكومـة وتجدر الاشارة الى ان الوزير هو الرئيس الإداري الأعلى لوزارته ويتولى رسم سياسـات الـوزارة في حدود السياسات العامة للدولة ويقوم بتنفيذها كما يتم اختيار الحكومة من رئيس الجمهورية فله مطلق الحرية بتعينها أعضائها كما أن للحكومة المصرية أختصاصات عديدة [*][1].

كما من المظاهر الموجودة داخل هذه الحكومة هي جمود النخبـة الحاكمـة فهـذه النخبـة كانت تعاني من الشيخوخة في مواقعها, لذلك اصبحت ظـاهرة الـوزير غـير السـياسي المعمـر في المنصب من أبرز ملامح النخبة الوزارية في عهد مبـارك كـما ترتـب عـلى هـذا الوضـع غيـاب أو ضعف للقيادات الأخرى[2].

ويتضح وجود هيمنة من رجال الأعمال المقربين من دائرة الرئيس على بعض الوزارات إذ بلـغ عددهم في مجلس الوزراء خمسة وزراء حتى عام 2010م, فضـلاً عـن اصـطحاب الـرئيس لـبعض رجال الأعمال في زياراته المختلفة وتكـوين لجنـة مشـتركة بـين ممـثلي الحكومـة ورجـال الأعـمال وقيام غرفة للتجارة الأمريكيـة ومجلـس رئـاسي مصري - أمـريكي وذلـك كلـه تعبـيراً عـن تشـابك مصالح رجال الأعمال المصريين والأجانب وتقريبهم من اللجـان الوزاريـة في الحكومـة فضـلاً عـن

(*) نصت المادة (106) على الاختصاصات التي يمارسها مجلس الوزراء وفقاً لما يأتي:

1- الاشتراك مـع رئـيس الجمهوريـة في وضـع السياسـة العامـة للدولـة،والإشراف عـلى تنفيـذها وفقـاً للقـوانين والقرارات الجمهورية 2- توجيه وتنسيق ومنابعة اعمال الوزارات والجهـات التابعـة لهـا والمؤسسـات العامـة 3- اصدار القرارات الإدارية والتنفيذيـة وفقـاً لقـوانين والقـرارات ومراقبـة تنفيـذها 4- اعـداد مشروعـات القـوانين والقرارات 5- إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة 6- إعداد مشروع الخطة العامة للدولـة 7- القـروض ومنحهـا وفقاً لأحكام الدستور 8 – ملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على امن الدولة وحماية حقوق المـواطنين ومصـالح الدولة: ينظر الى: وسيم حسام الدين الأحمد, مصدر سبق ذكره, ص ص 30-31.

(1)المصدر نفسه, ص ص 30-31.

(2) حسنين توفيق ابراهيم, النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية, مصدر سبق ذكـره, ص 1.

أن رجال الأعمال لم يقتصر دورهم وحضورهم في مجلس الوزراء وإنما تعدى ذلك الى السلطة التشريعية إذ وصل تمثيلهم في مجلس الشعب في عشر سنوات من (8.1 بالمئة) عام 1995م الى (17بالمئة) عام 2005م [1].

وعلى الرغم من التعديلات الدستورية في عام 2007م قد عززت بدرجة ما من صلاحيات مجلس الوزراء إذ اصبحت ممارسة رئيس الجمهورية لبعض الصلاحيات معلقة على موافقة مجلس الوزراء في بعض الحالات وأخذ رأيه في حالات أخرى (المواد 74. 138. 141) الا أن الابقاء على طريقة تعيين رئيس مجلس الوزراء واعفائه من منصبه دون تعديل إذ إن ذلك هو اختصاص أصيل لرئيس الجمهورية, أنما يقلل من اهمية التعديلات الدستورية من الناحية العملية إذ تبقى العلاقة بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء مجرد علاقة بين رئيس ومرؤوس ولا يتصور أن يرفض المرؤوس قرارات لرئيسه[2].

ثانياً: السلطة التشريعية:

تتكون السلطة التشريعية من مجلسين وهما مجلس الشعب ومجلس الشورى:

أ- مجلس الشعب:

وهو هيئة تمثيلية منتخبة وفقاً للقانون الذي يحدد نظام الانتخاب والدوائر الانتخابية يبلغ عدد اعضائه (444) عضواً منتخباً و(10) معينين من رئيس الجمهورية, كما للمجلس اختصاصات عديدة اهمها مناقشة القوانين المقدمة من الحكومة واقرار السياسة العامة للدولة ووضع الخطة العامة للتنمية

(1) نيفين مسعد, مصدر سبق ذكره, ص 24.

(2) حسنين توفيق ابراهيم, مصدر سبق ذكره, ص 5.

الاقتصـادية والاجتماعيـة والموازنـة العامـة ويمـارس المجلـس الرقابـة عـلى اعـمال السـلطة التنفيذية[1]. المدة الدستورية للمجلس خمس سنوات وتجري الانتخابات لتجديد المجلس خلال (60) يوما السابقة على انتهاء مدته, ويتم اختيار اعضاء مجلس الشعب من طريق الاقتراع السري العام[2].

وعلى الرغم من السلطات والصلاحيات التشريعية والرقابية التي يتمتع بها مجلس الشعب من الناحية الدستورية، إلا أن دوره في الحياة السياسية يتسم بالضعف والهشاشة فعلى صعيد عملية التشريع تؤكد خبرة الممارسة العملية أن الحكومة هي التي تقدم الغالبية العظمى من مشروعات القوانين ويقوم مجلس الشعب بمناقشتها وإقرارها بدون تعديل أو إدخال تعديلات طفيفة على بعضها, وعلى الرغم من أن بعض مشروعات القوانين التي قدمتها الحكومة قد جرى بشأنها مناقشات جادة تحت قبة البرلمان بالرغم من اعتراض نواب المعارضة على بعض القوانين إلا أن ذلك لم يغير من واقع الأمر شيئاً إذ إن الأغلبية التي يتمتع بها الحزب الوطني الديمقراطي داخل البرلمان تسمح للحكومة بتمرير القوانين التي تريدها[3].

كما أن انتخابات المجلس لم تخلوا من عملية التزوير إذ اشيع حدوث تزوير انتخابات مجلس الشعب التي اجريت قبل شهرين من اندلاع الاحتجاجات فقد شهدت هذه الانتخابات حصول الحزب الوطني الحاكم على (97%) من مقاعد المجلس, أي أن المجلس خلا من أي معارضة مما اصاب المواطنين بالإحباط إذ

(1) فاتن محمد رزاق, مصدر سبق ذكره, ص ص 124-125.

(2) حميد حنون خالد, العلاقة بين رئيس الدولة والسلطة التشريعية في النظم العربية ذات الاتجاه الرئاسي- دراسة للنظام السياسي في مصر, المجلة القانونية, جامعة بغداد, كلية القانون, العدد 2, 2007, ص73.

(3) حسنين توفيق ابراهيم, مصدر سبق ذكره, ص 6.

كانت تلك النتيجة صادمة للشعب, بسبب عدم حصول المعارضة على أي تمثيل, فضلاً عن أن نتيجة الانتخابات مخالفة ومناقضة للواقع في الشارع المصري[1].

إن احتكار الحزب الوطني الديمقراطي للأغلبية البرلمانية قد انعكس بالسلب على الدور السياسي لمجلس الشعب لا سيما إن رئيس الدولة هو رئيس الحزب الوطني أي هو المسيطر على السلطتين التنفيذية والتشريعية, وفي ضوء هذا الواقع دأب الحزب الوطني الديمقراطي مستندًا إلى أغلبيته المصنعة على تمرير مشروعات القوانين التي تتقدم بها الحكومة[2].

ب- مجلس الشورى:

مجلس الشورى هو المجلس الآخر للبرلمان المصري, وافق عليه الشعب في استفتاء 19 ابريل / نيسان 1979م ليتبعها تعديل الدستور المصري أذ تم استحداث الباب السابع من الدستور الذي تضمن فصلين أختص الأول منهما بإنشاء مجلس الشورى وجرى الاستفتاء على هذا التعديل في 22 مايو / آيار 1980م وأعقبه إصدار القانون 120 لسنة 1980م والخاص بمجلس الشورى (اختصاصاته)[*] وتشكيله لينبثق هذا المجلس[3].

---

(1) محمد ثابت, الحكام العرب, (كيف سقطت العروش من المحيط الى الخليج), دار اتجاه للنشر والتوزيع, القاهرة, 2011, ص 79.

(2) حسنين توفيق ابراهيم, مصدر سبق ذكره, ص 7.

(*) لمجلس الشورى العديد من الاختصاصات: إذ حددت اختصاصاته بموجب المادة (194) و(195) إذ نصت الاولى على اختصاصه بدراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بالحفاظ على مبادئ ثورتي (23) تموز 1952م و(15) مايو 1971م ودعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وحماية تحالف قوى الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية والمقومات الاساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات العامة والواجبات.. للمزيد ينظر الى: فاتن محمد رزاق, مصدر سبق ذكره, ص 125.

(3) عبدالغني بسيوني عبدالله، القانون الدستوري والمبادئ العامة للقانون الدستوري، دار الجامعية، بيروت، 2009، ص 298.

وحددت المادة (196) طريقـة تشـكيل المجلـس إذ حـددت أن لا يقـل أعضـاءه عـن (132) عضواً وينتخب ثلثي أعضاء المجلس بالاقتراع المبـاشر السري العـام عـلى أن يكـون نصـفهم مـن العمال والفلاحين ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي[1].

وفي الواقع إن مجلس الشورى مجلس استشـاري وقراراتـه غيـر ملزمـة للسـلطة التنفيذيـة والتشريعية ولا يعد مجلساً نيابياً لعدم امتلاكه سلطة التشريـع ولا مسـائلة ومحاسـبة السـلطة التنفيذية بل نلاحظ تدخل السلطة التنفيذية (الرئيس) في تعيين الثلث من أعضائه, كما نلاحظ هيمنة الرئيس على مجلس الشعب من طريق تعيين عدد من اعضاء مجلـس الشـعب ودعـوى المجلس للانعقاد وحل المجلس وفض دورته الاعتيادية كما اتاح الدستور لـرئيس الدولـة اصـدار القوانين بتفويض من مجلس الشعب في الحالات الاستثنائية كما سمح له بإعلان حالة الطـوارئ ومن هنا نلاحظ هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعيـة وتقلـيص دورهـا التشريعـي والرقابي[2].

ولم يقتصر تـدخل السـلطة التنفيذيـة (الـرئيس) في السـلطة التشريعيـة فقـط بمجلسـيها (الشعب والشورى) بل تعدى ذلك الى تحويل تبعية الأجهزة الرقابية من السـلطة التشريعيـة إلى السلطة التنفيذية (الرئيس) والجدير بالذكر االدور الرئيسي للأجهزة الرقابيـة هـو مواجهـة الفساد الحكومي بصوره كافة والتحقق من سـلامة أداء الهيئـات والمؤسسـات العامـة ومـدى التزامها بالقوانين والضوابط الحاكمـة لهـا, ومـن هـذه الأجهـزة الرقابيـة هـو الجهـاز المركـزي للمحاسـبات[*] إذ كـان الجهـاز المركـزي للمحاسـبات في ظـل أحكـام القـانون (144) لسـنة 1988م قبـل تعديلـه يتبـع مجلـس الشـعب, أمـا في ظـل قـانون رقـم (157) لسـنة 1998م

(1) فاتن محمد رزاق, مصدر سبق ذكره, ص 124.

(2)فاتن محمد رزاق, مصدر سبق ذكره, ص 125.

(*) الجهاز المركزي للمحاسبات: وهو هيئة مستقلة ذات شخصية مهمة عامة ملحق بمجلـس الشـعب بموجـب القانون رقم (157) لسنة 1998م لتنتقل تبعية الجهـاز لـرئيس الجمهوريـة... للمزيـد ينظـر الى: كـريم سرحـان, مصدر سبق ذكره, ص 45.

فقد تم تعديل المادة (20) من القانون (144) لسنة 1988م ولم يعد لمجلس الشعب أي دور في تعيين الجهاز أو اعفائه من منصبه, فاصبح تعيين الجهاز بموجب قرار من رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة كما لا يجوز اعفاء رئيس الجهاز من منصبه وأن يكون قبول استقالته بقرار من رئيس الجمهورية [1].

إن سبب هيمنة السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية) على السلطة التشريعية نابع من وجود خلل كبير في النظام الحزبي التعددي, فالحزب الوطني الديمقراطي يحتكر الأغلبية البرلمانية منذ تأسيسه في أواخر سبعينيات القرن العشرين وإلى جواره يوجد (23) حزباً سياسياً معظمها غير معروف للمصريين, كما أن أحزاب المعارضة المعروفة مثل احزاب (التجمع, والناصري, والوفد الجديد, والجبهة الديمقراطية) تعاني من الضعف والهشاشة وعدم القدرة على التنسيق الفعال فيما بينها الأمر الذي يجعلها غير قادرة على القيام بدور سياسي فاعل ومؤثر ومن المؤكد إن الحزب الوطني يستمد قوته من عاملين أولهما إن رئيس الدولة هو رئيس الحزب, وثانيهما التداخل بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة وتوظيف الأخيرة لحساب الحزب, ولذلك فإن النظام الحزبي التعددي في مصر هو أقرب إلى نظام الحزب المسيطر أو المهيمن منه إلى نظام التعددية الحزبية بالمعنى المتعارف عليه[2].

أن الامر لا يقتصر فقط وجود خلل كبير في النظام الحزبي التعددي ككل وعدم التنسيق بين الأحزاب كما ذكرنا بل أن هناك أسباب داخل الأحزاب ايضاً إذ إن هناك أسباب داخلية تتعلق بالأحزاب نفسها **ومن هذه الأسباب الداخلية التي تتعلق بالأحزاب نفسها هي**[3]:

---

(1) المصدر نفسه, ص ص 44-45.

(2) حسنين توفيق ابراهيم, مصدر سبق ذكره, ص 2.

(3) فاتن محمد رزاق, التعددية السياسية في مصر بعد 1981, مصدر سبق ذكره, ص ص 131-132.

1- غياب الديمقراطية داخل الأحزاب نفسها وعدم التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات بل قد يحدث عبر التعيين فضلاً عن عدم الاعتراف بحق المختلف بالتعبير عن رأيه.

2- نشأة الأحزاب على ملاكات تنظيمية قيادية فتولي الحزب بناء على العلاقات الشخصية وليس الآليات الديمقراطية.

3- غياب مشروع موحد يجمع الأحزاب جميعها, وذلك لانعدام الثقة فيما بينها.

4- احتكار عملية صنع القرار الحزبي من رئيس الحزب.

5- غياب الأساس الاجتماعي والطبقي للأحزاب فتتسم هذه الأحزاب بعدم ارتباطها بقوى اجتماعية بل تكون سياسية لا ترتبط بتيارات اجتماعية وثقافية فعالة في المجتمع.

ثالثاً: السلطة القضائية

نص الدستور المصري على أن السلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم وتصدر أحكامها وفقاً للقانون كما أن القضاة مستقلون ولا يجوز لأي سلطة التدخل في شؤون العدالة, وتتشكل السلطة القضائية من المحاكم على اختلاف أنواعها (جزئية وابتدائية واستئناف ونقض) والقضاء الاداري (مجلس الدولة)، والمحكمة الدستورية العليا ويؤدي القضاء دوراً مهماً في الرقابة القضائية على دستورية القوانين, وتفسير نصوصها التشريعية, كما يقوم بدور مهم في تشكيل الأحزاب السياسية بما يدعم الديمقراطية في مصر ويحمي حقوق وحريات وقيم المجتمع والمواطن المصري[1].

(1) فاتن محمد رزاق, مصدر سبق ذكره, ص 126.

يشكل استقلال القضاء أحد المؤشرات الأساسية لدرجة التطور الديمقراطي وعلى الرغم من أن الدستور المصري ينص على أن السلطة القضائية مستقلة (المادة 165)، وأن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون (المادة 166)، ومع التسليم بالاستقلال النسبي الذي تتمتع به السلطة القضائية في ممارساتها لصلاحياتها [1]. إلا أن هناك بعض المتغيرات المرتبطة بطبيعة النظام السياسي وبهيكل السلطة القضائية ذاتها التي لها تأثيراتها السلبية من درجة استقلال القضاء **ومنها على سبيل المثال:**

إن الدستور أحال تنظيم الهيئات القضائية واختصاصاتها، وطريقة تشكيلها، وإجراءات تعيين أعضائها ونقلهم إلى القانون (المادة 167) الأمر الذي يمكن السلطة التنفيذية من الحد من استقلال القضاة بأشكال مختلفة، خاصة وإنها تتحكم من الناحية الفعلية في العملية التشريعية بوصف حزب رئيس الجمهورية هو الذي يحتكر الأغلبية البرلمانية في مجلسي الشعب والشورى[2].

وقد خاض القضاة في مصر خلال المدة من 2005- 2007م صراعاً سلمياً مع الدولة كان عنوانه (استقلال القضاء) إذ حاولت السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة العدل على خلفية دور القضاة في الإشراف على الأنتخابات التشريعية عام 2005م، والذي حقق لها درجة يعتد بها من النزاهة، حاولت استخدام بعض التعديلات على قانون السلطة القضائية كأداة للحد من استقلال القضاة من طريق التحكم في شؤونهم الإدارية والوظيفية وممارسة التفتيش القضائي، ناهيك عن محاولات تسييس القضاء واحتوائه، وهو ما رفضه غالبية القضاة بشدة[3].

---

(1) حسنين توفيق ابراهيم, النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية, قسم البحوث والدراسات، قطر, مركز الجزيرة للدراسات, 2013, ص 10.

(2) المصدر نفسه, ص 10.

(3) حسنين توفيق ابراهيم, مصدر سبق ذكره, ص 11.

كما أن استمرار العمل بقانون الطوارئ والذي يتضمن قيوداً عديدة على حقوق المواطنين وحرياتهم قد أدى إلى بروز قضاء استثنائي مواز للقضاء الطبيعي, إذ تضمن بعض هذه القوانين إنشاء محاكم استثنائية تختلف عن المحاكم العادية من حيث طريقة تشكيل هيئاتها القضائية إذ تضم أشخاصا من غير أعضاء السلك القضائي ومن هذه المحاكم محكمة أمن الدولة المرتبطة بقانون الطوارئ, كما دأبت السلطة على إحالة مدنيين إلى القضاء العسكري[1].

وبموجب التعديل الدستوري عام 2007 أصبح من حق رئيس الجمهورية إحالة أية جريمة من جرائم الإرهاب إلى أية جهة قضائية يتضمنها الدستور والقانون, وبذلك يصبح أي قرار لرئيس الجمهورية بهذا الشأن محصناً ضد الطعن فيه بعدم الدستورية, وينطوي هذا الأمر على خطورة كبيرة في ظل التعريف الفضفاض والمطاط للإرهاب والجرائم الإرهابية, فضلاً عن كونه يتعارض مع مبدأ دستوري أصيل وهو كفالة حق المتهم في محاكمة عادلة أمام قاضيه الطبيعي[2].

إن التطورات السياسية والتشريعية التي شهدتها مصر في ظل التعددية السياسية المقيدة قد أوجدت نوعاً من الازدواجية في النظام القضائي المصري, إذ أصبح هناك قضاء عادى وآخر استثنائي, وقد اقترن بذلك زيادة اللجوء إلى إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري في قضايا العنف والتطرف التي شهدتها مصر خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين, وهو أمر كان محل جدل سياسي وقانوني واسع, كما شهدت مصر ظاهرة أخرى تقلل من استقلال القضاء من الناحية العملية وهى ضعف تنفيذ الأحكام القضائية مما يؤثر بالسلب في هيبة الحكم القضائي وفاعليته[3].

---

(1) محمد حلمي مراد، التشريعات المصرية المجافية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في: محمد السيد سعيد، حقوق الإنسان في مصر, القاهرة: دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، 1990, ص 82.

(2) حسنين توفيق ابراهيم, مصدر سبق ذكره, ص 11.

(3) فاتن محمد رزاق, مصدر سبق ذكره, ص 127.

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي التونسي قبل عام 2011م:

نص الفصل الأول من دستور الجمهورية التونسية لعام 1959م على ان تونس دولة حرة, مستقلة, ذات سيادة, الاسلام دينها, العربية لغتها, الجمهورية نظامها[1]. **أما تنظيم السلطات العامة وفق دستور 1959م كان كالآتي:**

أولاً: السلطة التنفيذية

تمثل خيار المجلس القومي التأسيسي سنة 1959م في إقامة نظام سياسي يقوم على سلطة تنفيذية قوية, وقد كرس النص الأصلي للدستور أحادية السلطة التنفيذية أي وجود رئيس يرأس في الوقت نفسه الدولة والحكومة, لكن بعد التعديل الدستوري في 31 ديسمبر/كانون أول عام 1969م تم احداث منصب الوزير الأول الذي يرأس الحكومة فأصبحت السلطة التنفيذيّة تتكون من رئيس دولة من جهة، ومن حكومة يرأسها وزير أول من جهة ثانية[2].

أ - رئيس الجمهورية:

ابعد زين العابدين بن علي الرئيس الحبيب بورقيبة عن الحكم بواسطة ما سمي (الانقلاب السلمي الأبيض) الذي آنذاك (زين العابدين بن علي) سنة 1987م، إذ تم العدول عن الرئاسة مدى الحياة بموجب التنقيح الدستوري عدد 88 لـ 25 يوليو / تموز 1988م إذ نص الفصل 39 من الدستور يجيز

(1) دستور الجمهورية التونسية, الفصل الاول, منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية, 2004, ص5.

(2) محمد شفيق صرصار, القانون الدستوري والمؤسسات السياسية, المدرسة الوطنية للإدارة, الجمهورية التونسية, 2007, ص 48.

لرئيس الجمهورية أن يجدد ترشحه مرتين متتاليتين، كما حددت كذلك السن القصوى التي تحرم كل من تجاوزها إعادة الترشيح في سبعين سنة بموجب الفصل (40) من دستور عام 1969م [1].

وبعد انقلاب عام 1987م قام بن علي بإطلاق سلسلة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية, فعلى المستوى السياسي سمح للمنفيين السياسيين بالعودة الى تونس واطلق سراح السجناء السياسيين, ووضع قوانين تنظم الحياة الحزبية والتعددية السياسية وحرية الصحافة, اما على المستوى الاقتصادي فقد وضعت الحكومة برنامجاً للإصلاح الاقتصادي يضمن تعبئة الخزينة المالية من طريق الاقراض الخارجي, واصلاح نظام الضرائب, والنهوض بالصادرات, وتحرير الاسواق, وتنمية الزراعة[2].

وفي 6 مايو / آيار عام 1988م صدر قانون الاحزاب في تونس واعترفت الحكومة التونسية بالأحزاب الآتية: التجمع الاشتراكي التقدمي ويتزعمه احمد نجيب الشابي, التجمع الوحدوي الديمقراطي يتزعمه البشير الصيد, حزب التقدم الاجتماعي يتزعمه منير الباجي, الاتحاد الديمقراطي الوحدوي يتزعمه عبد الرحمن التليلي[3].

---

(1) امينة هكو, مؤسسة الرئاسة في تونس بين الثابت والثورة الدستورية, مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, العدد 432، شباط 2015, ص 25.

(2) سعد توفيق عزيز البزاز, دوافع التغيير في الثورة التونسية, مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية, المجلد (12), العدد (2), كلية الآداب, جامعة الموصل, 2012, ص 282.

(3) كفاح عباس رمضان الحمداني, حركة التغيير في تونس الأسباب والتحديات, دراسات إقليمية, مركز الدراسات الإقليمية, جامعة الموصل, العدد 10, ص 60.

على الرغم من تمتع الرئيس بالعديد من الاختصاصات(*) الا ان الرئيس زين العابدين بن علي لم يتمكن من الصمود أمام إغراءات السلطة لأكثر من 16 سنة منذ التغيير في عام 1987م، ليتم الإعلان عن استفتاء دستوري بتاريخ 26 مايو/ آيار 2002م أعاد بعث مؤسسة الرئاسة مدى الحياة من طريق الفصل (39) مع آخر فقرة منه على النص على أنه "يجوز لرئيس الجمهورية أن يجدد ترشحه", تم رفع السن القصوى لإمكان الترشيح إلى 75 سنة بدل 70 سنة بموجب الفصل 40 من الدستور, وقد وجهت انتقادات كثيرة لذلك التعديل في اتجاه اتهام بن علي برغبته الواضحة في البقاء في السلطة أو الاستقرار في كرسي الرئاسة بشكل قانوني إذ كان عمر الرئيس حينها يبلغ 65 سنة[1].

وتعددت التعديلات الدستورية التي تَمَكَّنَ زين العابدين بن علي تمديد مدة رئاسته حتى عام 2004م وهكذا أعاد الرئيس ترشحه للمرة الرابعة سنة 2004م، ثم المرة الخامسة سنة 2009م، وإثر نجاحه في هذه الانتخابات الأخيرة وقع الشروع في حملة واسعة تناشده الترشح للمرة السادسة في سنة 2004م بوصفه القائد الأوحد الضامن لمستقبل تونس وتأمين استقرارها وازدهارها[2].

لقد كشفت الثورة التونسية عام 2011م عن أزمة فساد النخبة الحاكمة في تونس، إذ التداخل الكبير بين العائلة والسلطة والثروة، مع غياب آليات المساءلة والمحاسبة الديمقراطية ادى ذلك إلى تفشي الفساد بشكل واسع، وإلى ظهور طبقة

(*) اختصاصات رئيس الجمهورية: وتتمثل مهمة الرئيس في ضبط السياسة العامة للدولة والاشراف على تنفيذها وحسن سيرها يساعده في ذلك مجلس للوزراء مسؤول أمامه فقط دون غيره إذ يتم تسمية الوزير الاول والوزراء من قبله كذلك اقالتهم والاستغناء عن خدماتهم ولرئيس الجمهورية إن يصدر القوانين في مهلة (60) يوما من تاريخ احالتها اليه من طرف مجلس الامة أو إن يردها الى المجلس في المهلة المذكورة حتى اذا ما أعاد المجلس التصويت عليها بأغلبية الثلثين وجب على الرئيس اصدارها ونشرها في المهلة القانونية للنشر, كما إن لرئيس الجمهورية إن يعمل على تنفيذ النصوص التشريعية بل إن له إن يشرع بمراسيم في حقبة عدم انعقاد المجلس بالاتفاق مع اللجنة المختصة أو بناء على تفويض من المجلس شرط إن تعرض هذه التشريعات على موافقة المجلس المذكور في أول جلسة يعقدها... للمزيد من ينظر: خيري عبد الرزاق جاسم, النظام السياسي التونسي بعد التغيير, مجلة السياسية والدولية, الجامعة المستنصرية, كلية العلوم السياسية, العدد 25, 2014, ص 12.

(1) امينة هكو, مصدر سبق ذكره, ص 26.

(2) رنا العاشوري سعدي, التجربة الدّيمقراطية في تونس: هاجس متأصل ومسار متعثّر, مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, العدد 434، نيسان 2015, ص 164.

صغيرة استخدمت علاقاتها بالسلطة لتحقيق ثروات طائلة, إذ إن سبع عائلات مرتبطة بعلاقات قرابة أو مصاهرة بعائلة الرئيس بن علي، وفي مقدمتها عائلة زوجته (ليلى الطرابلسي)، التي أصبحت تتحكم في السياسة والاقتصاد, كما ترددت أنباء عن وجود خطط لنقل السلطة في مرحلة قادمة الى زوجة أو صهر الرئيس، مما عمق من أزمة شرعية النظام السياسي في تونس في السنوات الأخيرة[1].

ب - الحكومة:

كان الرئيس في تونس يملك السلطة التقديرية المطلقة بموجب دستور 1959م في تعيين الحكومة وزيراً أول ووزراء, دون أي قيد أو شرط دستوري إذ كان الدستور يخوله تعيين من يشاء من الأسماء في الحكومة, وإن كان بعيداً من خارج الكتل البرلمانية والقوى السياسية, إذ لم يكن الوزير الأول يتمتع بالشرعية الديمقراطية - على خلاف رئيس الجمهورية - لأن اختياره لم يكن قائماً على اقتراع أو إنتخاب، بل على تعيين تتحكم فيه الإرادة الرئاسية التقديرية وغير المشروطة دون التزام بأستشارة أي هيئة بما فيها البرلمان الذي لا يملك حق التنصيب[2].

فإن الحكومة لا تعمل سوى على تنفيذ السياسة العامة التي يضعها ويضبطها رئيس الجمهورية حسب اختياراته وتوجيهاته, لتصبح بذلك مجرد أداة للتنفيذ والتطبيق والمساعدة، ولعل هذا الأمر كان يفرغ مؤسسة الحكومة من أداء أدوار فاعلة وحقيقية في صناعة القرار السياسي، بجعل كفة التوازن تميل لمصلحة رئيس الدولة الضامن لاستقلال الوطن واستمرار الدولة, وان

(1) دينا شحاته, "محركات التغيير في العالم العربي", مجلة السياسة الدولية, مؤسسة الاهرام, العدد184, ابريل2011, ص 11.

(2) امينة هكو, مصدر سبق ذكره, ص 31.

الرئيس بن علي لم يكتفِ بالتوجيه، بل وأيضاً الإشراف والمتابعة باستمرار خاصة في نطاق المجالس الوزارية الضيقة[1].

وعزز بن علي الحكم الفردي المطلق, فجمّع بين يديه أكثر من سلطة مما جعله يتصرّف في تونس بجهاز بوليسي ضخم لمراقبة المواطنين, ودعم هيمنة الحزب الحاكم (حزب التجمع الدستوري الديمقراطي) على الدولة وجعل من الانتماء إليه شرطاً أساسياً للتمتع بأبسط الحقوق المدنية كالعمل والسكن والمنحة الدراسية, وسخّر النظام بشكل لا سابق له لحماية مصالحه ومصالح عائلته والأقلية الفاسدة التي يستند إليها في حكمه[2].

ثانياً: السلطة التشريعية:

جاء في الفصل الثامن عشر من الدستور التونسي لعام 1959م ما نصه (يمارس الشعب السلطة التشريعية بواسطة مجلس النواب ومجلس المستشارين أو من طريق الاستفتاء)[3].

وقد اختار المجلس القومي التأسيسي عام 1959م تكوين برلمان ذو مجلس واحد فكان مجلس النواب في تونس هو البرلمان وبقى الأمر هذا إلى ان جاء تعديل شهر يونيو/حزيران 2002م واصبح بموجبه البرلمان التونسي برلمان ذو مجلسين, هما مجلس النواب الذي يتم انتخابه بالأقتراع العام, الحر والسري, من طرف الشعب, ومجلس المستشارين المعين, وبذلك اصبح النظام التونسي من ضمن البرلمانات ذوات المجلسين[4].

---

(1) امينة هكو, مؤسسة الرئاسة في تونس بين الثابت والثورة الدستورية, مصدر سبق ذكره, ص 32.

(2) آية يوسف عبد السلام, أسباب قيام ثورات الربيع العربي, مشاريع بحثية, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية والسياسية، الاستراتيجية10مايو، ص 30.

(3) دستور الجمهورية التونسية, الفصل الثامن عشر, ص 18.

(4) محمد شفيق صرصار, القانون الدستوري والمؤسسات السياسية, المدرسة الوطنية للإدارة, الجمهورية التونسية, 2007, ص 51.

أ - مجلس النواب:

مجلس النواب يتم انتخابه بالأقتراع العام, الحر والسري من طرف الشعب إذ ينتخب أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم (182) نائباً بالانتخاب الشعبي المباشر لولاية مدتها خمس سنوات, ويكون مجلس النواب صاحب الأختصاص التشريعي العام, وضم مجلس النواب على إثر الانتخابات التشريعيّة لسنة 2004م (189) نائباً من ضمنهم (37) نائباً من أحزاب المعارضة[1].

تبنى نظام بن علي طريقة المحاصصة في انتخابات عام 1999م لمنح احزاب المعارضة (34) مقعداً في البرلمان التونسي, في الوقت الذي حصل فيه الرئيس التونسي بن علي على (99%) من الأصوات من الانتخابات الرئاسية, وامتاز حكم بن علي بنمط الحكم التسلطي القائم على هيمنة الحزب الواحد إذ قام بالتغييرات التي تمس المظهر فقط, وتمثلت تلك التغييرات في منح بعض الأحزاب السياسية ترخيص العمل القانوني, وتمكين المعارضة من دخول المجلس التشريعي منذ عام 1994م, إذ تمكنت المعارضة من تسجيل حضورها في البرلمان من طريق الانتخابات التي جرت في اعوام 1999م, 2004م, 2009م, لكن ذلك لم يغير من طبيعة النظام الذي حافظ على خصائصه في الاستبداد والتفرد[2].

---

(1) محمد شفيق صرصار, مصدر سبق ذكره, ص 49.

(2) احمد اسوبي, دراسات دستورية حضارية, تونس, مركز النشر الجامعي, ص 383. نقلاً عن (عبد الرحمن يوسف سلامة, التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الاول /2010, رسالة ماجستير, غير منشورة, كلية الدراسات العليا, جامعة النجاح الوطنية, نابلس فلسطين, 2016, ص 93).

ب - مجلس المستشارين:

ويتكون "مجلس المستشارين" من أعضاء لا يتجاوز عددهم ثلثي عدد أعضاء مجلس النواب ويوزع أعضاء مجلس المستشارين كما يلي عضو أو عضوان عن كل ولاية يتم انتخابهم من بين أعضاء الجماعات المحلية المنتخبين, وثلث من أعضاء المجلس يتم انتخابه على المستوى الوطني من بين الاعيان والفلاحين والأجراء ويحدد القانون الانتخابي الطريقة والشروط التي يتم بمقتضاها إنتخاب أعضاء مجلس المستشارين ولا يمكن الجمع بين عضوية مجلس النواب وعضوية مجلس المستشارين[1].

ثالثاً: السلطة القضائية

مجلس القضاء الأعلى هو السلطة الإدارية للقضاء ويرأس رئيس الجمهورية هذا المجلس المؤلف من كبار القضاة وتتولى وزارة العدل إدارة القضاء تصدر الأحكام بأسم الشعب وتنفذ بأسم رئيس الجمهورية, والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وفقا للدستور, وتسمية القضاة تكون بأمر من رئيس الجمهورية بمقتضى ترشيح من مجلس القضاء الأعلى والضمانات اللازمة للقضاة من حيث التعيين والترقية والنقلة والتأديب يسهر على تحقيقها مجلس أعلى للقضاء يضبط القانون تركيبه واختصاصه[2].

---

(1) دستور الجمهورية التونسية, الباب الثاني, الفصل (19), منشورات الطبعة الرسمية للجمهورية التونسية, 2004, ص 9- 11.

(2) دستور الجمهورية التونسية, الباب الرابع, الفصل (64و65و66و67), ص 35-36.

عند قمة الهرم القضائي توجد المحكمة العليا, وهي المحكمة النهائية لجميع الاستئنافات وتتألف هذه المحكمة من قسم جنائي ومن ثلاثة أقسام مدنية وتتكون هذه المحكمة العليا عند اقتراف الخيانة العظمى من احد اعضاء الحكومة ويضبط القانون صلاحيات هذه المحكمة وتركيبها واجراءاتها[1].

الدستور التونسي يكرس مبدأ استقلال القضاء إذ نصت المادة الثالثة والخمسون على ان (القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم الا القانون)[2].

لكن في الواقع نرى إن نظام حكم بن علي اتجه إلى الهيمنة على مؤسسات الدولة جميعها, ومنها السلطة القضائية, إذ عمد إلى إقصاء المعارضة بأشكالها كافة الفكرية والايديولوجية والسياسية, وتضاعف عدد المحاكم على الخلفيات السياسية وتم استعمال المحاكم والقضاء بهدف قمع الخصوم السياسيين وانشأت من اجل ذلك محكمة أمن الدولة لقمع الحركات الاحتجاجية, وتعرض المعارضون والناشطون للمعاملة السيئة والتعذيب والملاحقة من النظام[3].

---

(1) دستور الجمهورية التونسية, الباب الرابع, الفصل (68), ص 36.

(2) حفيظة شقير, يسرا فراوس, الشباب والمواطنة الفعالة (دليل مرجعي) تم إنجاز هذا الدليل في اطار برنامج العمل بين ائتلاف جمعيات حافلة المواطنة وصندوق الامم المتحدة للسكان, تونس, 2014, ص 38.

(3) عبد الرحمن يوسف سلامة, التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الاول /2010, مصدر سبق ذكره, ص 91.

المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي الليبي قبل 2011م

يقوم النظام السياسي في ليبيا على ما يسمى النظام الجماهيري الذي وضعه معمر القذافي بالأعتماد على ما أطلق عليها سلطة الشعب وحكم الشعب لنفسه بنفسه وفق آليات معقدة واستناداً لهذا المنهج فقد تم التخلي عن فكرة التمثيل النيابية واستبدلت بها آلية المؤتمرات الشعبية ويتميز نظام الحكم في ليبيا بكونه لا يماثل أي نظام حكم آخر في العالم وهو ما يجعل رمز الحكم في البلاد العقيد معمر القذافي يقدم نفسه بكونه ليس مسؤولاً عادياً بل زعيم وقائد ثورة الجماهير.

أولاً: السلطة التنفيذية:

كانت طبيعة النظام السياسي في ليبيا تتكون بشكل عام من قاعدة أساسية وهي متمثلة في ست تشكيلات هي (رفاق القائد, الضباط الوحدويون الاحرار, حركة اللجان الثورية, الحرس الثوري الاخضر, الحرس الشعبي, مواليد الفاتح) ولديها منهاج عمل يحدد مهامها يطلق عليه (البطاقة الخضراء), ويتكون ايضاً من قاعدة رخوة متمثلة في هيكلين رئيسين هما (المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية) وهي رخوة لقدرتها على التكييف والتمدد والانكماش في جميع الاتجاهات وكذلك تحمل الصدمات بمرونة كبيرة[1]. ساد في ليبيا النظام الجماهيري في الحكم الذي يعتمد على الديموقراطية المباشرة، أي أن الشعب هو من يحكم البلاد, وذلك من طريق المجالس المحلية ولكن الحكم الفعلي يتم من النظام العسكري وعد المؤتمر الشعبي العام هو أعلى سلطة تشريعية في البلاد وذلك وفقاً للدستور الليبي الذي صدر في الحادي عشر من ديسمبر / كانون أول عام 1969م وتم تعديله في الثاني من مارس / آذار عام 1977م [2].

---

(1) كفاح عباس رمضان الحمداني, مصدر سبق ذكره, ص 67.

(2) عمار جعفر العزاوي, الثورة الليبية... الاسباب, التحديات والتداعيات بعد العام 2011, مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, الجامعة المستنصرية, العدد 50, 2015, ص 105.

أ - رئيس الجمهورية:

وصل القذافي إلى السلطة بانقلاب عسكري في 1969/9/1م على الملك (ادريس السنوسي) الذي حكم ليبيا من 1951- 1969م, وفي سبيل ان يضيف القذافي شرعية سياسية قام بإنشاء حزب سماه (الاتحاد الاشتراكي العربي) في عام 1971م, ثم لجأ القذافي الى حل هذا التنظيم السياسي, لاعتقاده بانه لم يمثل آلية من الآليات الزعامة فضلاً عن انه قد يحفز قوى اخرى لتأسيس احزاب سياسية وهذا يتقاطع مع زعامة القذافي في الأحتفاظ بالحكم لوحده[1]. وفي سبيل أحكام قبضته على السلطة بشكل عام لجأ إلى تطبيق رؤيته السياسية القائمة على فكرة (النظام الجماهيري) أي النظام القائم على اللامركزية على كل المستويات لتصبح عملية اتخاذ القرارات في يد المواطنين انفسهم من طريق الديمقراطية المباشرة من طريق (المؤتمرات الشعبية) التي شرحها في كتابة المعروف (الكتاب الاخضر) عام 1976م وسماه (النظرية العالمية الثالثة), وفي الواقع لم تكن هذه الأجراءات ذات جدوى, لان القرارات كانت بيد السلطة المركزية وتحديداً بيد (معمر القذافي), فضلاً عن ذلك انشأ اللجان الثورية والقبلية والقيادات الشعبية وجرد الجيش الليبي من قوته العسكرية وأبدل مؤسسات الجيش بالمليشيات الشعبية والكتائب التابعة له[2].

وأعلن القذافي في خطاب يوم 15 ابريل/نيسان 1973م ما سمي (بالثورة الشعبية) انه الحاكم الوحيد لليبيا وانتهت بواسطة هذا الخطاب سلطات مجلس قيادة الثورة كافة الى جانب تجميد مؤسسات الدولة كافة وتعطيل سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية واعلن ان القانون عمل متخلف وان الدولة يجب إن تحكم بموجب لجان شعبية يتم اختيارها بالتصعيد (الترقية)[3].

---

(1) عبد العظيم جبر حافظ, التطورات السياسية في ليبيا على أثر ثورة 17/شباط/2011 (رؤية سياسية تحليلية), مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, الجامعة المستنصرية, العدد 38, 2012, ص 106.

(2)عبد العظيم جبر حافظ, مصدر سبق ذكره, ص 106.

(3) كفاح عباس رمضان الحمداني, مصدر سبق ذكره, ص 70.

وقد عجزت هذه المؤسسات التي صنعها القـذافي تحـت اسـم المـؤتمرات واللجـان الشـعبية لإدارة امور الدولة عن اداء أي وظيفة سوى تنفيذ رغبات القذافي وإقرار ما يطرحه دون الأخـذ بعين الأهتمام مصالح المجتمع الليبي، وحينما شعر القذافي بإمكان فقدان السـيطرة عـلى هـذه المؤسسات، سعى إلى تشكيل جماعات اخرى تحت اسم (اللجان الثورية)[1].

في ليبيا يتضح انه لم يكن يوجد فيها تداول سـلمي للسـلطة بـالمفهوم الـديمقراطي، ونعنـي بذلك ان تكون هناك آليات لانتقال المنصـب السـياسي مـن شـخص إلى آخـر سـواء كـان شـاغل المنصب رئيسًا للجمهورية أم للوزراء في النظم الرئاسية والبرلمانية على الترتيب, وفي ليبيـا اتضـح ان القذافي احتكر السلطة لنفسه مدة تجاوزت الاثنين والاربعين عاماً، وكان يدعي بانـه لم يكـن رئيساً للبلاد وان الشعب هو الذي يحكم، في وقت مارس فيه سلطة دكتاتورية ولم يسـمح بـأي انتقال سـلمي للسـلطة في بـلاده، إذ لم يكـن يوجـد في ليبيـا آليـة واضـحة تبـين كيفيـة تـداول السلطة[2].

وضمن الأطار نفسه كانت ليبيا تسير باتجاه التوريث إذ بدأ معمر القذافي بتهيئـة الأوضـاع التي تمكنه من توريث الحكم لنجله سيف الإسلام القـذافي، مـن طريـق تسـميته رجـلاً ثانيـاً في الدولة، إذ أخذت الهيئات المكونة لـ"الحكم الجماهيري" باستكمال مبايعته على رأس السـلطتين التنفيذية والتشريعية في منصب "المنسق العام للقيادات الشعبية" وتم التمهيد لهـذه الخطـوة بمنحه دوراً سياسياً متزايداً طوال (السنوات العشر الأخيرة)[3].

وعلى الرغم من ان ليبيا تعد مـن افضـل الـدول المصـدرة للـنفط والغـاز وسـابع اكـبر احتيـاطي بالعـالم وبحسـب تقـديرات منظمـة (اوبـك) قـدرت ثروتهـا الطبيعيـة نهايـة

---

(1) منى حسين عبيد, أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا, مجلة دراسات دوليـة, مركـز الدراسـات الاسـتراتيجية والدولية, جامعة بغداد, العدد 51, 2012, ص 58.

(2) آراء جاسم محمد, انتهاكات حقوق الإنسـان في ليبيـا وأثرهـا في سـقوط حكـم الـرئيس معمـر القـذافي عـام 2011, مجلة كلية الآداب, جامعة البصرة, العدد العشرون, 2016, ص 367.

(3) المصدر نفسه, ص 368.

عام 2009م بـ (46,6) مليار برميل من النفط, الا ان هذه الثروة لم يستفد منها الشعب, بسبب استئثار النظام السياسي الليبي بهذه الثروة وبقيت عائدات النفط سر من أسرار النظام فقد اغنت عائلة القذافي وأتباعها على حساب تنمية البلد, وبدد القذافي الثروة في مشاريع غير ذي جدوى في الداخل والخارج, مثل تقديم الاسلحة لكثير من الحركات في السودان وتشاد والنيجر واليمن[1].

وفي عام 1993م جرت محاولة انقلاب على حكم القذافي من بعض قيادات الجيش، إذ كان يخطط مجموعة من الضباط بقيادة قائد في الجيش الليبي العقيد مفتاح قروم وقد تم اكتشاف هذه المحاولة وقتلها في مهدها, ولذا أدرك القذافي خطورة الجيش على بقائه في السلطة فأخذ في تفكيكه، واضعافه، وإحالة كبار الضباط إلى التقاعد[2]. وقد استعاض القذافي عن الجيش "بالكتائب الأمنية" وهى قوات عسكرية موالية للقذافي أسندت إليها مهمة الدفاع عن نظامه لم تكن لهذه القوات صلة بالجيش الليبي النظامي وقد كانت تفوقه تجهيزاً وتدريباً, والواقع أن الكتائب الأمنية الموالية للقذافي فضلاً عن كونها مؤسسة أمنية وعسكرية حلت محل الجيش النظامي لحماية النظام، فإنها كانت في الوقت نفسه جزءاً من البناء الأمني الذى انشئه القذافي إلى جانب المؤسسات الأمنية الأخرى[3].

---

(1) عبد العظيم جبر حافظ, مصدر سبق ذكره, ص 106.

(2) حسين يوسف القطروني, معوقات بناء الدولة وإشكاليات استقرار النظام مقاربة سياسية وسوسيولوجية من منظور المدخل البنيوي - الوظيفي, قسم العلوم السياسية, جامعة بنغازي, الكفرة, 2016, ص 17.

(3) المصدر نفسه, ص 17.

ثانياً: السلطة التشريعية

بعد قيام نظام الحكم في ليبيا إلى نظام معقد وغير اعتيادي وضع أسسه القذافي, وهو ما يسميه (النظرية العالمية الثالثة) بوصفة نظام الحكم الثالث بعد الماركسية والرأسمالية, وتتمثل السلطة التشريعية في مجلس واحد هو (المؤتمر الشعبي العام) وينتخب أعضائه بشكل غير مباشر من طريق سلسلة اللجان الشعبية إذ إن المؤتمر الشعبي العام يعد أعلى سلطة تشريعية في الدولة وفق هذا النظام, ويحل محل مجلس الوزراء كذلك يقوم بسن القوانين وغيرها من التشريعات, ويتكون المؤتمر من ممثلين من عامة الشعب إذ ان سكان البلاد مقسمون على وحدات محلية يقومون بدورهم بانتخاب شخص منهم ليمثلهم في المؤتمر[1].

رفض القذافي بذلك فكرة التمثيل النيابي بوصفها تمثل حاجزاً شرعياً بين الشعب وممارسة السلطة التي تصبح حكراً على النواب وطرح آلية المؤتمرات الشعبية للمشكلة الديمقراطية في جانبها التمثيلي التشريعي, إذ تمثل هذه المؤتمرات مركز القوة وصنع القرار إذ تنتقل قراراتها الى المؤتمر الشعبي العام الذي يقوم بصياغة القرارات، ومنذ عام 1992م وجدت مستويات من "المؤتمرات الشعبية الأساسية ومؤتمر الشعب العام" ويصعب تقدير عدد اعضاء المؤتمر الشعبي العام الذي يترواح بين عدة مئات وألوف في حقب مختلفة[2].

وهكذا نُظم سكان ليبيا في اطار المؤتمرات الشعبية، بحيث اصبح في كل حي سكني أو قرية مؤتمر شعبي يضم كل المواطنين البالغين من الذكور والإناث، يلتقون في تجمع يسمى (كومونة) (وهي أصغر وحدة سياسية في ليبيا)، إذ قسم الشعب الليبي على نحو يقرب من 30 الف كومونة، وتضم كل كومونة (100) شخص من الرجال والنساء المقيمين في الحي الواحد، وتقسم ليبيا التي يصل عدد سكانها إلى نحو (6.546.000) نسمة على (22) شعبية أو محافظة او

(1) كفاح عباس رمضان الحمداني, مصدر سبق ذكره, ص ص 67-68.

(2) المصدر نفسه, ص 68.

بلدية، وكل شعبية تقسم على عدة مؤتمرات شعبية أساسية، ويقسم كل مؤتمر على عدد من (الكومونات)، وتعقد المؤتمرات الاساسية (3) مرات في العام[1].

وتعاقب على أمانة مؤتمر الشعب العام العديد من القيادات، وبناحية اكثر عملية فالمؤتمر العام غير فعال, لأنه يجتمع اسبوعاً من كل عام ولا يكون لدى اعضائه معلومات او مهارات كافية للقيام بواجباتهم وتكررت اكثر من مرة إن تراجع المؤتمر عن قرارات اتخذها لاختلافها مع رغبات القذافي لدرجة إنه عندما حاول المؤتمر تخفيض الضرائب في عام 1990م رد القذافي "هذه ليست قرارات الشعب الذي اعرفه" فما كان من المؤتمر إلا أن ألغى القرار[2].

ثالثاً: السلطة القضائية

يتألف النظام القضائي[*] وفقاً لقانون تنظيم القضاء لسنة 1973م من تنظيم تدرجي ذي أربع طبقات[3]. وخلال السنوات الأولى من حكم القذافي احترمت القيادة الجديدة استقلال المحاكم والإجراءات الأساسية للقانون, وعلى الرغم من محاولات القذافي تقييد استقلال القضاء إلا أن النظام لم يكن قادراً على استخدام المحاكم الجنائية والتشريعات الجنائية العادية في حالات الجرائم السياسية ونتيجة لذلك

(1) دهام العزاوي وآخرون، ليبيا من انقلاب الزعيم الى ثورة الشعب،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية،بغداد،2012, ص 122.

(2) كفاح عباس رمضان الحمداني, مصدر سبق ذكره, ص 68.

(*) يتكون النظام القضائي في ليبيا من اربع محاكم وهي: 1- المحكمة العليا: قمة الهيكل القضائي، ومقرها طرابلس ولديها صلاحية استئناف قرارات المحاكم في ليبيا كلها كما إنها تتولى مسؤولية الفصل في القضايا التي تتطلب تفسير الدستور، والطعون في دستورية التشريع وتضارب الاختصاصات وتتألف من رئيس وعدد من المستشارين يتم اختيارهم من مؤتمر الشعب العام, وتتألف من خمس غرف: غرفة للقضايا المدنية والتجارية، وغرفة للجنايات، وغرفة للإدارة، وغرفة دستورية، وغرفة شرعية.تلتئم المحكمة ضمن هيئة من خمسة قضاة مع ضرورة إقرار الأغلبية لإصدار الحكم 2- محاكم الاستئناف: وهي ثاني أعلى محاكم ذات صلاحية استئناف فوق المحاكم الابتدائية، واختصاص أصلي للجنح والجرائم الخطيرة تجتمع كهيئة من ثلاثة قضاة مع ضرورة حضور الأكثرية لإصدار الحكم, محاكم الدرجة الثانية بالنسبة للطعون التي ترفع ضد أحكام المحاكم الابتدائية الصادرة عنها كمحكمة أول درجة, الأحكام الصادرة عنها قابلة للطعن فيها بالنقض أمام المحكمة العليا 3- المحاكم الابتدائية: تعد من محاكم القانون العام وهي محكمة ثاني درجة للنظر في الأحكام الصادرة عن المحاكم الجزئية, موجودة في كل دائرة في ليبيا ولديها اختصاص استئناف لقرارات المحاكم الجزئية واختصاص أساسي في البت في الخلافات المدنية التي تتجاوز الألف دينار ليبي ما يعادل (646 يورو)، والدعاوى الجنائية والتجارية، والقضايا الشخصية والدينية، التي تطبق عليها الشريعة تجتمع كهيئة من ثلاثة قضاة للاختصاص الاستئنافي، وقاض واحد للقضايا الابتدائية 4- المحاكم الجزئية: هي محاكم الدرجة الأولى، وتختص بالفصل في المسائل المدنية، والتجارية، والأحوال الشخصية، كما تختص بالنظر في الجنح والمخالفات مقرها المدن الصغيرة, تضم المحاكم الجزئية قاضياً واحداً وهي تقام في البلدات الصغرى في مختلف إنحاء ليبيا، ويقتصر اختصاصها على الخلافات الصغرى ولاسيما المدنية والتجارية والإدارية. للمزيد ينظر الى: تقرير اللجنة الدولية للحقوقيين, تحديات أمام القضاء الليبي: ضمان الاستقلال والمساءلة والمساواة بين الجنسين, مكتب الشؤون الخارجية لجمهورية ألمانيا الاتحادية, جنيف سويسرا, ص 17.

(3) المصدر نفسة, ص 18.

انشئت ما أصبح يعرف باسم المحاكم الخاصة أو الاستثنائية لمقاضاة المسؤولين السابقين في المملكة السابقة, ورغم أن القضاء كان تحت سيطرة الدولة إلا إن المحاكم الخاصة كانت مكلفة بالمحاكمات السياسية وهي وسيلة لسحق المعارضة, وكانت هذه المحاكم في البداية وسيلة تخضع لنظام قضائي منفصل تماما[1].

تعد المحاكم الخاصة واحدة من الامور التي تمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان الليبي، إذ تعد محكمة الشعب التي انشئت بموجب القانون رقم (5) لسنة 1988م اداة من ادوات القمع السياسي وهي محكمة تصنف بانها استثنائية (غير شرعية) ولا تتقيد بمعايير المحاكمات العادلة, ومنها ان دوائر هذه المحكمة تقوم بعرض احكامها (بشان القضايا المهمة) على السلطة التنفيذية قبل صدورها رسمياً, وهو الأمر الذي يخل باستقلالية وحيادية المحكمة, وعلاوة على ذلك لم يكن يوجد هناك ضمانات للمحامين لمزاولة واجبهم تجاه موكليهم, وذلك يمنعهم من ممارسة حقهم في الدفاع عن موكليهم, كما لم يكن من حقهم الاطلاع على ملفاتهم مما عد انتهاكاً وخرقاً لحقوق موكليهم، وفي ظل هكذا ظروف فقد كانت مسألة تحقيق العدالة امراً صعباً[2].

بالرغم من الغاء محكمة الشعب من المؤتمر الشعبي العام في الثاني عشر من يناير /كانون الثاني 2005م نتيجة ضغوط دولية, بسبب الجور والظلم في احكامها وانتهاكها لحقوق الإنسان، الا انه تم استبدالها عام 2007م بمحكمة جديدة عرفت بـ (محكمة أمن الدولة) كنوع من انواع ادوات النظام القمعية، تلخصت مهمتها بالنظر في القضايا التي كانت محكمة الشعب تنظر بها مثل قضايا تجريم الحزبية وحماية الثروة وترويج افكار ونظريات ضد نظام الدولة لتكون هذه المحكمة بأختصار أداة من أدوات النظام للدفاع عن نفسه بإصداره قوانين لحمايته[3].

(1) مجموعة الأزمات الدولية،تقرير صدر بتاريخ 17 ابريل 2013، تحت عنوان "محاكمة على سبيل الخطأ: العدالة في ليبيا ما بعد القذافي"،موضوع إصلاح النظام القضائي في ليبيا, منظمة ضحايا لحقوق الإنسان.

(2) آراء جاسم محمد, مصدر سبق ذكره, ص 371.

(3) المصدر نفسه, ص 371.

المبحث الثاني: العوامل الموضوعية لعملية التغيير السياسي (مصر, تونس, ليبيا)

شهدت المنطقة العربية في عام 2011م تغيرات وتحولات شملت مجموعة من الانظمة السياسية العربية ومنها (مصر, تونس, ليبيا), إذ اجتاحت هذه الدول ثورات وانتفاضات سلمية ومسلحة في حالة ليبيا احدثت مجموعة من التغييرات, فقد استطاعت من اقتلاع انظمة حاكمة كانت جاثمة على صدور المواطنين من غير الممكن أن تتزحزح من مكانها, بسبب دكتاتورية واستبداد هذه الانظمة والتغييرات التي حدثت والتي كانت اسبابها حصيلة من التراكمات والسياسات الخاطئة والقمعية التي ادير بها الحكم من هذه الانظمة السلطوية وكانت هناك حصيلة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تسببت في احداث التغيير في هذه الانظمة.

المطلب الاول: مصر

أثارت العديد من الدراسات والبحوث إلى وجود عدد من العوامل أدت إلى الثورة ضد نظام حسني مبارك والإطاحة به عام 2011م, وتم تصنيف أهم العوامل التي أدت الى عملية التغيير السياسي في مصر على عدة عوامل, ومنها العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية **كما نوضحها في المطلب الآتي:**

أولاً: العوامل الاجتماعية والاقتصادية

توجد عدة عوامل اجتماعية واقتصادية أدت إلى عملية القيام بالتغيير من الشعب المصري, ومن العوامل الاجتماعية هي فتح المجال للأجانب في مهاجمة الثقافة الوطنية من طريق فتح وسائل الإعلام كافة لهذه الفئة على اوسع ابوابها بل ومنحها العديد من الجوائز مما أدى إلى استفزاز الشعب واثارة غضبه[1].

فضلاً عن تزايد الفجوات الاجتماعية, بسبب تزايد الفقر والجهل الممنهج إذ إن اكثر من خمسين بالمئة من المصريين تحت أو على خط الفقر, أي يحصلون على أقل من دولارين في اليوم الواحد فضلاً عن مساهمة النظام الاجتماعي في نشر ثقافة الخضوع[2].

وعلى أي حال همشت السياسات الليبرالية للحكومة قطاعاً كبيراً من السكان فقد طرح الخصخصة كمفتاح وحيد للنمو في حين لم تتم مناقشة قضايا مثل البطالة والفقر والتفاوت الكبير في الثروة والتهميش المتزايد للطبقات الوسطى ففي التسعينات كان 30.9% من المصريين يعيشون تحت خط الفقر وفقاً لمؤشر الفقر الإنساني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي مثل هذه الأوضاع أدت عادة تجاهل الاوضاع الاجتماعية اللازمة كأساس لاقتصاد السوق إلى تآكل الشرعية التي تتمتع بها الحكومة المصرية وما تجده من دعم شعبي[3].

كما أن عدد العاطلين في مصر قد تزايد ليصل الى (5) ملايين عاطل في بداية عام 2006م بالرغم من ما أعلنته الجهات المعنية من برامج طموحة لمواجهة

---

(1) مصطفى أبو الخير, رؤية سياسية قانونية لأحداث الثورة المصرية, دار المناهج للنشر والتوزيع, عمان, 2016, ص 15.

(2) زياد حافظ, ثورة يناير / كانون الثاني في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل, مجلة المستقبل العربي, العدد 385, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت - لبنان, 2011, ص 70.

(3) عمر حمزاوي وآخرون, (الاسلاميون المقلدون والاصلاح في العالم العربي: حالة حركة الإخوان المسلمون في مصر) في التحولات الراهنة ودورها المحتمل في أحداث التغيير في العالم العربي, الطبعة الأولى, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, أبو ظبي, 2007, ص ص 111-112.

البطالة الا أن الزيادة الكبيرة في اعداد العاطلين سنوياً تؤكد فشل هذه البرامج بدليل ارتفاع معدل البطالة من 1,2 عام 1950م لتصل الى 3.4% عام 1970م بعدها الى 7.1% عام 1986م و8.6% عام 1990م و20% مع بداية عام 2006م وهذا يؤكد ان مصر قد تخطت الحدود إذ تتفق الدراسات الاقتصادية على أن معدل البطالة الطبيعي في اي مجتمع لا يتجاوز 5%[1].

وشهدت مصر زيادة كبيرة في إعداد الفقراء ونسبتهم من السكان خلال السنوات الأخيرة نتيجة للسياسات الحكومية التي أتبعت منذ السبعينيات واصبحت اشد وضوحاً وتأثيراً منذ بداية الثمانينيات, يمكن القول السياسة الأقتصادية المتبعة في مصر منذ السبعينيات كانت تتبنى مبدأ خلق طبقة رأسمالية جديدة عل حساب الإفقار المتزايد للطبقات الشعبية ولاسيما العمال والفلاحين والملاحظ أن الفقر في مصر وجد رافداً كبيراً ومغذياً له من انضمام مئات الالاف سنوياً من ابناء الطبقة الوسطى الذين أثرت بهم السياسات الحكومية وجعلتهم ينظمون إلى طابور الفقراء[2].

فضلاً عن ما ذكرناه هناك عوامل اقتصادية ايضاً أدت إلى الثورة وهي اساءة نظام حسني مبارك حين اعتمد على سياسات اقتصادية خاطئة في أدارة الشأن الاقتصادي المصري, وأوقع البلد في مطبات كبرى كان من الصعب الخروج منها[3]. ومنذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي عام 1974م شهدت مصر استغلالا منظماً لمواردها وثرواتها من رجال الأعمال من الذين عملوا على زيادة ثرواتهم من طريق الأرتباط بالنظام الذي مكنهم من كل موارد الثروة في البلاد ومثال ذلك (أحمد عز) الصديق المقرب من جمال مبارك إذ اصبح بسبب صداقته لجمال

---

(1) بتول مطر عبادي, البطالة في مصر - واقعها والآفاق المستقبلية لحلها, مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية, المجلد 7 - العدد 4, جامعة القادسية, 2005, ص 251.

(2) محمود حميد خليل خاير, المثلث الاقتصادي (الفقر, البطالة, الفساد) والربيع العربي (دراسة تحليلية في الواقع الاقتصادي في بلدان الربيع العربي), مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية, المجلد 10- العدد 31, جامعة تكريت, 2005, ص 205.

(3) ندى الشقيفي الماريني, الربيع العربي الأفق الأسود, الطبعة الاولى, مركز الدراسات الفلسطينية والاستراتيجية, بيروت - لبنان, 2015, ص 123.

مبارك رمزاً للرأسمالية المصرية فتمكن من شراء مؤسسات الصلب المخصخص بثمن بخس, وانتهى به الأمر إلى السيطرة على ثلثي سوق الحديد المصري كما اصبح ايضاً عضواً للبرلمان وإدارة حملة الحزب الوطني الديمقراطي, بسبب تزوير الأنتخابات التشريعية في نوفمبر / تشرين ثان 2010م[1].

فقد فتحت سياسة الانفتاح الاقتصادي لتحويل السياسة الاقتصادية الرسمية في مصر لتتخلى عن أي دور تنموي وعن اي دور في تطوير الهيكل الإنتاجي المصري, ومن ثم أصبح الاقتصاد المصري اقتصاداً ريعياً في نموه ومصادره[2]. يرتكز على عائدات قناة السويس والنفط والغاز وعلى المساعدات الخارجية والمداخل المرسلة إلى الداخل من الهجرة المصرية إلى الجزيرة العربية وأوربا وامريكا الشمالية وعلى النشاطات الاحتكارية السريعة الناتجة من الخصخصة لأرباب النظام وطبقة رجال الاعمال[3].

كما اقدمت الحكومة المصرية اصدار قانون الشركات القابضة عام 1993م وبموجبه اقدمت على بيع شركات القطاع العام المملوكة للشعب وكفت يدها عن التدخل في العملية الإنتاجية وفتحت الباب على مصراعيه امام رأس المال الاجنبي فضلاً عن إجراءات تقضي إلى تحرير الاقتصاد المصري وخصخصته ضمن ما يسمى بالنهج النيوليبرالي التسلطي, لكن الخصخصة المباشرة أو غير المباشرة افرزت طبقة من رجال الاعمال الجدد احتكرت النمو الاقتصادي فبرزت اسماء شهيرة في مصر مثل حسين سالم وآخرين بأحتكارها لقطاعات واسعة من الاقتصاد المصري[4].

---

(1) المصدر نفسه, ص ص 123-124.

(2) محمود حميد خليل خاير,, مصدر سبق ذكره, ص 202.

(3) زياد حافظ, مصدر سبق ذكره, ص 70.

(4) أسامة محمد أبو نحل, الحراك العربي المعاصر (دراسة سياسية سوسيولوجية), الطبعة الاولى, مركز الدراسات الفلسطينية والاستراتيجية, بيروت- لبنان, 2013, ص 89.

ثانياً: العوامل السياسية

إن ظهور الاستبداد السياسي في نظام حسني مبارك انتج ثقافة العنف كواحدة من انماط المناخ الديمقراطي المقيد, وشكل حرمان القوى السياسي من حق التعبير السياسي وحقها في تداول السلطة والمشاركة السياسية مناخاً مؤاتياً لتفجير الثورة في ظل استخدام مبارك لاستراتيجيات التحكم في الشعب المصري[1].

ومن العوامل السياسية التي ادت إلى اندلاع الاحتجاجات في مصر وتغيير النظام, هي تقييد التعددية الحزبية إذ كانت التعددية الحزبية في مصر تعددية سلطوية إذ يسيطر حزب واحد على السلطتين التشريعية والتنفيذية مستبعداً الاحزاب الاخرى[2].

وعلاوة على ذلك يمكن استعراض اهم سمات التعددية السياسية في مصر من تسلم حسني مبارك للسلطة حتى عام 2011م بالآتي[3]:

1- جاءت هذه التعددية وعلى عكس من معظم تجارب التعددية في الدول الديمقراطية كتعددية فوقية بقرار من الحاكم فافتقدت بذلك التأييد الجماهيري.

2- عاشت هذه التعددية في ظل قيود دستورية وقانونية شلت حركتها دائماً فقد جاءت في ظل نظام سياسي مختلف بفعل الدستور الذي اعطى رئيس الجمهورية سلطات وصلاحيات مختلفة.

3- تميزت هذه التعددية دائماً بعدم الحيادية, إذ تضمن قانون الاحزاب تأليف لجنة شؤون الأحزاب بقرار من رئيس الجمهورية ورئيس هذه اللجنة

(1) ندى الشقيفي الماريني, مصدر سبق ذكره, ص 126.

(2) احمد عبد ربه وأخرون, التعددية الحزبية في مصر وثورة 25 يناير / كانون الثاني في: مجموعة مؤلفين (الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات), الطبعة الاولى, بيروت – لبنان, 2012, ص 190.

(3) المصدر نفسه, ص ص 190-193.

على سبيل المثال في المرحلـة السـابقة لقيـام الثـورة المصريـة هـو الأمـين العـام المسـاعد وأمـين التنظيم في الحزب الوطني الديمقراطي.

4- حرص النظام دائماً على القيام بأستقطاب إعلامي وسياسي بين الحزب الـوطني والأخـوان المسلمين لكي تستخدم لاحقاً قوة الأخوان المسلمين فزاعـة اسـتطاع تسـويقها عـلى أنهـا البـديل الوحيد والأسوأ للداخل والخارج.

ومن العوامل السياسية الأخرى هي الشبكة الأمنية المكونة من اكثر من مليون ونصف مـن العاملين فيها لمراقبة القوات المسلحة والقضـاء عـلى بـذور التمـرد, فضـلاً عـن قـانون الطـوارئ المعمـول بـه منـذ العـام 1981م والتعـديلات الدسـتورية المتتاليـة التـي أدت إلى خنـق الحيـاة السياسية[1].

إذ شهد الدستور المصري ثلاثة تعديلات على النحو الآتي[2]:

- التعديل الاول في يوليو / تموز من عام 1979م وتضمن هذا التعديل خمس مواد هـي (1, 2, 4, 5, 77) وإضافة باب جديد هـو البـاب السـابع الخـاص بإنشـاء مجلـس الشـورى وسـلطة الصحافة وكانت أهم هذه التعديلات هي تعديل المادة (77) إذ نص التعديل عـلى أنـه (يجـوز إعادة إنتخاب رئيس الجمهورية لمرة أخرى).

- التعديل الثاني في 26 فبراير / شباط 2005م, فاستناداً إلى حكم المادة (189) من الدسـتور طلب الرئيس مبارك من مجلسي الشعب والشـورى تعـديل المـادة (76) مـن الدسـتور وإضـافة مادة جديدة إلى نصوصـه بـرقم (192 مكـرر) ليكـون إنتخـاب رئـيس الجمهوريـة مـن طريـق الأقتراع السري العام المباشر من جميع افراد الشعب الذين لهم حق الانتخاب.

---

(1) زياد حافظ, مصدر سبق ذكره, ص 70.

(2) علي الدين هلال, النظام السياسي المصري بـين ارث المـاضي وآفـاق المسـتقبل 1981- 2010, الهيئـة المصريـة العامة للكتاب, القاهرة, 2010, ص ص 65-66.

- التعديل الثالث في 26 ديسمبر / كانون أول 2006م طلب الرئيس مبارك من مجلسي الشعب والشورى إجراء تعديل في (34) مادة من مواد الدستور.

فضلاً عن العوامل السياسية التي ذكرناها هناك عامل ايضاً والذي يتضمن الشروط التعجيزية التي فرضت على عملية الترشح لمنصب رئيس الجمهورية **ومن بينها**[1]:

1- ضرورة أن يحصل المرشح المستقل من خارج الأحزاب على تأييد 250 عضواً من اعضاء مجالس الشعب والشورى والمحليات ويمثل الرقم 250 نسبة تتجاوز 5% من اعضاء المجالس المنتخبة البالغ عددها 3806.

2- ليس من حق أي حزب سياسي إن يكون له مرشح في الأنتخابات الرئاسية الا بعد ان يمر على تأسيسه خمس سنوات وهذا القيد من الصعوبة بإن نرى له مثيلاً في أي نظام انتخابي في العالم.

إن الواقع السياسي المصري في عهد مبارك تمثل في النقاط الآتية[2]:

1- انقسم المجتمع المصري على فئتين: فئة قليلة تملك السلطة والقوة وغالبية شعبية مجردة منها والفئة القليلة هي التي تتولى تخصيص الموارد بمعزل تام عن الغالبية.

2- الفئة الحاكمة تمثل الشريحة العليا من الطبقة الأقتصادية والاجتماعية ونفاذ أفراد الغالبية إلى هذه النخبة عملية بطيئة وصعبة للغاية.

3- لا تعكس سياسات النخبة مطالب الغالبية.

---

(1) أحمد منيسي, مصدر سبق ذكره, ص ص 86-87.

(2) أحمد فهمي, مصر 2013 (دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها, مشكلاتها, سيناريوهات المستقبل), الطبعة الاولى, مركز البيان للبحوث والدراسات, 2012, ص 31.

المطلب الثاني: تونس

ان التراكمات الحاصلة في تونس كانت عامل أساسي في حدوث ثورة الشعب التونسي ضد نظام زين العابدين بن علي والإطاحة به في عام 2011م بما يسمى (الربيع العربي) وهذه التراكمات شملت عدة عوامل, كالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وسنوضح هذه العوامل في هذا المطلب بوصفها عوامل أساسية أدت إلى عملية التغيير السياسي في تونس.

أولاً: العوامل الاجتماعية والأقتصادية

من الناحية الاجتماعية يعد المجتمع التونسي مجتمع متجانس إلى حد كبير نسبياً فهو شعب مسلم من مذهب واحد (مالكي) وهو أمر لم يتوفر في بعض البلدان الأخرى التي كسرت حاجز الخوف ولكنها لم تكن تتمتع بالقدر عينه من الاندماج الاجتماعي مثل سوريا والبحرين وغيرهما[1].

إذ يعد المجتمع التونسي متجانساً تقريباً, طائفياً, واثنياً, الا انه يشهد تفاوتاً اجتماعياً طبقياً بحكم اتساع الهوة بين النخبة المتسلطة الحاكمة والأغلبية التي لم تحقق أية منافع من عائدات النمو[2].

(1) خير الدين حسيب, تونس.... الى أين؟ تجربة انتقالية ناجحة للربيع العربي تستحق دعم العرب جميعاً, مجلة المستقبل العربي, العدد 440, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2015, ص ص 7-8.

(2) خيري عبد الرزاق جاسم, مصدر سبق ذكره, ص 10.

ومن هنا يتضح إن من الأسباب الرئيسة للثورة التونسية هي أسباب اقتصادية من حيث جيوش البطالة الكبيرة خاصة من فئة الشباب المثقف الحاصل على الشهادة الجامعية فضلاً عن كثرتها في ريف العاصمة التونسية[1].

لقد أشعل الفقراء والمهمشون الشباب والعاطلون عن العمل ثورة ضد النظام الذي حكم تونس لعقود, وكانت مرحلة جديدة في تاريخ المنطقة العربية, وقد كانت المطالب الاقتصادية على رأس مطالب الثوار التونسيين إذ تضمنت أساساً توفير فرص العمل للعاطلين واسترداد المؤسسات التي تمت خصخصتها واصلاح السياسات الاقتصادية الليبرالية التي تتبعها النظام, والتي أدت إلى انتشار الفقر والبطالة[2].

كما إن النظام لم ينجح في تحقيق مستوى اجتماعي مقبول لدى شرائح البنية الاجتماعية ويلاحظ ايضاً زيادة مستويات ظاهرة الفساد بأشكاله كلها بصورة غير مسبوقة ولاسيما الفساد المؤسساتي بشقيه السياسي والأداري يرافقه ارتفاع اسعار السلع مقابل انخفاض دخل الفرد[3]. كذلك عانى نظام بن علي من أزمة النمو غير المتكافئ والفجوة الكبيرة بين المركز والأطراف إذ تركزت 80% من الأستثمارات الحكومية والخاصة في المناطق الساحلية الشمالية والشرقية للبلاد، في حين عانت المحافظات الداخلية في الغرب والجنوب نقص الأستثمارات والخدمات والوظائف, ووصلت معدلات البطالة في ولاية سيدي بوزيد الى 30%، مقارنة بالمتوسط الوطني الذي يتراوح (وفقا للأرقام الرسمية) بين 13% و16%, وشهدت تونس أيضاً اتساعاً كبيراً في الفجوة

(1) أحمد عبد الكريم الأعرجي, الاسلاميون في تونس وتجربة الحكم حركة النهضة الاسلامية انموذجاً, ابحاث استراتيجية, العدد 4, مركز بلادي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية, 2013, ص 240.

(2) محمود حميد خليل خاير, مصدر سبق ذكره, ص 201.

(3) عمار حميد ياسين وعبير سهام مهدي, العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية, مجلة دراسات دولية, العدد 58, مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية, جامعة بغداد, ص 86.

الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة في ظل نمو طبقة رأسمالية استحوذت على النصيب الأكبر من ثمار عملية التنمية الاقتصادية[1].

تضمن تقرير التنمية البشرية لسنة 2010م عن برنامج الامم المتحدة الانمائي من طريق مؤشرات التنمية ومنها مؤشر الفقر في تونس, وتقدر وزارة الشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة نسبة الفقر في تونس (24.7%) معتمدة على مقياس عالمي حدد عينة الفقر بـ (2) دولار للفرد الواحد يومياً[2].

وظل عدد العاطلين عن العمل في تونس مرتفعاً في منتصف سنة 2008م بنحو (522) ألف عاطل من الفئة العمرية (15) سنة فما فوق وذلك بنسبة 14.2% مقابل (410) الف عاطل في سنة 1994م وقدر معدل التطور السنوي بـ10.4% وتطور ذلك المعدل ليصل 2.3% بين سنتي 2004- 2007م وارتفع عدد العاطلين عن العمل بما قدر بـ 14 الف خلال المدة بين سنتي 2007 – 2008م وسجلت نسبة البطالة لدى الفئات العمرية ما بين 15 – 19 سنة 2007م نحو 34.1%[3]. والجدير بالذكر إن محمد بوعزيزي الذي اشعل شرارة الثورة التونسية هو خريج جامعي عاطل عن العمل. كما تم تقسيم البلاد اقتصادياً وتنموياً على جهات ساحلية منخرطة في الاقتصاد العالمي ومستفيدة من النمو ومداخيل الريع التي يوفرها الفوسفات والبترول من جهة وإلى جهات أخرى مهمشة وقع تسخيرها وإخضاعها قسراً للهيمنة الاقتصادية للشريط الساحلي[4]. وكل هذه الأسباب التي ذكرت تتحول بالمحصلة وتأخذ طابعاً سياسياً[5].

---

(1) دينا شحاته, مصدر سبق ذكره, ص ص 10-11.

(2) محمود حميد خليل خاير, مصدر سبق ذكره, ص 204.

(3) عائشة التايب وآخرون, الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس قراءة سوسيولوجية) في ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات, الطبعة الاولى, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, بيروت, 2012, ص 60.

(4) أسامة محمد أبو نحل, مصدر سبق ذكره, ص ص 74-75.

(5) محمود صالح الكروي وسمر رحيم الخزاعي, تونس.. انتفاضة التغيير ومعضلات النظام السياسي, الطبعة الاولى, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, بغداد, 2013, ص 7.

ثانياً: العوامل السياسية

إن الأحوال الاقتصادية السيئة من فقر وبطالة وتدهور القوة الشرائية واحتكار فئة قليلة للثروة مقابل شرائح واسعة تعيش تحت خط الفقر ليست هذه العوامل هي الوحيدة لاندلاع الثورة التونسية على الرغم من أهميتها, إنما هناك عوامل أخرى تتمثل في احتكار الحزب الحاكم للشأن العام وهيمنته على مقدرات الدولة ومحاصرة كل المؤسسات الفاعلة, وانتهاج النمط العائلي الشخصي في الحكم, وإحتكار الإعلام والقضاء[1].

ومنذ إن انتهج النظام خطاً سياسياً استئصالياً تجاه الحركات المعارضة في سياق خلق دولة أمنية شهدت حالة الحريات الديمقراطية في تونس تدهوراً خطيراً في ظل غياب وانتهاك حرية الفرد وحقوق الإنسان والمواطن والحق في المشاركة السياسية في إدارة الشؤون العامة, شاملاً الحق في الترشيح للانتخابات الرئاسية والحق في تكوين الاحزاب[2].

ففي الأنتخابات الرئاسية التي جرت في عام 1994م كان الدستور التونسي يشترط في المرشح للرئاسة أن يكون مزكى من قبل 30 نائباً في البرلمان أو رئاسة البلدية مع العلم أن كل اعضاء البرلمان ورؤساء البلديات هم أعضاء في الحزب الحاكم مما يجعل الترشيح لهذا المنصب مستحيلاً وهذا ما حصل فعلاً فقد اعتقلت السلطات التونسية في اثناء وعقب نهاية الأنتخابات الرئاسية الدكتور منصف المرزوقي الرئيس السابق للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان, بسبب أعلانه عن عزمه على التقدم للترشح لتلك الأنتخابات الرئاسية فأنفرد الرئيس بن علي بالترشيح لرئاسة الجمهورية وحصل على نسبة 99.91 بالمئة

(1) ندى الشقيفي الماريني, مصدر سبق ذكره, ص 108.

(2) توفيق المديني, سقوط الدولة البوليسية في تونس, الطبعة الاولى, الدار العربية للعلوم ناشرون, 2011, ص 115.

من اصوات الناخبين وبذلك اجهضت إمكانية قيام انتخابات رئاسية تعددية مباشرة, لان ما جرى هو أشبه بالتصويت على شخص الرئيس بن علي[1].

كما أن المعارضة التونسية المعترف بها رسمياً سجلت حضوراً شرفياً في البرلمان الا أن هذه المعارضة الضعيفة لا تمتلك القدرة حتى على احراج الحكومة لان الأنتخابات العامة والبرلمان التونسي هما ساحتان لمباراة غير متكافئة بين معارضة ضعيفة وحكومة تحاول استخدام التحرك المحدود نحو الديمقراطية كصمام أمان بالدرجة الأولى لكي تسيطر بواسطته على تذمر المجتمع[2].

ومع إن النظام دأب على ترتيب استحقاقات انتخابية منتظمة الا انها كانت في الحقيقة مجرد مناسبات باهتة لتجديد الولاء للرئيس الذي منحت له كل ألقاب التمجيد والتعظيم وحتى المرشحين الصامتين الذين سمح لهم بالتقديم للأنتخابات حرصوا على التأييد علناً انهم لا يترشحون ضد بن علي وإنما غرضهم الأوحد هو خدمة المسار التعددي وتوطيد الملك الديمقراطي إذ إن احد المرشحين قال أنه سيمنح صوته ل بن علي[3].

كان نظام بن علي يتميز بوجود هوة بين الخطاب والممارسة السياسية في حين يتحدث الخطاب الرسمي لغة الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني وما شابه ذلك تشد القبضة الأمنية أكثر فأكثر على عموم الجسم الاجتماعي والحركة السياسية التونسية بصورة غير مسبوقة وما يميز الحياة السياسية في تونس أن كل ما فيها مزيف ومضلل من أحزاب وجمعيات ومنظمات مدنية ومن شعارات وعناوين أما ما كان منها حقيقياً وفاعلاً فهو

---

(1) توفيق المديني, مصدر سبق ذكره, ص 115.

(2) المصدر نفسه, ص 117.

(3) السيد ولد أباه, الثورات العربية الجديدة المسار والمصير, دار جداول, بلا, 2011, ص 20.

مقصى ومحل متابعة وملاحقات قضائية مفبركة[1]. وكان نظام بن علي نظاماً استبدادياً تماماً إذ وصل استبداده إلى حد أنه اجرى تعديلاً على الدستور عام 2002م سمح فيه بإمكانية التمديد للرئيس في الحكم لأكثر من ثلاث دورات كما سمح برفع الحد الاقصى لعمر رئيس الدولة من 70 الى 75 عاماً[2].

وهكذا فأن الحكومات المستبدة قد تتخذ اجراءات لتحرك سطحي وانتقائي نحو الديمقراطية أو التعددية دون إن تتخلى عن الاحتكار الفعلي للسلطة السياسية فتحتاط بذلك من ظهور اغلبية معارضة في البرلمان وترسم خطوطاً حمراء يجب عدم تجاوزها[3].

---

(1) رفيق عبد السلام بوشلاكة, الجذر الحداثية للاستبداد (الاستبداد الحداثي العربي: التجربة التونسية نموذجاً) في الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة, الطبعة الأولى, مركز دراسات الوحدة العربية, لبنان - بيروت, 2005, ص 104.

(2) أسامة محمد أبو نحل, مصدر سبق ذكره, ص71.

(3) توفيق المديني, مصدر سبق ذكره, ص 118.

المطلب الثالث: ليبيا

لم تكن ليبيا بمعزل عن مصر وتونس فيما يخص العوامل التي أدت إلى تغيير النظام السياسي فيها والأطاحة بالرئيس معمر القذافي ونظامه القائم في عام 2011م, فليبيا كانت ايضاً تعاني من تراكمات اجتماعية واقتصادية وسياسية ادت إلى ثورة الشعب الليبي ضد النظام السياسي والأطاحة به وسنوضح هذه العوامل التي كانت سبباً اساسياً للثورة.

أولاً: العوامل الاجتماعية والاقتصادية

يمكن القول إن ليبيا كانت من الناحية الاجتماعية تتمتع بتماسك ديني ومذهبي إذ إن غالبية السكان الليبيين هم من المسلمين على المذهب المالكي مع نسبة من المذهب الشافعي, مع الوجود المسيحي الذي شهد تراجعاً في العقود الاخيرة إلى جانب اليهود الذي تلاشى وجودهم في المدن الليبية بفعل الهجرات المستمرة منذ أربعينيات القرن العشرين فضلاً عن وجود أقليات من البربر الأمازيغ الذين يسكنون اقصى الغرب الليبي وخاصة في مدن زوارة وجبل نفوسة وغدامس[1].

كما إن العامل القبلي من العوامل الاجتماعية التي لها اثر كبير في المجتمع الليبي إذ تعد القبلية من العوامل التي أثرت في تشكيل الثقافة السياسية المعاصرة في ليبيا فضلاً عن الدين, وبصفة عامة يمكن أن يوصف المجتمع الليبي بأنه مجتمع قبلي, ولهذا لا يمكن لأي زعيم سياسي ليبي أن يتجاوز دور القبيلة وتأثيرها في مستقبله السياسي[2].

---

(1) مفيد الزيدي, ليبيا رؤية من الداخل ونظرة الى المستقبل, حلقة نقاشية عقدها قسم الدراسات الأفريقية بمركز الدراسات الدولية, العدد 110, مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد, 2012, ص 7.

(2) دهام محمد العزاوي وآخرون, (الثورة الليبية: الدوافع.... والأبعاد) في ليبيا من انقلاب الزعيم الى ثورة الشعب, مصدر سبق ذكره, ص 7.

والجدير بالذكر إن القذافي وفي بداية حكمه قد جعل إلغاء نظام القبيلة واحداً من المبادئ الأساسية لثورته[1].

الا أن ما غاب عن تفكير معمر القذافي هو تبني ثقافة بديلة تلغي أثار القبيلة, ولا يعود ذلك فقط إلى ضعف ثقافته السياسية وأنعدام قدرته على بناء دولة وطنية حديثة تتجاوز الأنتماءات القبلية وإنما استثماره للقبيلة كأحد آليات التنافس وربما الصراع بين مكونات المجتمع الليبي وبما يديم حكمه لأطول مدة ممكنة وهو ما فعله بالضبط[2].

فقد قام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية, قوامها الأساسي القيادات القبلية وهو ما ترسخ وأزداد وضوحاً عام 1997م مع توقيع قادة القبائل على ما عرف بوثيقة الشرف التي تعهدوا بمقتضاها بالولاء للنظام الثوري والتكاتف ضد أي عشيرة أو قبيلة تقوم بأي معارضة مسلحة ضد النظام[3].

وبالنتيجة قام القذافي باستغلال هذه البنية الاجتماعية المتمثلة بالقبيلة من طريق كسب المجتمع القبلي معه والوقوف بوجه خصومه فضلاً عن استغلال الخصومات الداخلية بين القبائل من أجل احكام قبضته على السلطة والتلاعب بالقبائل بعضهم ببعض لمنع ظهور أي منافس له[4].

أما فيما يخص العوامل الأخرى كالفقر والبطالة فأن الفقر لم يكن موجود بنسب عالية في ليبيا كما هو الحال في مصر وتونس التي كانت تعاني من ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية, فأن ليبيا كانت وتتميز بناتج إجمالي مرتفع إذ

---

(1) كفاح عباس رمضان الحمداني, مصدر سبق ذكره, ص 34.

(2) دهام محمد العزاوي وآخرون, مصدر سبق ذكره, ص ص 7-8.

(3) كفاح عباس رمضان الحمداني, مصدر سبق ذكره, ص 34.

(4) كفاح عباس رمضان الحمداني, مصدر سبق ذكره, ص 34.

كان من الممكن أن تتحمل استيراد السلع والحبوب الأخرى وتقوم بدعمها وتقديمها إلى الشعب الليبي[1].

فقد كان الدخل السنوي الليبي يتراوح ما بين (50- 70) مليار دولار, في حين يبلغ عدد سكان ليبيا (6.320.434) مليون نسمة بحسب آخر الإحصائيات السكانية الأمر الذي يضع ليبيا في المرتبة الأولى ثراءً في المنطقة بأستثناء دول الخليج بمتوسط دخل يفوق (10500) دولاراً[2].

أما فيما يخص البطالة فقد كشفت البيانات والأرقام الدولية التي نشرت مؤخراً حول البطالة في ليبيا في عهد القذافي إلى أن التقديرات قد وصلت إلى نسبة (20.24%) وبهذا المعدل تكون البطالة في ليبيا هي الأعلى بين دول المغرب العربي ومن ضمنها موريتانيا إذ لا تتجاوز نسبة البطالة فيها ما بين (9-15%) وفقاً للأرقام الرسمية وقد عزز التقرير الاقتصادي العربي المخاوف من تفاقم معدلات البطالة في ليبيا مع تزايد عدد سكانها من جهة ومن العمالة الأجنبية الوافدة من جهة أخرى[3].

وبالرغم من محاولات القذافي بتطبيق بعض الأصلاحات السياسية والاقتصادية بعد عام 2003م بأعتماده منهجاً معتدلاً واطلاقه اشارات للعودة الى السوق الحر لكنها سارت إلى اشاعة حالة عدم الأستقرار السياسي, لأنه من غير الممكن أن تتوافق سلطة الأستبداد مع اقتصاد السوق فارتفعت اسعار الوقود بنسبة (30%) على الرغم من أن النفط يشكل (90%) من الصادرات

(1) شادي عبد الوهاب, الثورات في المنطقة العربية: الاسباب وآفاق المستقبل, مجلة أوراق الشرق الأوسط,, المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط, القاهرة, ص 296.

(2) محمود حميد خليل خاير, مصدر سبق ذكره, ص 205.

(3) محمود حميد خليل خاير,مصدر سبق ذكره, ص 208.

الليبية, مما دفع النظام إلى إعتقال رجال الأعمال بوصف أنهم يحتكرون ميدان العمل التجاري ويخترقون اشتراكية الشعب[1].

أما فيما يخص العوامل الاقتصادية البحتة التي تتضمن سيطرة وهدر النظام الليبي للموارد الكبيرة التي تتمتع بها ليبيا وخاصة فيما يخص النفط والغاز إذ تعد ليبيا واحد من الدول المهمة المصدرة للنفط والغاز وتمتلك واحداً من أكبر احتياطيات النفط في أفريقيا وسابع أكبر احتياطي في العالم وبحسب منظمة أوبك قدرت ثروتها الطبيعية مع نهاية عام 2009م بحوالي (46.6) مليار برميل من النفط وهذه الثروة لم ينتفع منها المجتمع الليبي, بسبب استحواذ النظام السياسي الليبي بالثروة وهذه الثروة من المفترض أن تسهم في ازدهار المواطنين الليبيين[2].

فضلاً عن صرف النظام الليبي مبالغ طائلة في بناء برامج أسلحة تدمير شاملة لكنه سرعان ما تنازل عنها بشكل طوعي بعد احتلال العراق عام 2003م إذ بادر القذافي بدعوة الولايات المتحدة لتفكيك هذه البرامج [3]. فضلاً عن مشروع النهر الصناعي الذي وصف بأنه مشروع فاشل من الناحية الأقتصادية نظراً لتكلفته العالية والتي وصلت لأكثر من ثلاثين مليار دولار وتسببه باستنزاف الثروة المائية جنوب البلاد ولإمكانية تعويض مياه النهر بمحطات تحلية على البحر المتوسط[4].

(1) المصدر نفسه, ص 107.

(2) عبد العظيم جبر حافظ, مصدر سبق ذكره, ص 106.

(3) دهام محمد العزاوي وآخرون, مصدر سبق ذكره, ص 21.

(4) المصدر نفسه, ص 21.

ثانياً: العوامل السياسية

فضلاً عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى عملية التغيير في ليبيا الا أن هناك عوامل سياسية ايضاً لا تقل أهمية عن العوامل الاجتماعية والأقتصادية كما سنوضح في هذه النقطة.

يقوم نظام الحكم في ليبيا استناداً على ما يسمى (النظام الجماهيري) الذي بدأ العمل به ابتداءاً من مارس / آذار عام 1977م, فبعد أن استولى القذافي ومجموعة من الضباط على السلطة في الأول من سبتمبر / أيلول 1969م سعى إلى تطبيق رؤيته السياسية الجماهيرية والتي تعتمد على نظام سياسي يقوم على لا مركزية كاملة على كل المستويات لتصبح عملية أتخاذ القرار في يد المواطنين أنفسهم من طريق الديمقراطية المباشرة وقد شرح القذافي هذه الرؤية فيما عرف بالكتاب الاخضر لكن الواقع كان بعكس ذلك أي لم تكن أي عملية أتخاذ قرار بيد المواطنين الليبيين[1].

علماً انه لم يكتب دستور للدولة خلال سنوات حكم القذافي واستعيض عنه بالكتاب الأخضر كدستور للدولة بفصوله الأساس وهي السياسي والاجتماعي والأقتصادي والدين والمرأة والحرية والسلاح والتشريع وتحول المجتمع الليبي الذي خرج من النظام الملكي (شبه الليبرالي) إلى مجتمع مغلق تغيب عنه الأحزاب والجمعيات الأهلية والروابط الشبابية والصحافة الحرة[2].

كما أنشأت ليبيا منظمة سياسية جماهيرية واحدة تضم الجميع سميت في البداية الإتحاد الاشتراكي العربي وكان الهدف منها هو توسيع القاعدة من الأتباع من أفراد الطبقتين الوسطى والدنيا وكان لا بد من توجيه المشاركة

(1) دهام محمد العزاوي وآخرون, مصدر سبق ذكره, ص 12.

(2) مفيد الزيدي, مصدر سبق ذكره, ص 11.

بأسرها من طريق الإتحاد الاشتراكي ولم يسمح لنشاط تبديه أيه جماعة سياسية مستقلة ذاتياً كما كبت مبادئ السياسة الحزبية التعددية[1].

إذ تصنف ليبيا على أنها من أبرز دول العالم التي تمنع إقامة أحزاب سياسية فوفقاً للوثيقة الصادرة عن مؤتمر الشعب العام (الهيئة التشريعية) منعت الأحزاب السياسية ويعد كل من يمارس الحياة الحزبية (خائن وعميل) ويقف أمام نهضة وتطور البلاد, الأمر الذي يشير الى أن القذافي لم يكن يسمح بالأحزاب السياسية التي تعد من أبرز مظاهر الحكم الديمقراطي وأكتفى بالمؤتمر الشعبي العام والذي هو في حقيقة الأمر من أبرز ادوات تكريس حكمه المطلق في ليبيا[2].

وطبقاً للكتاب الأخضر الذي ألفه القذافي فإن القذافي رفض فكرة التمثيل النيابي كونها ومن وجهة نظره تمثل حاجزاً شرعياً بين الشعب وممارسة السلطة التي تصبح حكراً على النواب وطرح آلية المؤتمرات الشعبية بوصفها تمثل الديمقراطية في جانبها التمثيلي والتشريعي فتم تنظيم سكان ليبيا في إطار عدد من الهيئات واللجان والمؤتمرات الشعبية الأساسية[3].

ومن جانب أخر كانت هناك أمور أخرى أدت دوراً كبيراً في زيادة الأحتقان الشعبي ضد نظام الحكم ومن أبرزها هو قيام أجهزة الأمن الليبية بأرتكاب إحدى أكبر المجازر في سجن (ابو سليم)[*] إذ تمرد عدد كبير من السجناء في يونيو / حزيران 1996م مطالبين أن يحاكموا بشفافية بدلاً من اعتقالهم قسرياً وتمكن المتمردون من السيطرة على جزء من السجن وطرد الحرس منه,

---

(1) ثناء فؤاد عبد الله, آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي, الطبعة الأولى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1997, ص 90.

(2) آراء جاسم محمد, مصدر سبق ذكره, ص 370.

(3) كفاح عباس رمضان الحمداني, مصدر سبق ذكره, ص 68.

(*) سجن ابو سليم: هو سجن يؤوي المعتقلين السياسيين في المقام الأول, ويعد أكثر سجون ليبيا احكاماً وتحصيناً وبنقيض باقي سجون البلاد فهو لا يخضع لإدارة وزارة العدل الليبية يدار مباشرة من طرف الامن الداخلي. ينظر الى: كفاح عباس رمضان الحمداني, مصدر سبق ذكره, ص 83.

ونتيجة لهذا فقد اطلقت أجهزة الأمن الليبية حملة في 28 يونيو / حزيران من ذلك العام لقمع التمرد وبعد بعض المفاوضات بينهم وبين المتمردين بدأت الأجهزة الأمنية باقتحام السجن بالرشاشات والقنابل اليدوية وقاموا بتصفيتهم جماعياً ويقدر عدد ضحايا السجن بحوالي (1170) قتيلاً[1].

فضلاً عن قيام معمر القذافي بحركة انتقامية في بني غازي عام 1999م على أثر محاولة إغتياله في تلك المدينة إذ قام بحقن ما يقارب (450) طفلاً بريئاً بفيروس نقص المناعة الإيدز[2]. وبذلك وفر القذافي البيئة الداخلية المناسبة لاستمرار حكمه منذ اللحظة الأولى التي أنجز فيها انقلابه العسكري, أنهى الحياة السياسية في ليبيا ووظف ثروة البلد في بناء أجهزة أمنية ضاربة وفي شراء ولاء القبائل ومارس الإرهاب ضد المعارضين لحكمه ونشر الخوف في المجتمع واطلق قوى القمع فمنع أي شكل من أشكال التعبير والأحتجاج حتى أكثرها تواضعاً وأقلها رمزية.

يرى الكاتب أن على الرغم من العوامل الاجتماعية والأقتصادية التي أدت إلى عملية التغيير في ليبيا الا أن العوامل السياسية هي العوامل الأساسية والأهم في عملية التغيير والإطاحة بنظام القذافي إذ كان المجتمع الليبي يطالب أولاً بتغيير النظام السياسي القائم في البلاد وعلى العكس من عمليات التغيير التي حدثت في مصر وتونس والتي كانت أسبابها الأساسية كانت هي العوامل الاجتماعية والاقتصادية.

(1) المصدر نفسه, ص 83.

(2) عمار جعفر العزاوي, الثورة الليبية... الاسباب, التحديات والتداعيات بعد العام 2011, مصدر سبق ذكره, ص 98.

المبحث الثالث: وسائل المعلوماتية والمعطيات المؤثرة في التغيير السياسي

يتناول هذا المبحث نظريات علوم الإعلام والأتصال التي تبين مدى الاستخدام والاشباع والتعبئة لدى المستخدمين, ووسائل المعلوماتية المتمثلة في (شبكات التواصل الاجتماعي والصحافة الإلكترونية) والمعطيات المؤثرة في التغيير السياسي إذ إن المعطيات المتعلقة بشبكات التواصل الاجتماعي تتمثل في نسبة المستخدمين في الدول المذكورة اعلاه وتبين أن هناك تفاوت في نسبة المستخدمين لهذه الشبكات من دولة الى اخرى كما تزيد نسبة المستخدمين في مصر وتونس وتقل في ليبيا وهذا يؤدي في طبيعة الحال إلى تأثير هذه الشبكات في عملية التغيير فيما يخص مصر وتونس وعدم تأثيرها في ليبيا لأسباب سنذكرها في الفصل القادم فضلاً عن المعطيات المتعلقة في الصحافة الإلكترونية والتي سنذكرها ايضا في هذا الفصل.

المطلب الأول: نظريات الإعلام والاتصال

أولاً: نظرية الاستخدامات والاشباعات

(Uses and Gratifications Theory)

ظهرت نتيجة الاستخدامات والاشتباكات عام 1959م على يد عالم الاجتماع والاتصال الامريكي (إلياهو كاتز) لتشكل منحى جديداً في نظرة منظري الإعلام للعملية الإعلامية برمتها إذ حولت الانتباه من التركيز على الرسالة الإعلامية إلى التركيز على الجمهور الذي يستقبل هذه الرسالة وادخلت هذه النظرية مفهوماً جديداً على الجمهور إذ تحدثت عن (الجمهور النشط) متجاوزة المفهوم الذي كان سائداً قبل ذلك بإن الجمهور هو مجرد متلق سلبي, فهي ترى أن

الجمهور النشط يقوم من تلقاء نفسه في البحث عن المضمون الذي يلبي اشباعاته ويناسبه[1].

ويمكن الأستدلال بسهولة على هذا المفهوم من طريق إقبال الشباب على اختيار موقع (الفيسبوك) الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي الأخرى كون (الفيسبوك) وهذه الشبكات الأكثر تلبية لإشباع حاجاتهم[2].

وتطبيقاً على نظرية الاستخدامات والأشباعات تتضح الدوافع التالية لاستخدام الجمهور للإنترنت بشكل عام ووسائل المعلوماتية (شبكات التواصل الاجتماعي والصحافة الإلكترونية) بشكل خاص[3]:

1- كبديل عن الاتصال الشخصي

2- الادراك الذاتي عن الجماعات المختلفة من الناس

3- كبديل اقل تكلفة من الوسائل الاخرى

4- المساندة المتبادلة مع الاخرين

5- التسلية والأمان والصحبة وغيرها من الدوافع.

(1) ليلى احمد جرار, الفيسبوك والشباب العربي, الطبعة الأولى, مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع, الكويت, 2012, ص ص 121-122.

(2) المصدر نفسه, ص 123.

(3) جمال محمد احمد, الاعلام والتوجهات الدولية الراهنة, الطبعة الأولى, دار غيداء للنشر والتوزيع, قلاع العلي – شارع الملكة رانيا العبد الله, 2015, ص 46.

وتقوم نظرية الاستخدامات والاشباعات على عدد من الفروض أهمها[1]:

1- الجمهور المتلقي يستخدم المعروض الإعلامي بما يحقق اشباعاً لاحتياجاته.

2- يجب تمكين الجمهور النشط من تحديد دوافعه واحتياجاته, ومن ثم تمكنه من أختيار الوسيلة الإعلامية التي تحقق له ذلك.

3- إن استخدام الجمهور النشط لوسيلة إعلامية معينة يعبر عن إدراكه لإمكانية هذه الوسيلة في تلبية احتياجاته.

4- يتجه الجمهور النشط إلى إكمال بنية احتياجاته من طريق وسائل وقنوات اتصالية أخرى وهذا ما قد يوجه حالة تنافسية في عصرنا الحاضر بين وسائل الإعلام التقليدية والوسائل الحديثة كالمواقع الاجتماعية الإلكترونية التي اصبحت تلبي اشباعات اكثر بالنسبة للعديد من المتلقين.

والجدير بالذكر إن نظرية الاستخدامات والاشباعات هي نظرية قديمة الا انها قابلة للتطوير وهي ترتكز على فكرة مفادها أن اختيارات وسائل الإعلام تبدأ من الدوافع وهناك مرحلة سابقة للدوافع وهي ما يسمى (الدوافع المبدئية) أي أن دافع استخدام وسيلة إعلامية مرتبط بسمات الوسيلة بشكل خاص جداً, وتتلخص هذه الدوافع في دوافع اولية متمثلة بالسمات الديموغرافية والاقتصادية والتعليمية ثم دوافع مرتبطة بوسائل الإعلام لجهة مدى صدقية وسائل الإعلام الرسمي ومدى قدرة الإنترنت على التمكين السياسي لمستخدميه, وهذه دورة متكاملة يطرحها علم النفس الاجتماعي, فهناك أمور تؤثر في الدوافع وتؤثر في الاستخدام والاستخدام في المشاركة والمشاركة في الرضى والاشباع[2].

(1) ليلى احمد جرار, مصدر سبق ذكره, ص 124.

(2) هيفاء زغير, الـ (نيوميديا) لم يصنع ثورة, مجلة معلومات, العدد 107, جريدة السفير - بيروت, 2012, ص 34.

ثانياً: نظرية تعبئة الموارد

(Resource Mobilization Theory)

نشأت نظرية تعبئة الموارد في أوائل السبعينيات من القرن الماضي, وتعد هذه النظرية نجاح الحركات الاجتماعية بشكل أساسي إلى الموارد المتوفرة لها إذ هناك ربط بين توفر الموارد وكفاية اللاعبين في استخدامها بفعالية, ومع زيادة استخدام تقنيات وسائل المعلوماتية في عمليات التغيير هناك فرصة لإعادة النظر في جدوى استخدام هذه النظرية, وتبدو نظرية تعبئة الموارد نقطة انطلاق لشرح فائدة وتأثير وسائل المعلوماتية في التغيير في مصر وتونس لتركيزها على وحدة وتفاعل الموارد المتاحة, وبسبب انتشارها اللامحدود وقابليتها لتوجيه رسائل إلى جمهور عالمي واسع, كما يمكن عد وسائل المعلوماتية مورداً أساسياً للعمل الجماعي في التغيير فضلاً عن ذلك الاخذ بعين الاهتمام توافر وتفاعل الموارد (وسائل المعلوماتية) واللاعبين الاساسيين في استخدام هذه الموارد المتوفرة لتحقيق اهدافهم[1].

وخاصة أن وسائل الاتصال الحديثة تملك دوراً مهماً في الرفع من قدرات الجماهير بخاصة أولائك الذين تجاوزا عتبة الهوية الرقمية أو الأمية الرقمية فوسائل الاتصال الجديدة ومن ضمنها تكنولوجيا الشبكات الاجتماعية تخول الافراد فرصة القيام بأنشطة متعددة كما تعطي الشبكات الاجتماعية للأفراد الفرصة للتعبئة السريعة حول قضايا محددة كما أن هذه التعبئة السريعة يمكن ان تتجاوز حدود الدولة الواحدة وتتوجه إلى افراد منتسبين إلى فضاءات وطنية مختلفة[2].

---

(1) نسرين عجب, الثورة الافتراضية (دور وسائل التواصل الاجتماعي في الثورات), الطبعة الأولى, العربي للنشر والتوزيع, القاهرة, 2016, ص ص 51-52.

(2) محمد بن هلال وأخرون, الأعلام الجديد ورهان تطوير الممارسة السياسية: تحليل لأهم النظريات والاتجاهات العالمية والعربية في مجموعة مؤلفين (الأعلام وتشكيل الرأي العام), الطبعة الأولى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت – لبنان, 2013, ص 33.

المطلب الثاني: شبكات التواصل الاجتماعي

يعد الاستخدام المتزايد والمتسارع لشبكات التواصل الاجتماعي إحدى الظواهر التي يمتاز بها العصر, فهناك فئات واسعة من الجماهير تستخدم شبكات التواصل الاجتماعي بهدف التواصل والتفاعل الشخصي مع الجمهور ومن بلدان العالم جميعها, كما تعد شبكات التواصل الاجتماعي من اكثر المواقع استخداماً من الجمهور في الآونة الأخيرة على شبكة الإنترنت لما تمتلك من مميزات وانتشار وتفاعل إذ تستخدم هذه المواقع للتعبير الحر عن ما يراه الإنسان وتشجعه على ابداء آرائه وأفكاره بصفة مستمرة واشتراكه مع الآخرين في الأفكار أو تصحيح فكر معين أو رأي معين أو أنها تجمع المستخدمين ذوي الأهتمام الواحد[1].

وشهدت الشهور الثلاثة الأولى من عام 2011م التحول الأكبر في استخدام العالم العربي لشبكات التواصل الاجتماعي وتوجهت نحو الحشد المجتمعي والشعبي عبر شبكة الإنترنت (سواء من جانب المواطنين لتنظيم التظاهرات المؤيدة للحكومات أم المناهضة لها) أو من جانب الحكومات في بعض الحالات للتواصل وتشجيعهم على المشاركة في الاجراءات الحكومية وفي بعض الحالات الأخرى لحجب المواقع الإلكترونية, ومراقبة المعلومات التي تعرضها تلك المواقع[2]. وسنتحدث في هذا المبحث عن نسب مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي (الفيسبوك وتويتر ويوتيوب) في (مصر وتونس وليبيا) ونبين ترتيب هذه الدول من حيث الأستخدام وأي المواقع هو أكثر استخداماً فيها.

---

(1) مهند حميد التميمي, مصدر سبق ذكره, ص110.

(2) تقرير الاعلام الاجتماعي العربي, الاعلام الاجتماعي والحراك المدني: تأثير فيس بوك وتويتر, الإصدار الثاني, كلية دبي للإدارة الحكومية, مايو 2011, ص 2.

أولاً: الفيسبوك (Facebook)

وصل عدد مستخدمي فيسبوك الإجمالي في العالم العربي إلى 27.711.503 مستخدم في 5 ابريل/نيسان 2011م بعد أن كان (282, 377, 21) مستخدم في 5 مايو/آيار 2011م ما يعني أنه قد تضاعف تقريباً مقارنة بالمدة نفسها في عام 2010م حيث كان (972, 791, 14) في ابريل/نيسان 2010م, وفي بداية ابريل/نيسان 2011م تجاوز متوسط انتشار مستخدمي الفيسبوك لكل دولة في المنطقة العربية 7.5% بعد أن كان اقل من 6% في نهاية 2010م وزاد عدد مستخدمي فيسبوك في الوطن العربي بنسبة 30% في الربع الأول من 2011م[1].

إذ أرتفع استخدام الفيسبوك في المنطقة العربية بمعدل أسرع في الشهور الثلاثة الأولى من عام 2011م مقارنة بعام 2010م وقد شهدت البلدان التي انطلقت فيها الحركات الاحتجاجية صعوداً سريعاً أهم اسبابها المطالبة بالتغيير[2].

وزاد عدد مستخدمي الفيسبوك في المنطقة العربية فقد شهدت جميع البلدان التي وقعت فيها الأحتجاجات بمعدل نمو إيجابي فيما عدا (ليبيا) وهي حالة خاصة يمكن عزوها الى قلة عدد مستخدمي الفيسبوك من المواطنين الليبيين[3].

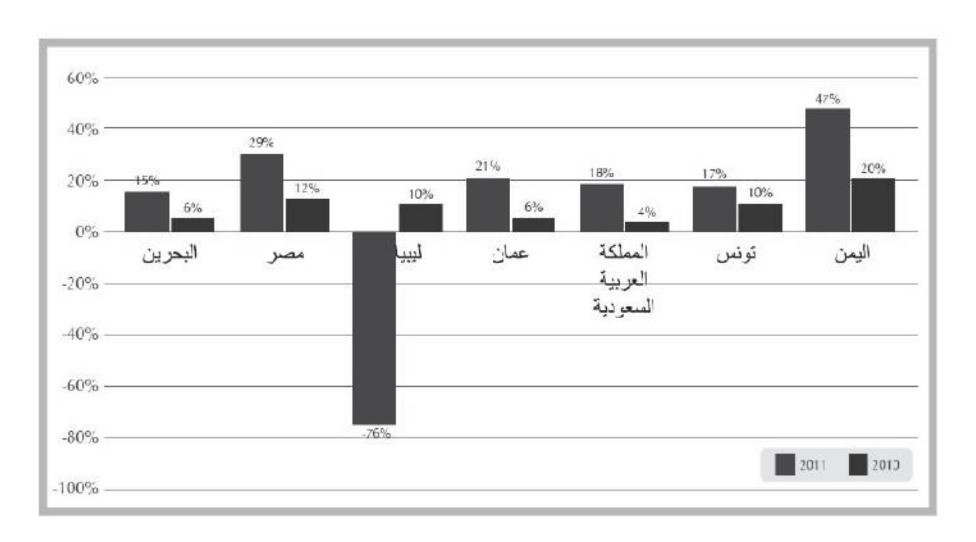
ويوضح نمو عدد مستخدمي الفيسبوك في أثناء احتجاجات 2011م مقارنة بالمدة نفسها من عام 2010م كما هو موضح في الشكل (2).

---

(1) المصدر نفسه, ص 9.

(2) درقاوي عبد القادر شريف, الفيسبوك في الوطن العربي: دراسة علمية لظاهرة المنظمات الافتراضية, مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية, العدد 1, لبنان, يناير / كانون الثاني, ص 83.

(3) تقرير الاعلام الاجتماعي العربي, مصدر سبق ذكره, ص 6.



شكل (2)

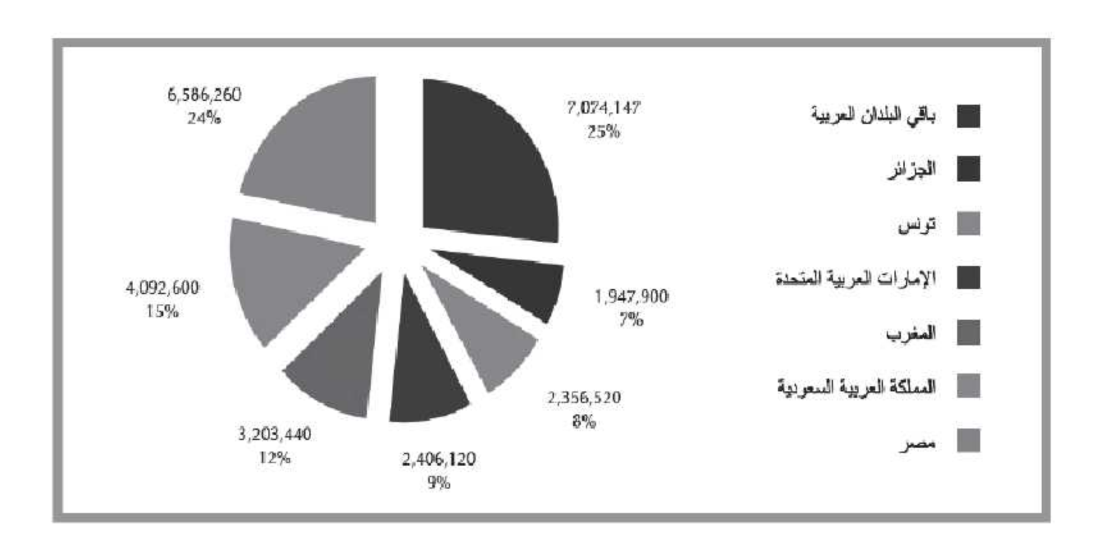
معدل النمو في عدد مستخدمي فيسبوك

في أثناء احتجاجات 2011 مقارنة بالمدة نفسها في 2010م

المصدر: تقرير الإعلام الاجتماعي العربي, الإعلام الاجتماعي والحراك المدني: تأثير فيسبوك وتويتر, الإصدار الثاني, كلية دبي للإدارة الحكومية, مايو / آيار 2011م, ص 5.

كما موضح في شكل (2) أن بعض البلدان العربية زاد معدل النمو فيها في استخدام الفيسبوك (Facebook) ما عدا ليبيا قل فيها وذلك للأسباب التي ذكرناها سابقاً.

أختلف عدد مستخدمي موقع الفيسبوك (Facebook) من حيث عدد المستخدمين في الوطن العربي ويتبين نسبة المستخدمين في الشكل (3).



شكل (3)

عدد مستخدمي الفيسبوك ونسبة المستخدمين في المنطقة العربية (ابريل / نيسان 2011م)

المصدر: تقرير الإعلام الاجتماعي العربي, الإعلام الاجتماعي والحراك المدني: تأثير فيسبوك وتويتر, الإصدار الثاني, كلية دبي للإدارة الحكومية, مايو / آيار 2011م, ص 12.

يتبـين مـن الشـكل (3) إن مصر تحتـل المركـز الأول مـن بـين الـدول العربيـة في اسـتخدام الفيسبوك إذ يبلغ عدد المستخدمين فيها لموقع الفيسـبوك بــ(260. 586. 6) مـن عـدد أجـمالي المستخدمين في المنطقة العربية من عام 2011 وتحتل المملكة العربيـة السـعودية المركـز الثـاني بعـد مصر بنسـبة (600. 092. 4) مسـتخدم, وتليهـا المغـرب بعـدد (440. 203. 3) مسـتخدم, وتليها الأمارات العربية المتحدة بــ (120. 406. 2) مسـتخدم, وتليهـا تـونس بــ(520. 356. 2)، وأخيراً الجزائر بـ(900. 947. 1), أما ليبيا فكانت من ضمن باقي الدول العربية الأخرى إذ يقدر عدد مستخدمي هذه الدول بأكملها بـ(147. 074. 7) مستخدم.

ثانياً: تويتر (Twitter)

شهد موقع تويتر نمواً كبيراً في العالم العربي ليصبح أداة قوية للتدوين المصغر والتي تستخدم في أغراض تتنوع بين التسويق, وتأييد المشاهير, وتجميع الاخبار ونشرها, وحتى الاغاثة في حالات الكوارث, فضلاً عن أغراض اخرى, وأرتفع عدد مستخدمي تويتر ليزيد على 200 مليون مستخدم من (صفوة) المستخدمين, ويصل عدد (التغريدات) (Tweets) إلى مليار رسالة أسبوعياً وقد أشارت بعض الدراسات الى أن 20.000 مستخدم من (صفوة) المستخدمين ينتجون حوالي 50% من رسائل التويت, ومن بين 200 مليون مستخدم يتميز 30 – 40 مليون مستخدم بالنشاط ما يعني معظم المعلومات الموجودة على تويتر تنتجها أقلية في حين تستخدم الغالبية تويتر لاستهلاك الأخبار ومتابعة الأحداث بوصفه مصدراً للأخبار[1]. وفقاً لإحصائيات تويتر الرسمية تبين ارتفاع عدد التغريدات في العالم العربي من نهاية الربع الأول من عام 2011م الى 155 مليون رسالة يومياً بعد أن كانت 55 مليون رسالة يومياً في نفس المدة تقريباً من عام 2010م مسجلاً زيادة يومية قدرها 41% من عدد التغريدات التي بثها كما أظهر الربع الأول من عام 2011م زيادة قدرها 50% في تسجيل الحسابات الشهرية الجديدة من طريق أجهزة الهواتف الجوالة و 52% في تسجيل الحسابات الجديدة في تويتر[2]. تم تقسيم اجمالي عدد المستخدمين النشطين في البلدان العربية البالغ عددها (22) دولة عربية فضلاً عن ايران وتركيا وإسرائيل[*] باستخدام واجهة برمجة تطبيقات تويتر (Twitter API)[**], وتم

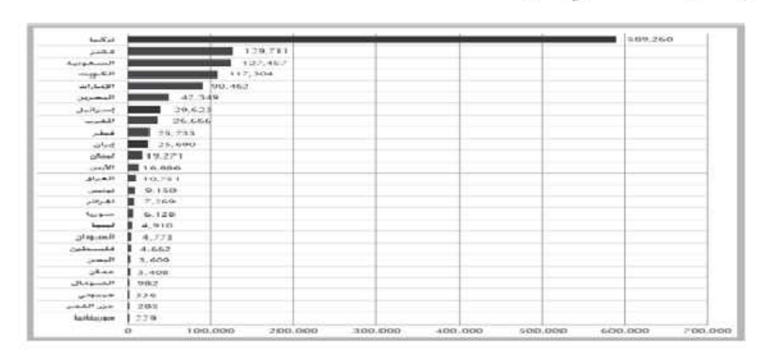
(1) تقرير الاعلام الاجتماعي العربي, مصدر سبق ذكره, ص 15.

(2) تقرير الاعلام الاجتماعي العربي,مصدر سبق ذكره, ص 15.

(*) إدراج إسرائيل ضمن الدول العربية لا يعني الاعتراف بها كدولة من الباحث ولكن تم وضعها, بسبب تحديد المنطقة الجغرافية العربية بأكملها فضلاً عن تركيا وايران بواجهة برمجة تطبيقات تويتر(Twitter API) واخذ المعلومات والنسب ضمن هذه المنطقة المحددة بالكامل.

(**) (Twitter API) طريقة للوصول إلى واجهات برمجة للتطبيقات تستطيع قراءة وكتابة البيانات في تويتر مثل الحساب والتغريدات الجديدة والبروفايل الخاص في تويتر والتعرف على صاحب الحساب ومعلومات عن المتابعين ويتم الاستفادة من هذه البرمجية في الحصول على المعلومات بطريقة عمل تطبيق على تويتر.

ادراج ايـران وتركيـا وإسرائيـل ضـمن هـذه الواجهـة البرمجيـة بوصـفهم مـن ضـمن المنطقـة الجغرافية العربية[1]. ويتبين في الشكل (4) عدد مستخدمي تويتر النشطين في المنطقـة العربيـة فضلاً عن الدول الثلاث التي ذكرناها أعلاه.



شكل (4)

متوسط عدد مستخدمي تويتر النشطين

في المنطقة العربية بالاضافة الى ايران وإسرائيل وتركيا في شهر سبتمبر / أيلول2011م

المصدر: تقرير الإعلام الاجتماعي العربي, دور الإعلام الاجتماعي في تمكين المرأة العربية, الإصدار الثالث, كلية دبي للإدارة الحكومية, بلا, ص 17.

قدر عدد مستخدمي تويتر النشـطين في المنطقـة العربيـة في شـهر سـبتمبر/أيلـول2011م بــ (652.333) مستخدم وقدر عدد التغريدات التي انتجها هؤلاء المسـتخدمون في الـوطن العـربي في سـبتمبر/ أيلـول 2011م بــ(36.889.500) تغريـدة وقـدر عـدد التغريـدات يوميـاً ب (1.229.650) تغريدة يومياً و (854) تغريدة كل دقيقة و(14) تغريدة تقريباً كل ثانية[2]. كـما يبين الجدول (1) عدد التغريدات وعدد مستخدمي تويتر في المنطقـة العربيـة خـلال سـبتمبر / أيلول 2011م فضلاً عن عدد السكان والانتشار في كل بلد.

---

(1) تقرير الاعلام الاجتماعي العربي, الاعلام الاجتماعي والحراك المدني: تأثير فيس بوك وتويتر, مصدر سبق ذكره, ص 15.

(2) تقرير الاعلام الاجتماعي العربي, دور الاعلام الاجتماعي في تمكين المرأة العربية, مصدر سبق ذكره, ص 17.

جدول(*) (1)

عدد التغريدات وعدد مستخدمي تويتر في المنطقة العربية خلال 2011م

(Number of Tweets and Twitter users in the Arab Region during September 2011)

Country	Estimated Number of Twitter Users (Avg. through September, 2011)	Population*	Twitter penetration (Avg. through September, 2011)	Estimated Twitter Volume (Avg. through September 30th, 2011)
Algeria	7,269	35,953,989	0.02%	273,000
Bahrain	42,349	1,234,596	3.43%	2,520,000
Comoros	285	706,622	0.04%	13,200
Djibouti	336	893,843	0.04%	19,800
Egypt	129,711	85,950,300	0.15%	6,000,000
Iraq	10,751	32,266,577	0.03%	450,000
Jordan	16,886	6,598,615	0.26%	630,000
Kuwait	117,304	3,484,881	3.37%	11,100,000
Lebanon	19,271	4,287,610	0.45%	720,000
Libya	4,910	6,670,928	0.07%	228,000
Mauritania	229	3,440,053	0.01%	7,500
Morocco	26,666	32,770,852	0.08%	780,000
Oman	3,408	3,103,580	0.11%	174,000
Palestine	4,662	4,542,824	0.10%	285,000
Qatar	25,733	1,699,435	1.51%	1,350,000
Saudi Arabia	127,457	27,136,979	0.47%	7,200,000
Somalia	982	9,605,189	0.01%	51,000
Sudan	4,773	44,103,535	0.01%	165,000
Syria	6,128	23,008,268	0.03%	450,000
Tunisia	9,150	10,476,355	0.09%	390,000
United Arab Emirates	90,462	8,260,000	1.10%	3,900,000
Yemen	3,609	24,943,950	0.01%	183,000

المصدر: Arab Social Media Report, Mohammed Bin Rashid School Of Government؛ متاح على الرابط الآتي: www. Arab Social Media Report.Com

(*) ملاحظة: الجدول (1) غير متوفر في تقرير الأعلام الاجتماعي العربي الإصدار الثالث الخاص بدور الأعلام الاجتماعي في تمكين المرأة العربية ومتوفر حصراً لأعضاء مجتمع تقرير الأعلام الاجتماعي العربي على موقع التقرير ولكن تم الحصول عليه من الباحث كونه عضو مسجل في مجتمع تقرير الأعلام الاجتماعي العربي على الإنترنت.

ثالثاً: اليوتيوب (YouTube)

بات موقع (يوتيوب) الوجهة المفضلة للعديد من المستخدمين على صعيد العالم لدرجة جعلته الوسيلة الترفيهية الأكثر تفضيلاً من التلفزيون, وغيره من أجهزة تشغيل الوسائط المنزلية, وذلك لما يضيفه الموقع من محتوى هائل في شتى المجالات, السياسية والاجتماعية والتعليمية والتثقيفية والترفيهية, واصبح في الآونة الأخيرة من الوسائل السريعة في نقل الخبر المصور من موقع حدوثه, واجمالي المشاهدات التي حققها يوتيوب عام 2011م بلغت ترليون مشاهدة[1]. وأجريت دراسة بحثية أجراها رواد التواصل الاجتماعي العرب شملت دول مجلس التعاون الخليجي واليمن ودول بلاد الشام والعراق وشمال أفريقيا شملت الدراسة اكثر من (7000) مستخدماً من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي وتم توزيعهم بشكل متساوٍ بين 18 دولة عربية[2]. سيتناول الكاتب نقطتان وهما أكثر وسيلة تواصل اجتماعي تفضيلاً حسب كل دولة (النسب المئوية لإجمالي المستخدمين الذين يفضلون يوتيوب في كل دولة) فضلاً عن إجمالي مستخدمي يوتيوب عبر التطبيق الخاص به في كل دولة.

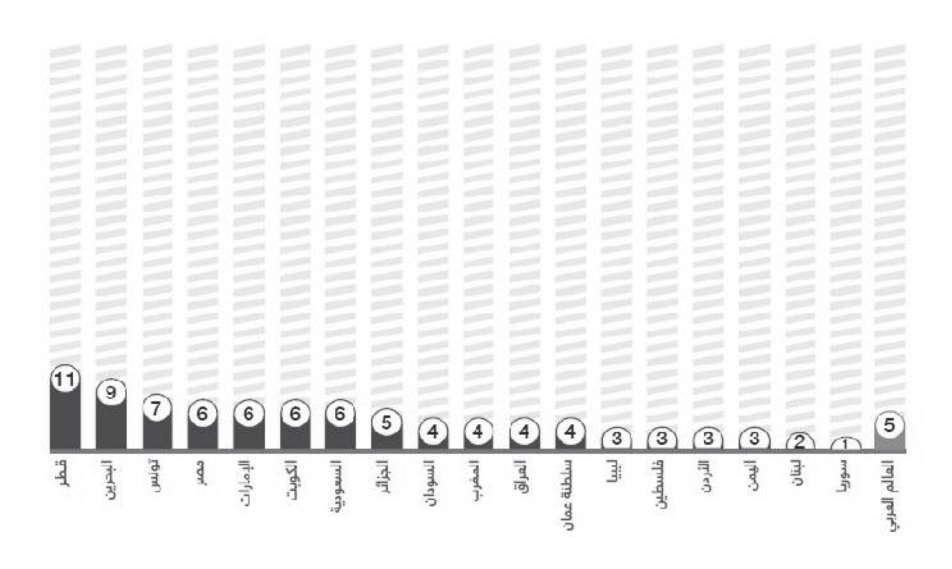
أ- أكثر وسيلة تواصل اجتماعي تفضيلاً حسب كل دولة (النسب المئوية لإجمالي المستخدمين الذين يفضلون يوتيوب في كل دولة):

كان معدل يوتيوب منخفضاً بالنسبة للمستخدمين الذين شملتهم الدراسة إذ يذكر 5% فقط من إجمالي المستخدمين إنهم يفضلون يوتيوب, وقد كانت أعلى معدلات للتفضيل في كل من قطر 11% والبحرين 9% على التوالي في حين أن يوتيوب لم يكن الوسيلة المفضلة لدى المستخدمين في سوريا كما موضح في الشكل (5)[3].

(1) أروى مؤيد محمد العاني, الوسائل المعاصرة بين الإيجابيات والسلبيات (فيس بوك Face book, تويتر Twitter, يوتيوب You Tube انموذجاً) مجلة كلية التربية الأساسية, العدد 97, الجامعة المستنصرية - كلية التربية الأساسية, 2017, ص 921- 922.

(2) قمة رواد التواصل الاجتماعي العرب, تقرير وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي, التقرير الأول, 2015, ص 1.

(3) قمة رواد التواصل الاجتماعي العرب, تقرير وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي, صدر سبق ذكره, ص 42.



شكل (5)

النسب المئوية لإجمالي المستخدمين الذين يفضلون يوتيوب في كل دولة:

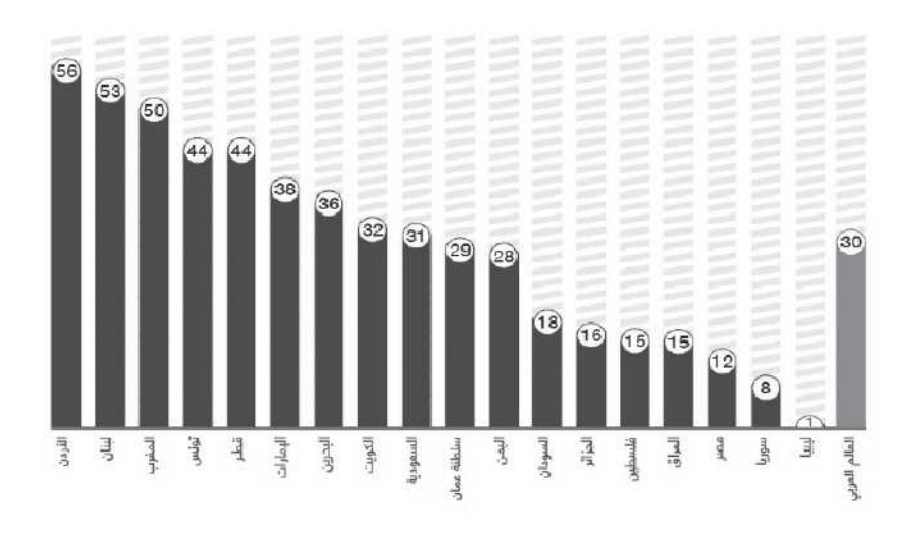
المصدر: قمة رواد التواصل الاجتماعي العرب, تقرير وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي, التقرير الأول, 2015, ص 42.

إن قلة عدد النسب الموجودة في الشكل أعلاه لا يعني عدم استخدام اليوتيوب في هذه الدول بل أن هناك وسائل تواصل اجتماعي أكثر تفضيلاً من يوتيوب كالفيسبوك وتويتر. وتشير الإحصائيات إلى أشتراك حوالي 2 من بين كل 5 مستخدمين لوسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي في يوتيوب[1].

(1) قمة رواد التواصل الاجتماعي العرب, تقرير وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي, مصدر سبق ذكره, ص 42.

ب- النسب المئوية لإجمالي مستخدمي يوتيوب عبر التطبيق الخاص به في كل دولة:

يقوم حوالي 30% من إجمالي مستخدمي يوتيوب من طريق التطبيق الخاص به وقد حقق المستخدمون في الأردن ولبنان أعلى معدلات الأستخدام عبر الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم 56% و 53% على التوالي, من جهة أخرى كان أدنى معدل للاستخدام في ليبيا 1% من النسب المئوية لإجمالي مستخدمي تطبيق يوتيوب كما هو موضح في الشكل (6)[1].



شكل (6)

النسبة المئوية لإجمالي المستخدمين الذين يستخدمون يوتيوب من طريق التطبيق الخاص به عبر الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر الخاص بهم.

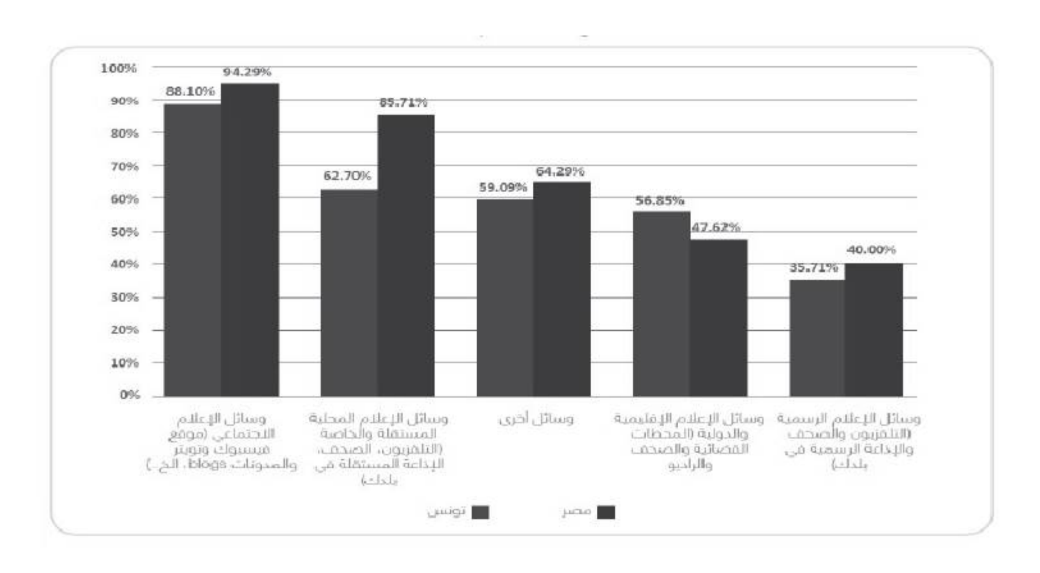
المصدر: قمة رواد التواصل الاجتماعي العرب, تقرير وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي, التقرير الأول, 2015, ص 43.

---

(1) قمة رواد التواصل الاجتماعي العرب, تقرير وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي, مصدر سبق ذكره, ص 43.

إن سبب هذا التفاوت بين الدول في استخدام اليوتيوب عبر التطبيق الخاص به هو أن موقع يوتيوب يختلف عن بقية مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك وتويتر) بأنه يسمح للمستخدم بالدخول إليه ومشاهدة المحتويات التي فيه عبر أي متصفح بدون التسجيل فيه ما عدا بعض المقاطع التي تتطلب التسجيل في الموقع لتحديد شرط العمر لمشاهدة بعض المحتويات غير متاحة للجميع, لذلك يتطلب التسجيل في الموقع لمشاهدتها وغالباً ما يتم التبليغ عليها من المستخدمين ويتم حذفها من الموقع.

يستنتج الكاتب مما سبق وحسب نسب الاستخدام في (مصر, تونس, ليبيا) أن هناك تفاوت في نسب مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك, تويتر, يوتيوب) في هذه الدول الثلاث من حيث نسب المستخدمين إذ لو جمعنا هذه الشبكات من ناحية نسبة المستخدمين نرى أن مصر تحتل الدولة الأولى ثم تليها تونس ومن ثم ليبيا وبالمقابل تبين أن هذه الشبكات (فيسبوك, تويتر, يوتيوب) أيضاً كان لها ترتيب حسب نسبة الاهمية أو الأكثر تفضيلاً في (مصر, تونس, ليبيا) كما ان شبكات التواصل الاجتماعي كانت المصدر الرئيس للأخبار حسب الشكل الآتي (7)



شكل (7)

مصادر الأخبار والمعلومات التي استخدمتها لمتابعة الاحداث التي وقعت في بلدك (مصر وتونس) في الربع الاول من عام 2011م

المصدر: نظرة على الإعلام الاجتماعي في العالم العربي,كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية, 2014, ص 15.

أما مضمون المنشورات فيتضح بصورة افضل من طريق الصحافة الإلكترونية التي اصبحت الرافد الذي يقدم الأخبار والتقارير التي تعتمد عليها غالباً شبكات التواصل الاجتماعي.

المطلب الثالث: الصحافة الإلكترونية

وجد الكاتب إن من الصعوبة التحدث عن عدد ونسبة مستخدمي الصحافة الإلكترونية في الوطن العربي بشكل عام وفي (مصر, تونس, ليبيا) بشكل خاص على العكس من شبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك, تويتر, يوتيوب), وذلك لان هذه الشبكات تعد شركات عالمية موحدة أي أن كل شبكة من هذه الشبكات تتمثل بانها شركة واحدة موحدة تضم عدد كبير من المستخدمين الموجودين داخلها ولذا ممكن الحصول على عدد المستخدمين في هذه المواقع أما الصحافة الإلكترونية فعلى العكس من ذلك, لأنها تمثل عدد كبير جداً من مواقع الويب التي يصعب إحصائها ولهذه سنتحدث في هذا المطلب عن عدة نقاط المتمثلة في أهم الصحف الإلكترونية العربية والعوامل التي أدت إلى استخدام الصحافة الإلكترونية وزيادة عدد مستخدميها ومعوقات الصحافة الإلكترونية فضلاً عن تأثير الصحافة الإلكترونية في الصحافة الورقية.

تنبغي الاشارة إلى أنه لا توجد مصادر وأرقام دقيقة حول عدد الصحف الإلكترونية في العالم العربي وحتى وأن وجدت فهي أرقام تقديرية نسبية[1].

(1) ابراهيم بعزيز, الصحافة الإلكترونية والتطبيقات الإعلامية الحديثة, مصدر سبق ذكره, ص 69.

أولاً: أهم الصحف الإلكترونية العربية:

1- صحيفة الأهرام المصرية www.ahram.org.eg:

تعد صحيفة الأهرام المصرية من أعرق وأشهر الصحف العربية انتشاراً, صدر العدد الأول منها في 5 اغسطس / آب 1876م أصدرها سليم وبشارة تقلا, والموقع الإلكتروني يشمل كل إصدارات مؤسسة الاهرام الصحفية (الأهرام – الأهرام المسائي – الأهرام الرياضي, لغة العصر.. الخ) والدخول إلى الإصدارات الخاصة بإصدارات المؤسسة يكون من طريق شبكات خاصة من الموقع الرئيس كما أن هذه الصحيفة تصدر بنسخة ورقية ايضاً, وبالموقع هناك تصنيفات فرعية للأبواب (مصر - الوطن العربي – العالم – تحقيقات وقضايأ– ملفات دولية.. الخ)[1].

2- صحيفة إيلاف www.elaph.com:

تعد من اوائل الصحف الإلكترونية العربية وقد صدرت من لندن في 21 مايو / آيار 2001م كما أنها من أكبر المواقع الإخبارية العربية وقد قفز ترتيب إيلاف على المستوى العالمي وزاد عدد زائريها منذ بداية عام 2005م لتحتل مكانة متقدمة بين المواقع الإعلامية العربية مما جعلها من المواقع الإعلامية المؤثرة في المنطقة العربية[2]. وتأسست هذه الصحيفة من طريق الصحفي السعودي عثمان العمير, وتتبنى قراءتها وجهة نظر ليبرالية لأخبار العالم في مجالات السياسة والاقتصاد والفن والرياضة وغيرها من المجالات ويكتب به عدد من الصحفيين العرب والأجانب مقالات لهم تنشر دورياً[3].

---

(1) خالد محمد غازي, الصحافة الإلكترونية العربية, الالتزام والانفلات في الخطاب والطرح, الطبعة الاولى, وكالة الصحافة العربية (ناشرون), جمهورية مصر العربية, 2016, ص 118.

(2) المصدر نفسه, ص 131.

(3) حسين سعدي الفتلاوي, مضامين وأشكال الأخبار في المواقع الإلكترونية (دراسة تحليلية لموقع إيلاف انموذجاً), مجلة آداب الكوفة, المجلد 1 العدد 28, جامعة الكوفة, 2016, ص 485.

3- صحيفة ميدل ايست أونلاين www.middle-east-online.com:

تعد ميدل ايست من أكبر المواقع الأخبارية العربية إذ يبلغ عدد زوار الموقع 275 ألف زائر يومياً ومكان صدورها من لندن ويضم العديد من الأبواب: بوابات عربية وفيها 21 بوابة للدول العربية تحتوي كل بوابة على أهم اخبار الدولة فضلاً عن البواب العالمي الذي يشمل أخبار سياسية واقتصادية وآخر الدراسات والابحاث في شتى إنحاء العالم[1].

ثانياً: العوامل التي أدت إلى استخدام الصحافة الإلكترونية وزيادة عدد مستخدميها:

1- تسمح الصحيفة الإلكترونية للمستخدمين بأنتقاء ما يريدون, الأمر الذي يضاعف من تأثيراتهم الشخصية بما يسمىPresentation Selective Sells) أي أن المستخدمين هم الذين يقومون بأنفسهم بأختيار نوعية الموضوعات التي يتعرضون لها على الشبكة[2].

2- الصحف الإلكترونية تتيح لمستخدميها وصلات وروابط مع نصوص ومواد إعلامية أخرى, قد تكون نصاً أو رسماً أو خريطة أو مادة مسموعة ومرئية فالقارئ يتبع الخبر كما يريد ويسترجع المعلومات أكثر من مرة من طريق الروابط الفائقة وفقاً لما يتفق مع اهتماماته وهو ما يؤدي في النهاية إلى زيادة درجة ثراء الوسيلة وقدرتها على تقديم خدمات إضافية متميزة لمستخدميها يصعب ان تقدمها الصحف التقليدية المطبوعة[3].

---

(1) خالد محمد غازي, مصدر سبق ذكره, ص 133.

(2) رحاب الداخلي وآخرون, الصحافة الإلكترونية في وسائل الإعلام من النادي الى الإنترنت, الطبعة الأولى, دار الفكر العربي, القاهرة, 2009, ص 220.

(3)رحاب الداخلي وآخرون, مصدر سبق ذكره, ص 219.

3- قلة التكلفة المالية التي يتحملها المستخدمين مقارنة بالصحافة التقليدية فمن طريق الأشتراك في خدمة الإنترنت تستطيع تصفح الصحف والمجلات كافة التي تمتلك مواقع الكترونية في حين أنه من الصعوبة بمكان إن تشترك في هذه المطبوعات كافة أو تقتنيها[1].

4- تعد الصحافة الإلكترونية وسيلة أتصال متدفقة فهي لا تحتاج إلى عمليات معقدة حتى تصبح متاحة للقراء مثل الصحافة المطبوعة ومن ثم فان التعديل والتحديث في محتوى الصحيفة الإلكترونية يتم بشكل مستمر بحيث يمكن أن تحقق الصحيفة سبقاً خبرياً قبل وسائل الإعلام الأخرى, وهوما يدفع القارئ إلى زيارة موقع الصحيفة الإلكترونية أكثر من مرة في اليوم الواحد حتى يطلع على أخر المستجدات والأحداث[2].

5- إزدياد حركة الثقافة والتعليم والرغبة في المعرفة ألقى بالأهتمام على الصحافة الإلكترونية وأصبحت أداة لوضع الحقائق على تكوين رأي عام قوي تجاه المشكلات والمطالب العامة[3].

6- تتيح الصحيفة الإلكترونية قدراً كبيراً من التفاعلية بين القارئ والصحيفة فالقارئ يمكن أن يختار المدى المعلوماتي الذي يحتاج أن يصل اليه ومن ثم فالصحيفة الإلكترونية يمكن أن ترضي مستويات مختلفة من القراء[4].

---

(1) علي عبد الفتاح كنعان, مصدر سبق ذكره, ص ص 240-241.

(2) أشرف فهمي خوخة, استراتيجيات الدعاية والحملات الإعلانية, دار المعرفة الجامعية, جمهورية مصر العربية, 2015, ص 91.

(3) جمال عسكر مضحي, تأثير الصحافة الإلكترونية على مستقبل الصحافة الورقية, مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية, الإصدار 16 العدد 2, جامعة تكريت, 2009, ص 532.

(4) أشرف فهمي خوخة, مصدر سبق ذكره, ص 91.

ثالثاً: معوقات الصحافة الإلكترونية (المعوقات التي تواجه مستخدمي الصحافة الإلكترونية التي من الممكن أن تقلل عدد المستخدمين):

هناك عدد من المعوقات التي تسهم في تقليل أو تقليص استخدام الصحافة الإلكترونية **وهذه المعوقات هي**[1]:

1- قلة عدد المستخدمين العرب لشبكة الإنترنت (ومثال على ذلك ليبيا كما أشرنا في المبحث السابق) مما يقلل من اندفاع الناشرين العرب لزيادة مساهمتهم في النشر الإلكتروني.

2- عدم تحديث الموقع الإلكتروني الخاص بالصحيفة الإلكترونية.

3- التأثير النفسي والصحي الناتج عن وجود ملفات طويلة دون داع, مما يحد من الأستمرارية والمتابعة لبعض الفئات على الأقل, ويضم إلى هذا مسألة التعارض بين حجم الملفات وحاجات القراء في بعض الأحيان[2].

4- عدم دعم حرية المعارضة من السلطات الحكومية في بعض الدول العربية وتملك قدرات على مراقبة ما ينشر ويكتب إذ تستخدم هذه الدول الوسائل التكنولوجية من أجل منع المواقع على الإنترنت.

5- عدم خضوعها للرقابة في ظل غياب الأنظمة واللوائح والقوانين التي تنظمها فلا يوجد تشريعات تحكم عمل الصحافة الإلكترونية ولا يوجد

---

(1) عبد الرزاق محمد احمد الدليمي, اشكاليات تكنولوجيا الاتصال الحديثة على الصحافة (بحث استطلاعي نحو تأثير التكنولوجيا الحديثة على الصحافة), المجلة العراقية للمعلومات, المجلد 11 - العدد 1-2, المجلة العراقية للمكاتب والمعلومات, 2010, ص 29.

(2) خالد محمد غازي, مصدر سبق ذكره, ص 299.

تراخيص ممنوحة لهذه الصحف حتى يمكن السيطرة عليها ومحاسبتها في حال تجاوزها[1].

6- غياب الإطار القانوني والمهني الذي ينظم عمل الصحفيين في المجالات الإلكترونية ويحفظ حقوقهم فلا توجد نقابات مهنية لهم كما لا يسمح بضمهم لنقابات الصحفيين[2].

رابعاً: تأثير الصحافة الإلكترونية على الصحافة الورقية

إن التكنولوجيا المعلوماتية الأتصالية الجديدة لا تلغي وسائل الاتصال القديمة ولكن تطورها, فكل تكنولوجيا إتصالية جديدة جاءت لتطوير تكنولوجيات سابقة تقليدية فعلى مستوى الأتصال الجماهيري كانت الوسائل التقليدية هي الجريدة, الراديو, التلفزيون, الفيلم السينمائي, الكتب, لوحات العرض في حين إن المستحدثات التكنولوجيات الراهنة الإذاعة الدولية وأنظمة المعلومات الرقمية والإعلام الإلكتروني والنشر الإلكتروني والكتاب الإلكتروني والصحافة الإلكترونية[3].

---

(1) علي عبد الفتاح كنعان, مصدر سبق ذكره, ص 240.

(2) المصدر نفسه, ص 240.

(3) بشرى حسين محمد الحمداني, انعكاسات التكنولوجيا الحديثة على الصحافة, مجلة الدراسات التاريخية والحضارية, المجلد – العدد 11, الجامعة الاسلامية – كلية الاعلام, 2012, ص ص 163-165.

وبدأ تأثير الصحف الإلكترونية في مقابل الورقية عند زيادة عدد الزائرين للصحافة الإلكترونية واعتمادهم عليها في التعرف على الأحداث اللحظية التي تقع ليس في موقعهم فحسب وإنما في مختلف دول العالم[1].

وهذا الأزدياد المطرد في الأعتماد على الصحافة الإلكترونية وأتساع قاعدتها الجماهيرية أدى بدوره إلى تنوع أشكالها ووسائلها وظهور الكثير من المؤشرات الإيجابية الدالة على تنامي قوتها وتأثيرها, حتى باتت الصحافة الإلكترونية احدى القنوات الفعالة التي لا يمكن الأستغناء عنها لدى بعض مما دفع الكثير من المعنيين والمختصين والقراء على حد سواء إلى القول بزوال الصحافة الورقية التقليدية[2].

إن وسائل الإعلام التقليدية ومن بينها الصحف الورقية لا تتيح فرصاً كبيرة للجمهور التقليدي للمشاركة في إنتاج المضمون وتبادل الرسائل الإعلامية كما أن النقاش في هذه الوسائل يكون مقصوراً على الصفوة السياسية والثقافية.

في حين أن الصحافة الإلكترونية الفورية تتيح للمستخدمين مزيداً من التفاعلية ومزيداً من الخيارات الأتصالية وتتيح لهم زيداً من التحكم في المعلومات وتساعد في ربطهم ببعضهم بعض من طريق لوحة النشر الإلكترونية أو ربطهم بالمحررين من طريق البريد الإلكتروني والأدوات التفاعلية الأخرى التي تتيحها هذه الصحف[3].

---

(1) علي عبد الفتاح كنعان, مصدر سبق ذكره, ص 238.

(2) المصدر نفسه, ص 239.

(3) رحاب الداخلي وآخرون, مصدر سبق ذكره, ص 220.

يستنتج الكاتب مما سبق ووفقاً لمعطيات تحليل مضمون البيئة السياسية في الدول الثلاث مصر, تونس, ليبيا (طبيعة الأنظمة السياسية ابان التغيير والعوامل الموضوعية للتغيير السياسي) والبيئة المعلوماتية المتضمنة وسائل المعلوماتية (شبكات التواصل الاجتماعي كفيسبوك وتويتر ويوتيوب فضلاً عن الصحافة الإلكترونية) إن هناك بيئة سياسية غير ديمقراطية في الدول المذكورة أعلاه فضلاً عن تصاعد نسب مستخدمي وسائل المعلوماتية في مصر وتونس على العكس من ليبيا التي كانت نسب هذه الوسائل فيها منخفضة لعدة اسباب سنوضحها في الفصل التالي, ولوحظ تصاعد نسب المستخدمين في مصر وتونس في نهاية عام 2010م وبداية عام 2011م يعطي تساؤلات عن سبب زيادة نسب المستخدمين وسبب لجوء المواطنين في مصر وتونس إلى تلك الوسائل.

الفصل الثالث

وسائل المعلوماتية وأثرها

في التغيير السياسي (مصر, تونس, ليبيا)

إن وسـائل المعلوماتيـة (شـبكات التواصـل الاجتماعـي والصـحافة الإلكترونية) كان لها أثـراً بـارزاً ومهـماً في مرحلـة التغيـير السـياسي التـي حدثت في مصر وتـونس عـلى العكـس مـن ليبيـا التـي كانـت فيهـا هـذه الوسائل غائبة في مرحلة التغيير, وذلك نتيجة لعدة عوامـل سنوضـحها في هـذا الفصـل كـما سنوضـح كيفيـة الأثـر المهـم الـذي مارسـته وسـائل المعلوماتية في مرحلة التغيير السياسي في كلا من مصر وتونس.

المبحث الأول: وسائل المعلوماتية وأثرها في التغيير السياسي في مصر

سنتناول في هذا المبحث وسائل المعلوماتية وأثرها في التغيير السياسي (شبكات التواصل الاجتماعي والصحافة الإلكترونية) في عملية التغيير السياسي في مصر عام 2011م.

المطلب الأول: شبكات التواصل الاجتماعي (الفيسبوك, تويتر, يوتيوب)

إن العامل المهم في نجاح الثورة المصرية هو التنظيم والتعبئة والتواصل بين القيادات الميدانية والفئات المشاركة في الحملة الاحتجاجية, كما أن شبكات التواصل الاجتماعي (الفيسبوك, تويتر, يوتيوب) أدت دوراً مركزياً في التنظيم والتعبئة ومن ثم الى التغيير خاصة في مواجهة تكتيكات السلطة, وفي صد محاولاتها لقمع الاحتجاجات, وفي ظل وجود الطاقة التواصلية الموجودة عند مستخدمي هذه الشبكات والتي تستطيع ان تقوم بالتغيير, وهذه الثقافة التواصلية مكنت وحصنت الثقة بالنفس, على النقيض من ثقافة الهزيمة[1]. ومن ثم أن الدور المنظم والمحرك والمحفز والموجه الذي قامت به شبكات التواصل الاجتماعي جعلها تبرز كلاعب أساسي في مفاصل المعترك السياسي المصري[2].

إن شبكات التواصل الاجتماعي (الفيسبوك, تويتر, يوتيوب) كان لها اثرها في عملية التغيير السياسي في مصر **عن طريق مراحل عدة هي:**

---

(1) زياد حافظ, ثورة يناير / كانون الثاني في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل, مجلة المستقبل العربي, العدد 385, بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية, 2011, ص 74.

(2) يوسف أزروال وليلى العجال, دور الاعلام الجديد في صناعة التغيير السياسي بالوطن العربي (شبكات التواصل الاجتماعي في التجربة التونسية والمصرية أنموذجاً), مجلة العلوم الاجتماعية, العدد 5, المانيا- برلين المركز الديمقراطي العربي للدراسات الأستراتيجية والاقتصادية, 2017, ص 77.

أولاً: التنظيم

بدأت ثورة 25 يناير من طريق شبكات التواصل الاجتماعي (الفيسبوك, تويتر, يوتيوب) إذ أن هناك شبه اجماع على الاثر الحيوي الذي مارسته هذه الشبكات في تنظيم وقائع وأحداث الثورة, حتى أنه يمكن القول انه بدون هذه الشبكات ما كان يمكن للثورة المصرية أن تنجح, وبدأت الأحداث الفعلية لثورة 25 يناير في يوم الثلاثاء 25 يناير / كانون الثاني 2011م الموافق عيد الشرطة المصرية, إذ خرج الألاف بعد دعوة إلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي "إلى ميدان التحرير بوسط العاصمة بالتزامن مع حركات احتجاجية في المحافظات الأخرى للمطالبة برحيل النظام بدوي هتاف غير مألوف على مسامع المصريين "الشعب يريد اسقاط النظام""[1].

وبدأ تنظيم الثورة المصرية عبر صفحات الفيسبوك وتويتر فضلاً عن قنوات اليوتيوب, ومن أهم هذه الصفحات والقنوات هي:

1- صفحة كلنا خالد سعيد: وهي ابرز الصفحات التي استخدمت كمصدر لتنظيم ثورة 25 يناير وتم أنشاءها من قبل وائل غنيم[*], وكانت صفحة (كلنا خالد سعيد) تكشف عن الانتهاكات المرتكبة بموجب قانون الطوارئ, وكان دور هذه الصفحة ايضاً نشر المعلومات والتحفيز على تنظيم السلوك الذي يؤدي الى المشاركة النشطة والتواصل مع الشبكات الأخرى, وكان وفاة الشاب خالد سعيد[**] على يد الشرطة هو المحفز الذي قاد وائل غنيم إلى أنشاء الصفحة,

---

(1) فتحي شمس الدين, شبكات التواصل الاجتماعي والتحول الديمقراطي في مصر, الطبعة الأولى, دار النهضة العربية, القاهرة, 2013, ص 235.

(*) وائل غنيم: هو شاب مصري في الثلاثين من العمر, تخرج من كلية الهندسة جامعة القاهرة وحصل على الماجستير في ادارة الاعمال من الجامعة الأمريكية, ويعمل مديراً اقليمياً لشركة كوكل, وهو المسؤول عن تسويق منتجاتها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعن تعريب منتجاتها وتطويرها- ينظر الى: بهاء الأمير, اليهود والماسون في ثورات العرب, الطبعة الأولى, مكتبة النافذ, الجزيرة, 2014, ص 53.

(**) خالد سعيد: هو شاب مصري اعتقله مخبران من قسم شرطة سيدي جابر في يوم السادس من يونيو سنة 2010 إذ تعرض الى الضرب والتعذيب من الشرطة المصرية حتى توفي بين أيديهما- ينظر الى: المصدر نفسه, ص 53.

واصبح خالد سعيد صورة جديدة للحراك ضد نظام مبارك كما أن العديد من المصريين كانوا يعانون من الأحباط الجماعي فكانت الصفحة تستخدم كمكان للتعبير عن التسلط والمظالم التي يتعرضون اليها من الحكومة, وقد وضع الجماهير في شبكات التواصل الاجتماعي وسم (هاش تاج) (كلنا خالد سعيد) ونشر هذا (الهاش تاج) في الشبكات الاجتماعية كفيسبوك وتويتر[1].

2- **صفحة حركة شباب 6 أبريل:** سميت هذه الصفحة باسم صفحة حركة شباب 6 ابريل وهي حركة معارضة ظهرت عام 2008م عقب إضراب شهدته مصر للتضامن مع عمال غزل المحلة, وأنضم اليها العديد من المثقفين والمدونين وناشطي الإنترنت وانتشرت فكرة الأضراب تحت شعار (خليك في البيت), وتضم هذه الجماعة شباب من مختلف الأعمار والأتجاهات هدفها إحداث عمل جماعي يساهم به الجميع للوصول إلى مستقبل ديمقراطي[2].

3- **صفحة قبيلة (Qabila):** ظهرت هذه الصفحة عبر مبادرة شبابية سميت بمبادرة قبيلة (Qabila) وتشكلت هذه المبادرة بناءاً على اقتراح من (أحمد فتح الباب) وهو احد الاعضاء المؤسسين للصفحة وبدأت قبل ثورة 25 يناير بـ(6) أشهر بـ(11) عضواً مؤسساً معظمهم من الشباب ثم ازداد الرقم ليصل إلى (12) عضواً, ثم وصل الرقم إلى (15) عضواً مؤسساً كما أن هذه الصفحة لديها قناة على اليوتيوب ايضاً لمشاركة مقاطع الفيديو وبدأت المبادرة تعمل في مجال فيديوهات اليوتيوب كما تعمل في تقديم مواد ذات صلة بالتوعية السياسية مثل سلسلة دليل المواطن لفهم السياسة[3].

---

(1) Brian L.mayer, Modern social media and social revolutions, master thesis, Methodist university, 2011, p 81.

(2) منى محود علي, من ثورة الاتصال الى ثورة التغيير رؤية تكنو-اجتماعية لأحداث مصر 2011, المجلة السياسية والدولية, الجامعة المستنصرية, 2012, ص 196.

(3) حبيبة محسن ونوران أحمد, المشاركة السياسية غير التقليدية لجيل الشباب في مصر: بين الالتفاف على النظام القمعي ومواجهته, في مجموعة مؤلفين (جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي الى الثورة), الطبعة الأولى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2013, ص117.

4- قناة الناشطة أسماء محفوظ على اليوتيوب: كانت الناشطة السياسية أسماء محفوظ تطلق الدعوات إلى التظاهر عبر قناتها على اليوتيوب لحث الشباب على الخروج للتظاهر والتغيير[1].

لقد شكلت هذه الصفحات والقنوات الموجودة في شبكات التواصل الاجتماعي (الفيسبوك, تويتر, يوتيوب) أثراً مهماً في التنظيم والادارة والمتابعة لثورة 25 يناير التي قامت بها الجماهير وتنظيم سلوكيات وتحرك المشاركين من الشباب وجميع طوائف الشعب, كما كان لها الدور في التهيئة المعنوية والنفسية للمشاركين للتقدم والتحرك لمواجهة أي صعوبات من أجل تحقيق الهدف والتأكيد على قوة التحمل والصبر وهذه من العوامل المهمة في نجاح الثورة وهو الأمر الذي كان يتم بصفة مستمرة عبر شبكات التواصل الاجتماعي[2].

كما أدرك الشباب المصري أهمية هذه الشبكات في تسهيل عملية التواصل والتفاعل التي تتسم خارج وداخل البلاد إذ إن هذه الشبكات توفر عدداً من المميزات مثل السرعة والدقة والأمان في تبادل الآراء مما ساهم في تخطي المعوقات الأمنية والجغرافية التي تحول دون تحقيق الأهداف في التواصل على أكمل وجه[3].

---

(1) نرمين سيد وأخرون, الاعلام الجديد وفرص التحول الديمقراطي في الانظمة السلطوية دراسة في رؤى وممارسات الشباب الناشط سياسياً بالتطبيق على مصر أنموذجاً, في مجموعة مؤلفين (الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات, مصدر سبق ذكره, ص 275.

(2) فتحي شمس الدين, مصدر سبق ذكره, ص 76.

(3) المصدر نفسه, ص 273.

ثانياً: التعبئة والتحشيد:

مارست شبكات التواصل الاجتماعي أثراً مهماً في التعبئة والتحشيد للثورة إذ استطاع الشباب وعبر هذه الشبكات تحشيد الأفراد وتجميعهم نحو الأفكار الثورية, ففي اليوم الخامس عشر من يناير/ كانون الثاني أقترح مدير (أدمن) صفحة (كلنا خالد سعيد) نزول الجماهير للشارع يوم 25 يناير/ كانون الثاني الموافق عيد الشرطة, وكتب على الصفحة (النهاردة يوم 25 يناير هو عيد الشرطة يوم أجازه رسمية.. لو نزلنا 100 ألف واحد في القاهرة محدش هيقف قصادنا.. يا ترى نقدر) وجاءت التعليقات بالإيجاب والموافقة من عدد كبير من الشباب تتجاوز المائة ألف شاب[1].

ولقد نجحت هذه الدعوات وبذلك تحولت شبكات التواصل الاجتماعي إلى منبر تعلن من طريقه المواقف الأحتجاجية وتعبئة الأنصار والمؤيدين بالعديد من القضايا السياسية والاجتماعية واستطاعت بذلك تحقيق ما عجزت عنه الأحزاب السياسية طوال عقود طويلة لا سيما على صعيد تحريك الجماهير وإنزالهم إلى الشارع[2].

كما وجهت صفحات فيسبوك وتويتر عدة نداءات للجماهير لحثهم على المشاركة والنزول إلى الشارع وأهم هذه النداءات هي (سيب الصفحة وأنزل)[3].

وبذلك ادت شبكات التواصل الاجتماعي أثراً مميزاً بالتعبئة الجماهيرية المتصاعدة من خلال الدعوات الى مسيرات وتظاهرات ونشر الاخبار التي من شأنها أن تزرع الامل في نفوس الجماهير لاستكمال مسيرة الثورة المصرية[4].

---

(1) رضا امين, الاعلام الجديد, الطبعة الأولى, دار الفجر للنشر والتوزيع, القاهرة - مصر, 2015, ص 125.

(2) مصعب حسام الدين قتلوني, ثورات الفيسبوك (مستقبل وسائل التواصل الاجتماعي في التغيير), الطبعة الأولى, شركة المطبوعات للنشر والتوزيع, بيروت - لبنان, 2014, ص 180.

(3) منى محمود علي, مصدر سبق ذكره, ص 197.

(4) رضا امين, الاعلام الجديد, مصدر سبق ذكره, ص 126.

ربما تكون المواطنة الفردية الفاعلة غير منسقة وعشوائية من وقت الى أخر لكن عندما تقترن بالتعبئة **فأنها توفر عدة مميزات أهمها**[1]:

1- تمكن من تبادل المعلومات بشكل سريع فيما بين الناشطين الذين تمكنوا من الاتصال عبر شبكات التواصل الاجتماعي وبناء نقاط التقاء وانشطة للقيام بها في وقت حقيقي دون أي تأجيل.

2- تمكن في قدرة الناشطين على مواجهة الدعاية التي يقوم بها النظام, خاصة فيما يتعلق بالأخبار الخارجية, فسمحت شبكات التواصل الاجتماعي بأنبثاق الخطابات المضادة وأنتشارها, وتقويض إحتكار الحقيقة التي أعتمد عليها النظام.

3- توحيد الرأي العام الذي يمكن من الأنتشار السريع للأفكار وسبل التعبئة.

خرجت الجماهير إلى ميدان التحرير في يوم عيد الشرطة في الخامس والعشرين من شهر يناير / كانون الثاني 2011م, وبذلك بدأت شرارة التغيير التي انطلقت عبر شبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك, تويتر, يوتيوب) إذ ساهمت هذه الشبكات في اشعال الثورة ومتابعة أحداثها, فقد ساهم موقع (فيسبوك) بشكل كبير في هذه المرحلة (التعبئة والتحشيد) فضلاً عن موقع (تويتر) الذي استخدمه الشباب المُسيس وغير المُسيس بتغريداتهم (Tweets) كما ساهم موقع (يوتيوب) ايضاً وعبر قنواته التي أنشأتها الجماهير في نشر مقاطع فيديو لحالات التعذيب التي أفضت الى الموت [2].

---

(1) فرانشسكو كافاتورنا وآخرون, الربيع العربي: يقظة المجتمع المدني (لمحة عامة), في مجموعة مؤلفين (الكتاب السنوي للبحر الابيض المتوسط IEMed), دار فضاءات للنشر والتوزيع, عمان - الاردن, 2014, ص 81.

(2) نرمين سيد وأخرون, مصدر سبق ذكره, ص ص 261-262.

ولم يقتصر دور اليوتيوب على مرحلة التنظيم فقط بل كان له دور في مرحلة التعبئة والتحشيد وفي أثناء نزول الجماهير الى ساحات الاحتجاج ايضاً **وذلك عبر عدة نقاط وهي**[1]:

1- أدت قنوات اليوتيوب دوراً مهماً في توثيق الأحداث اليومية للثورة ودعمها عبر الحقائق والادلة الملموسة, إذ نُزلت مقاطع الفيديو من النشطاء الذين سجلوا الأحداث باستخدام الهواتف النقالة وسجلوا كل الانتهاكات التي قامت بها عناصر الشرطة ضد المتظاهرين كما للموقع الاهمية القصوى في إظهار الأخبار للعالم بما يحدث فعلاً في مصر.

2- مثلت وسيلة مهمة للتعبئة السياسية ومثال ذلك الفيديو الذي نشرته الناشطة في حركة (6 أبريل) (أسماء محفوظ) والتي دعت فيه الجماهير للاحتجاج مما ساعد على تحفيز الاحتجاجات في مصر.

3- ساهمت في كسر إحتكار وسائل الإعلام الحكومية وهيمنتها على التغطية الإعلامية والتي تسيطر عليها الدولة عبر عرض وتوثيق ما يحدث حقاً في مصر.

وبذلك كان لجهود الشباب في توظيف شبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك, تويتر, يوتيوب) الأثر الكبير في تشجيع الشعب في عموم مصر على التحرك والتعبئة والتحشيد في اتجاه التظاهر في انحاء مصر كلها, وليس بمستغرب ان يطلق على الثورة المصرية اسم (ثورة الشباب) أو ثورة (الفيسبوك) أو ثورة (الشبكات الاجتماعية) استناداً إلى الفاعل الرئيسي للثورة والوسيلة الحاسمة فيها, فقد استطاع الشباب ان يحرك الشعب ويساهم في تعبئة التظاهر حتى الثورة والتغيير[2].

(1) ahmad M.shehabat, arab 2.0 revolution: investigating social media networks during wares of the Egyptian political uprisings that occur between 2011, 2012 and 2013, master thesis, university of western Sydney, 2015, p.p 124-125.

(2) جمال علي زهران وآخرون, الاتجاهات المناطقة وعلاقتها بالمركز ابان ثورة 25 يناير / كانون الثاني في مصر, في مجموعة مؤلفين (الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات), مصدر سبق ذكره, ص 155.

ثالثاً: التغطية الإعلامية للثورة (إعلام المواطن):

من أدوار شبكات التواصل الاجتماعي في الثورة المصرية إنها اصبحت مصدراً للأخبار, وذلك عبر التغطية الإعلامية التي تقدمها عن احداث الثورة من أرض الواقع من حيث كتابة النصوص وتحميل مقاطع الفيديو مباشرة وحتى اصبحت مصدراً لتغذية وسائل الإعلام بالمعلومات وأشرطة الفيديو, واستخدمت وسائل الإعلام النقاشات عبر فيسبوك وتويتر واليوتيوب كمصدر للمعلومات في ذروة الاحتجاجات ومثال ذلك اعتماد قناة الجزيرة على مستخدمي تويتر لتغطية حقيقة الأحداث[1].

وهذا أدى إلى ظهور ما يعرف في ادبيات العلوم الاجتماعية بظاهرة إعلام المواطن (Citizen Journalism) وذلك بفضل الطبيعة التفاعلية التي تتميز بها هذه الشبكات إذ مكنت مستخدمي الشبكات من أن يكونوا بمثابة منتجين للمحتوى الإعلامي (نص - صوت - صورة فيديو) فضلاً عن ما قدمته هذه الشبكات من إمكانية التحكم المواد الإعلامية التي يرغب المستخدم في نشرها كما برزت هذه الشبكات لتكون بديلاً عن الإعلام التقليدي وتستخدم لغة نقدية تختلف جذرياً عن الخطاب السياسي الذي يستخدم من غالبية جماعات المعارضة ووسائل إعلامها الموجودة في الواقع التقليدي[2].

(1) نسرين عجب, مصدر سبق ذكره, ص 36.

(2) اسلام حجازي, الثقافة الافتراضية وتحولات المجال العام السياسي (ظاهرة الفيسبوك في مصر نموذجاً), قضايا, المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية, ص 26.

المطلب الثاني: الصحافة الإلكترونية:

سنتناول في هذا المطلب أثر الصحافة الإلكترونية في عملية التغيير السياسي الذي حدث في مصر عام 2011م ويبرز هذا الأثر عبر عدة نقاط وهي التمهيد والتهيئة لعملية التغيير والتواصل الآني الذي حققته الصحافة الإلكترونية مع الجماهير, فضلاً عن التداخل والتشبيك بين الصحافة الإلكترونية مع شبكات التواصل الاجتماعي والقنوات الإعلامية.

تزامناً مع الأحتجاجات المصرية التي اندلعت مطلع عام 2011م, وجدت الصحافة الإلكترونية مناخاً مناسباً للتطور والأنتشار في البيئة الإعلامية والسياسية المصرية, إذ تنامت بشكل كبير وازداد مستعمليها بشكل كبير وهذا راجع في الأساس إلى أن غالبية وسائل الإعلام المصرية مملوكة من الحكومة, ما جعل الافراد يلجأون الى هذه الوسيلة الاتصالية كوسيلة بديلة لإيصال أصواتهم إلى العالم ولنقل ما يعيشونه من واقع مرير في ظل التعتيم الإعلامي الذي تمارسه وسائل الإعلام والصورة المزيفة التي تم اصطناعها من الإعلام الحكومي[1].

فقد عززت اصدارات المعارضة السياسية الإلكترونية المتمثلة في الصحافة الإلكترونية أبان عملية التغيير في مصر العديد من الإصدارات الإلكترونية من الصحف الورقية الخاصة ومساهمتها في عملية التغيير السياسي **ومن هذه الصحف الإلكترونية هي**[2]:

---

(1) ابراهيم صابر عبد العزيز دور تكنولوجيا الاتصال في الحراك الشعبي العربي (دراسة وصفية), مجلة الدراسات التاريخية والحضارية, العدد 23, كلية التربية - جامعة تكريت, 2016, ص ص 272-273.

(2) علاء الشامي وآخرون, المعارضة الإلكترونية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي في العالم العربي (الثورة المصرية نموذجاً), في مجموعة مؤلفين (الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات), مصدر سبق ذكره, ص 223.

1- الدستور.

2- الفجر.

3- صوت الأمة.

4- الاسبوع.

وإلى جانب هذه الصحف الورقية التي لها اصدارات إلكترونية هناك صحف نشأت وظلت إلكترونية وهي[1]:

1- اليوم السابع.

2- مصراوي.

3- الدستور الأصلي.

فكانت هذه الصحف إضافة نوعية في عملية التغيير السياسي, إذ أتاحت فرصاً أكبر للجمهور للتعرف على الأحداث والتوجهات الرامية إلى عملية التغيير السياسي.

إن هذه الصحف الإلكترونية كان لها الدور المؤثر في دعم عملية الحراك السياسي في مصر, فقد وفرت منابر جديدة لحرية الرأي والتعبير غير مقيدة إلى حد كبير بما يسمى بـ(الخطوط الحمر), وأسهمت في الترويج للأفكار الاصلاحية وحركات التغيير ومثال ذلك صحيفة الدستور التي كانت الاكثر جرأة في نقدها للنظام الحاكم وقد دأبت على أن تعلن عن مواعيد المظاهرات التي تعتزم الجماهير المصرية القيام بها, بل انها كانت ترشد من ينوي الأنضمام للمظاهرات على الطريق السهل الذي يمكن من طريقه الوصول إلى مكان المظاهرة وتفادي منع عناصر الأمن المركزي له[2].

---

(1) علاء الشامي وآخرون, المعارضة الإلكترونية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي في العالم العربي (الثورة المصرية نموذجاً), في مجموعة مؤلفين (الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات), مصدر سبق ذكره, ص, ص 223.

(2) احمد منيسي, مصدر سبق ذكره, ص ص 109-110.

كما أن هناك عدة آليات اعتمدت الصحافة الإلكترونية المصرية في عملية التمهيد والتهيئة والتغيير وهذه الآليات هي[1]:

أولاً: آلية التحريض على الحاكم: وقد تبنت الصحافة الإلكترونية المصرية عدة تكتيكات للتحريض على النظام المصري وتتمثل هذه التكتيكات في تشويه صورة مبارك من خلال الصاق العديد من الصفات السلبية به, ووصفه بالديكتاتور المستبد, الفاسد, الخانع والتابع لإسرائيل, وأنه يريد تمرير نجله الى الحكم دون إرادة المصريين, وأنه لا يبالي بأحوال شعبه فضلاً عن التأكيد على أن مبارك لم يعد قادراً على حكم البلاد, وتكذيب تصريحات مبارك باستمرار, وهو ما ساهم في تحطيم الهالة المحاطة بصورة الرئيس, وتحميل مسؤولية مبارك عن وقائع الفساد كافة وانتهاكات حقوق الانسان, كما اعتمدت الصحافة الإلكترونية اسلوب اثارة الخوف من استمرار مبارك في الحكم (استراتيجية بث الخوف) من طريق التأكيد على أن استمرار نظام حكم مبارك يقود البلاد الى الهاوية.

ثانياً: آلية زعزعة شرعية نظام الحكم: وتعتمد هذه الآلية على التشكيك في نزاهة رموز النظام وفسادهم والتأكيد على انهم نهبوا ثروات مصر بأكملها, والتأكيد على فشل النظام في إدارة شؤون البلاد من طريق تعديد مظاهر ذلك ما بين تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة والفقر وزيادة معدلات الهجرة غير الشرعية, كذلك تعديد صور الانتهاكات التي يمارسها النظام بحق المواطنين أو المعارضين له والتشكيك في المهارات السياسية لرجال النظام والتأكيد على أنهم لا يملكون اي مقومات تؤهلهم للاستمرار في الحكم.

---

(1) خالد زكي, الصحافة والتمهيد للثورات, الطبعة الأولى, العربي للنشر والتوزيع, القاهرة, 2015, ص ص 104 – 108.

ثالثاً: آلية الحشد والتعبئة: وتم تنظيم هـذه الآليـة عـلى مسـتويين الأول الحشـد والتعبئـة لرفض اي مبادرة إصلاحية يتبناها نظام مبارك, فقد كانت دائماً الصـحف الإلكترونيـة تشـكك في هذه المبادرات وتؤكد على أنها مجرد وجه لتجميل صورة النظـام أمـام بعـض القـوى الخارجيـة التي تمارس ضغوطاً على النظام من أجل الاصلاح السياسي, ودائماً ما كانت تؤكد هـذه الصـحف على انها مجرد خداع سياسي, والثاني هو الشـحن العـاطفي مـن خـلال تعديـد مسـاوئ النظـام الذي يستهدف تعبئة المصريين نفسياً تجاه حكم نظام مبارك والتركيز على وقائع مأسـاوية مـن شأنها أن تنمي مشاعر الكراهية لدى المصريين تجاه النظام, أي أثـارة الانفعـال العـاطفي لـدى القـارئ وبالتـالي اصـبحت هـاتين الآليتـين بالغـة الأهميـة في الاتصـال والتواصـل مـع الجمهـور وزعزعة شرعية النظام, كما اعتمـد الخطـاب الشـوري للصـحف الإلكترونيـة عـلى مواجهـة الالـة الإعلامية الضخمة والتقليدية لنظام مبارك التي تتيح خطاباً دعائياً يتأسس على حجب الحقـائق والتلاعب بالآراء وتزييف وعي المواطنين[1].

رابعاً: آلية التنوير: تتمثل هذه الآلية على كشف الكواليس التـي كانـت تـدور داخـل أروقـة القصر الرئاسي وكانت دائماً ما تؤكد وتروج على عقد المزيد من الصفقات السياسية لتمرير جـمال مبارك إلى الحكم برعاية الأم (سوزان مبارك), كما أدى الخطاب الصحفي دوراً تنويريـاً عـلى عـدة مستويات منها طرح مفاهيم الديمقراطيـة والأصـلاح السـياسي والأحتجـاج وأفـرد لهـذه المفـاهيم صفحات عديدة خاصة بها كما أكدت على مبادئ التحول الديمقراطي وكيف أن الديمقراطية هـي التي تضمن العلاج للمشكلات كافة ووظف في الخطاب الصحفي استراتيجية الحل الفعلي للتأكيد على هذه المفاهيم, كما أن الخطاب الصحفي كان دائماً يؤكد على أن الديمقراطية واتخـاذ النظـام خطوات جادة بشأن الأصلاح السياسي في مصر هو السبيل الـذي ينقـذ النظـام مـن الانهيـار بعـد

---

(1) محمد شومان وآخرون, الاعلام المصري وثـورة 25 كـانون الثـاني/ينـاير / كـانون الثـاني, في مجموعـة مـؤلفين (الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات), مصدر سبق ذكره, ص 278.

تآكل شرعيته السياسية, وكتابة عدة خطابات أهمها (إن النظام في مصر قد انتهت صلاحيته.. وأن الديمقراطية هي الحل)[1].

خامساً: آلية تسويق الاحتجاجات: تم توظيف ضمن هذه الآلية مجموعة من التكتيكات كانت مجملها تؤكد على قوة الاحتجاجات وقدرتها على اسقاط نظام مبارك **وأبرز هذه التكتيكات**[2]**:**

- التأكيد على وطنية الاحتجاجات وأنها تناضل ضد نظام الحكم بغية تخليص المصريين من دكتاتوريته.

- التسويق لمبادئ الاحتجاجات وأنشطتها وفعاليتها مثل (نشر اخبار التظاهرات وأماكن تجمعها).

- التضخيم من نجاح الاحتجاجات أنشطتها وشعبيتها.

- التأكيد على قوة الاحتجاجات وتأكيد فكرة خوف النظام منها.

سادساً: آلية الدعوة إلى الثورة: برزت ضمن هذه الآلية مجموعة من المبادئ التي تشجع المصريين على القيام بثورة ضد نظام مبارك **ومن بينها**[3]**:**

- تعميق الشعور في نفوس المصريين بفقدان الأمل في قدرة النظام القائم على الأصلاح والتغيير من طريق التأكيد على أن القائمين على أمور الحكم يريدون ابقاء الوضع كما هو عليه بغية الحفاظ على مصالحهم.

- التأكيد على أن نظام مبارك أوشك على الانتهاء وفقد شعبيته في الشارع, فالنظام قد شاخ وذبل ولم يبق أمامه غير رصاصة الرحمة بعد أن خرج من التاريخ.

---

(1) خالد زكي, مصدر سبق ذكره, ص ص 108-109.

(2) المصدر نفسه, ص 110.

(3) خالد زكي, مصدر سبق ذكره, ص ص 111-112.

- تعميق الفجوة بين رموز النظام والشعب المصري من طريق استخدام استراتيجية المفارقة لإبراز المناقضة بين عيشة رموز الحكم في رفاهية وعيشة المصريين في تعاسة شديدة وشقاء وفقر.

- الدعوة إلى التظاهر والتحريض على العصيان المدني كوسيلة لإجبار مبارك التنازل عن الحكم والتأكيد على قيام عصيان مدني متدرج ومنظم.

وفقاً لتلك الآليات فأن الجماهير المصرية قد استخدمت الصحافة الإلكترونية في مقاومة السلطة والاستبداد. لذلك لم يقتصر دور هذه الوسيلة على نقل الأحداث والتفاعل معها وتوفير المعلومات بل تعدى ذلك إلى دعم الأحتجاجات والدعوى اليها فضلاً عن فضح انتهاكات النظام المصري تجاه الجماهير ونشر وقائع اعتداءات الشرطة المصرية على المتظاهرين في العديد من المظاهرات [1].

كما إن القنوات الإعلامية استشعرت الدور المتعاظم التي باتت تمارسه الصحافة الإلكترونية لذا سارعت إلى الاستفادة من الامكانيات التي توفرها هذه الصحافة فاعتمدت في تغطيتها للأحداث على الصور ومقاطع الفيديو المصورة على هذه الصحف مما ساعد القنوات الإعلامية ايضاً ومكنها من الالتفاف على الحظر الذي مورس في حقها منذ الايام الأولى لانطلاق الحراك[2].

---

(1) نجلاء محمود جابر, الاعلام السياسي, الطبعة الأولى, دار غيداء للنشر والتوزيع, عمان, 2015, ص 203.

(2) بشرى جميل الراوي, مصدر سبق ذكره, ص 102.

المطلب الثالث: أساليب النظام في مواجهة وسائل المعلوماتية:

إن نظام مبارك انتبه الى الاهمية القصوى للأنترنت وعلى أثر ذلك أنشأت وزارة الداخلية المصرية بقرار أداري حمل رقم (765) قسماً جديداً لمراقبة شبكات التواصل الاجتماعي, وكان يضم ثلاث دوريات وتعمل كل منها 8 ساعات, وتتكون كل دورية من (15) فرداً مقسمة على ضابطين وعشرة أمناء شرطة وثلاثة مهندسين, ويتم العمل طوال الدورية على رصد جميع المجموعات والصفحات وغرف الدردشة وكتابة تقارير وافية عن هذه الصفحات والدردشات خاصة في حالة وجود محتوى متعلق بالرئاسة, كما أنشأت مجموعات شبابية تتقاضى أجراً للدفاع عن الحزب الوطني الديمقراطي والحكومة المصرية, وقامت تلك المجموعات بإنشاء (166) مجموعة على الفيسبوك للدعاية لجمال مبارك و(38) مجموعة مؤيدة للرئيس مبارك[1].

وكشفت تقارير صدرت عن المجموعة الحقوقية الأمريكية (Free Prees) إن شركة أمريكية مقرها كاليفورنيا ومملوكة لشركة بوينغ (Boeing) العالمية قدمت قبل مدة قصيرة من اندلاع ثورة 25 يناير مساعدات للحكومة المصرية بهدف متابعة الاتصالات ومراقبتها إذ استخدمت تقنية مراقبة عالية المستوى تسمى (DPI), وهي تقنية متقدمة تسمح للحكومة المصرية بالتنصت على الاتصالات والرسائل القصيرة بأجهزة الهاتف المحمول والإنترنت[2]. ولم تقتصر وسائل النظام المصري على الوسائل التي ذكرت بل تعدى ذلك الى قطع خدمة الإنترنت وقطع كل أشكال التواصل لكن أرادة الجماهير الصادرة والضغوط التي مارسها الرأي العام دفع الحكومة لإعادة الاتصال الشبكي الى العمل[3]. فضلاً عن

---

(1) مصعب حسام الدين قتلوني, مصدر سبق ذكره, ص ص 184-185.

(2) مصعب حسام الدين قتلوني, مصدر سبق ذكره, ص 185.

(3) رضا امين, مصدر سبق ذكره, ص 127.

استراتيجية النظام لمواجهة وسائل المعلوماتية هناك استراتيجية أخرى اعتمدتها الجماهير لمواجهة استراتيجية نظام مبارك, إذ استمرت عمليات التوجيه الإلكتروني لفعاليات الثورة بالرغم من القطع المحدود لخدمات الإنترنت من طريق توجيه بعض الكوادر الشبابية الى بعض الفنادق الكبرى والتي لها اتصال بخدمة الإنترنت عن طريق الأقمار الصناعية مباشرةً, وهو الأمر الذي اتاح أمكانية رصد أخر تطورات الثورة ونجاحها ونقل فعالياتها الى مشاركيها وكذلك دول العالم مما أكسبها تعاطفاً عالمياً ساهم بقدر كبير في نجاحها[1]. كما قامت شركة (Google) ومن طريق احد الشباب من قيادات الثورة بأطلاق خدمة جديدة للمصريين فقط تتيح لهم الاتصال بموقع (Google) من طريق الهاتف دون الحاجة إلى الإنترنت لتسهيل الأتصال بين القيادات والشباب والتواصل مع المجتمع وهذا ما لم يتوقعه النظام المصري[2].

إن وسائل المعلوماتية (شبكات التواصل الاجتماعي والصحافة الإلكترونية) ترتبط بمجتمع المعرفة والقوة الناعمة والتي اصبحت من أهم ادوات العمل السياسي, ويلاحظ ان الأمن المصري قد فشل في ملاحقة الأنشطة الجديدة المتعلقة بالمعلوماتية التي لم يعرفها أو يتدرب عليها, فهو قديم ويعتمد على القوى الخشنة[3]. وبذلك فقد نجحت وسائل المعلوماتية في المساهمة بإسقاط النظام السياسي المصري بتنحي مبارك عن الحكم واثبتت الجماهير المصرية قدرتها التكنولوجية الكبيرة والمهارية على الإعداد والتخطيط والإدارة والتعبئة لأول ثورة شعبية إلكترونية وتم نقلها إلى ارض الواقع في الشوارع وميادين البلاد لتحقيق مطالب الشعب في أقل وقت ممكن وبأقل خسائر بشرية ومادية ممكنة بالمقارنة مع الثورات التي حدثت في العديد من دول العالم[4].

---

(1) فتحي شمس الدين, مصدر سبق ذكره, ص278.

(2) منى محمود علي, مصدر سبق ذكره, ص 200.

(3) ابراهيم صابر عبد العزيز, مصدر سبق ذكره, ص 274.

(4) فتحي شمس الدين, مصدر سبق ذكره, ص 278.

المبحث الثاني: وسائل المعلوماتية وأثرها في التغيير السياسي في تونس

سنتناول في هذا المبحث أثر وسائل المعلوماتية (شبكات التواصل الاجتماعي والصحافة الإلكترونية) في عملية التغيير السياسي في تونس عام 2011م فضلاً عن أبرز الوسائل التي استخدمها النظام الحاكم لمواجهة هذه الوسائل.

المطلب الأول: شبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك, تويتر, يوتيوب)

اتخذ الشباب التونسيون منذ بداية الاحتجاجات وحتى سقوط النظام من شبكات التواصل الاجتماعي منبراً لهم, إذ وظفوا ثورة الاتصالات الحديثة في عملية التنظيم والتعبئة والتحشيد للمظاهرات التي عمت معظم المدن التونسية, بعد أنتشار خبر وفاة محمد بوعزيزي, وفرضوا على نظام بن علي ثورة معلوماتية جديدة استطاعت الالتفاف على جميع الحواجز وتدمير قواطع المراقبة الأمنية التي كانت تصادر صحيفة وتحجب مدونة وتقطع خط هاتف الجوال[1].

ويتحدث المدون التونسي الشهير (سليم عمامو) عن دور شبكات التواصل الاجتماعي في تحريك الشارع التونسي, إذ يقول أن المشتركين في هذه الشبكات هم الذين أسهموا في تحريك الشارع التونسي، فانتفاضة رديف وقفصة عام 2008م لم تنته بثورة نظراً لغياب شبكات قوية كشبكات التواصل الاجتماعي تداول المعلومات بين المواطنين النشطاء, لذا هذه الشبكات اسهمت في الإضاءة على قضايا عتم عليها الإعلام التونسي[2].

---

(1) توفيق المديني, مصدر سبق ذكره, ص 267.

(2) مصعب حسام الدين قتلوني, مصدر سبق ذكره, ص 135.

وكان لشبكات التواصل الاجتماعي المذكورة أعلاه لها أثر كبير في عملية التغيير السياسي في تونس عام 2011م ووفق مراحل عدة وهي:

أولاً: التنظيم: أدت شبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك, تويتر, يوتيوب) دوراً مركزياً في التنظيم والتنسيق وتنفيذ المظاهرات, إذ قامت هذه الشبكات بتنسيق التواصل بين القيادات الميدانية والفئات المشاركة في الحملات الاحتجاجية, كما اصبحت هذه الشبكات هي أداة التواصل والتشابك والتنسيق ومن ثم جسدت تلك الشبكات القدرة الهائلة للمجموعات الشبابية على التنسيق والعمل التنظيمي والحركي المشترك ونقل الخبرات عبر هذه الشبكات في مواجهة النظام الاستبدادي الأمر الذي أدى إلى وجود اتفاقاً وتنسيقاً في بعض آليات التغيير كالضغط على النظام لإدخاله في حلقة مفرغة من التراجعات حتى يسقط واطلاق اوصاف على أيام الاعتصام والمسيرات فضلاً عن دورها تأمين المظاهرات (لجان شعبية) واغاثتهم في موقع الاحتجاجات[1].

وفرت شبكات التواصل الاجتماعي لكل الجماعات والأفراد الراغبين في نشر المعلومات للتعبير عن أراءهم في تشكيل مجموعات معارضة على مواقعها والتي يمكن أن تتكتل أو تتوحد على رأي أو موقف أو نشاط لتصبح واقعاً موجوداً يتحول إلى ممارسة ملموسة ومؤثرة في الحياة السياسية العامة بشكل ضاغط يمكنه اقلاق استقرار السلطة الحاكمة واجهزتها وإجبارها على التنحي والخروج من وراء هذه الشبكات الى عالم الواقع محتجة ومطالبة بالتغيير[2].

وشكل النشطاء مجموعات على شبكات التواصل الاجتماعي سواء على فيسبوك أم تويتر, والمدرك للحالة التونسية يدرك أن هناك مجموعات متعددة

(1) عبد الجبار احمد عبد الله وفراس كوركيس, دور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي, مجلة العلوم السياسية العدد 44, كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد, 2012, ص 216.

(2) حازم عبد الحميد النعيمي, في ضوء الثورات الشعبية بتونس ومصر: دور الأنترنت ومواقعه في تحرير المعلومة والرأي من القيود التقليدية, مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد 32, الجامعة المستنصرية, 2010, ص 82.

ولهذه المجموعات اهداف محددة كما رفعت مجموعة من الشعارات تحدد المطالب الثورية **ومن هذه المجموعات هي**[1]:

1- يوميات الاحداث في سيدي بوزيد.

2- سيدي بوزيد على كف عفريت.

3- نونيزيا.

4- المجهولون (Anonymous): وهي من أبرز الصفحات نشاطاً واكثرها تأثيراً في تونس يقودها مجموعة من الناشطين الاجتماعيين ذوي هوية افتراضية كما تأسست على مجموعة من الأهداف اهمها الدفاع عن الكرامة والحريات العامة ومبادئ حقوق الأنسان والدفاع عن حرية التعبير ويلمس فعالية هذه الصفحة من طريق اختراق أكثر من (12) موقعاً حكومياً كما ساهت هذه الصفحة في وضع أسس الثورة التونسية, وذلك من طريق ثورة افتراضية تجاوزت في إطارها المجموعات الشبابية الناشطة حدود المجال الافتراضي لتنتقل الى الحيز الواقعي[2].

كما بادرت مجموعة المجهولون (Anonymous) بالتواصل مع الآخرين بنشر (تويتات) الاحتجاجات من داخل تونس من طريق موقع (تويتر) ونسقوا مع فريق آخر في الخارج وأطلقوا عملية بعنوان (عملية تونس) هدفها لفت أنظار الإعلام العالمي إلى ما يحدث داخل تونس وتتضمن هذه العملية مهاجمة مواقع حكومية تونسية ونشر الصور ومقاطع الفيديو المسربة من داخل تونس فضلاً عن انشاء محادثات جماعية يجمع بها مئات من الناشطين يتكلمون في الوقت نفسه ويناقشون الوضع والأهداف والنتائج, وبعد نجاح (المجهولون) في عملية تونس بإيقاف (13) موقعاً تونسياً من أهم المواقع الحكومية بدأ خبرها

---

(1) مبارك زودة, دور الاعلام الاجتماعي في صناعة الرأي العام (الثورة التونسية أنموذجاً), رسالة ماجستير (غير منشورة), جامعة الحاج خضر - باتنة, 2011 - 2012, ص ص 188-190.

(2) المؤتمر العربي - الأوربي حول (تمكين الشباب ومنظماتهم ودعم مبادرات المجتمع المدني في الدول العربية جنوب البحر المتوسط, مالطا, 22-24 مارس 2012, بلا.

وأخبار الاحتجاجات في تونس بالانتشار إعلامياً, ومن ثم مكنت هذه المجموعة من خلق فضاءاً افتراضياً جديداً للجماهير التي لم يكن بإمكانها مطلقاً تنظيم اجتماع جماهيري لمجموعة اشخاص في أي موقع من أرض تونس[1].

وقام الشباب التونسي بتجربة فريدة من نوعها وهي (البرلمان التونسي الافتراضي) الذي كان تعددياً, إذ رأى بعض التونسيين على اختلاف شرائحهم واتجاهاتهم في تأسيس برلمان تونس الافتراضي على صفحة الفيسبوك متنفساً وبديلاً من واقع سياسي احتكرت فيه السياسة لصالح تيار واحد, وتميز البرلمان بتسجيل حضور توجهات غائبة على الساحة الوطنية, إذ وفر للإسلاميين فرصة للتعبير عن رأيهم, وكان البرلمان يضم (25) نائباً ينتخبهم المجتمع الفيسبوكي ورئيساً ونائبين له, فضلاً عن مجموعة من اللجان القائمة على أعمال البرلمان وتتم مناقشة الأعمال داخل قاعة مداولات خاصة وهي صفحة موازية لصفحة البرلمان الافتراضي أعضاؤها فقط من النواب, كما مكنت هذه الصفحة التونسيين من نقل الصراع ضد الحصار المفروض من أرض الواقع ووسائل الاتصال التقليدية إلى الفضاء الافتراضي, كأسرة بذلك التعتيم الإعلامي للسلطات التونسية, وكانت هذه التجربة بمثابة تدريب على الأحداث القادمة وأهمها اندلاع الثورة[2].

---

(1) جوهر الجموسي, الافتراضية والثورة (مكانة الأنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي), الطبعة الأولى, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, بيروت, 2016, ص 95.

(2) سونيا التميمي وآخرون, الشباب التونسي ووسائل المشاركة غي التقليدية: كيف ينتج القمع وسائل مقاومته؟, في مجموعة مؤلفين (جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي الى الثورة), الطبعة الأولى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2013, ص ص 51-52.

وقد أدى موقع (يوتيوب) دوراً أساسياً في الحصول على الصورة في عملية توثيق ضخمة جداً لم تحدث في أي ثورة, فقد كان لابد من بديل ينقل الأخبار الصحيحة والصادقة التي تحدث ويفضح جرائم النظام الفاسد[1]. ومن ثم فأن الشباب التونسيين استخدموا هذه الشبكات لتنظيم أنفسهم, وطرح المبادرات قبل الثورة وإثنائها والتواصل فيما بينهم في نواحي البلد المختلفة, ونقل اخبار الثورة وصورها وتجنيد التضامن العربي والعالمي معها, كما شكلت هذه الشبكات بالنسبة للشباب أسلوباً لكسر احتكار الدولة للإعلام, فقد شكلت ايضاً مكان لقاء واجتماع وساحة للتفاعل[2].

ثانياً: التعبئة والتحشيد:

إن شبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك, تويتر, يوتيوب) كانت من أهم الوسائل واكثرها فعالية في تعبئة وتحشيد الجمهور, بدليل انه يمكن تعبئة وتحشيد الاف الشباب من مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية في تونس الذين ناقشوا على تلك الشبكات قضايا وهموم شعوبهم, وحددوا الأساليب والمهام المطلوبة وأبدعوا في صياغة الشعارات المحرضة والمعبئة بكلمات بسيطة وواضحة دون أن تتمكن أجهزة السلطات القمعية منهم لذلك تحولوا هؤلاء الشباب أو الجماهير بسرعة فاجئت اجهزة القمع السلطوية المختلفة, وخرجوا من العالم الافتراضي إلى العالم الواقعي بشكل منظم ومباغت كاسرين حاجز الخوف مما أدى إلى انهيار الأجهزة القمعية التابعة للنظام[3].

كما أن هذه الشبكات تجاوب معها المجتمع التونسي بشكل كبير إذ أتاحت هذه الشبكات قدرات فائقة للتعبئة والتحشيد والدعم حتى لدى الشباب والقطاعات الاجتماعية الاخرى غير المسيسة من المواطنين وهذا يضفي إلى استنتاج أن البنى

(1) نها السيد عبد المعطي, مصدر سبق ذكره, ص 96.

(2) عزمي بشارة, مصدر سبق ذكره, ص57.

(3) حازم عبد الحميد النعيمي, مصدر سبق ذكره, ص 85.

السياسية التقليدية المعارضة لم تعد قادرة على أدعاء احتكار القدرة على التحشيد والتعبئة من دون غيرها, فالنشطاء الجدد قد أثبتوا ان لديهم قدرات فائقة على التحشيد والتعبئة وأن اختلفت قدراتهم تلك في التحشيد في الميادين عنه في التحشيد للعملية السياسية التقليدية, فقبل الثورات كان المعارضون الليبراليون يشتكون أن القوى الاسلامية لها المساجد ودور العبادة ما يمنحها القدرة في مخاطبة الحشود, أما اليوم فلا مبرر أمام هؤلاء مع حضور شبكات التواصل الاجتماعي التي كسرت هذه القاعدة وفتحت الباب على مصراعيه لأي شخص وأي جهة بأن يخاطب الجميع وتصل الى أكبر قطاع ممكن من الناس[1].

إن عملية التعبئة والتحشيد للثورة مرت بعدة مراحل اهمها[2]:

1- مرحلة الانضمام للمجموعات أو الصفحات.

2- مرحلة بلورة الأهداف: ويتم ذلك من طريق الحوارات المتواصلة حول قضايا الاصلاح أو التغيير المرتبطة بالثورة, تبلورت مجموعة من الأهداف مع الأخذ بعين الأهتمام أن الثورة التونسية ذات سمة تصاعدية إذ بدأت الحشود الافتراضية تعلي من طموحاتها تبعاً للموقف على الصعيد الواقعي.

3- مرحلة المشاركة: والمقصود بها هنا واقع الدور الإيجابي لأعضاء الشبكات.

لقد أسهمت شبكات التواصل الاجتماعي في نقل مجريات الأحداث وما تخللها من اعمال قمع مارستها الاجهزة الأمنية التونسية, إذ أنه وبالرغم من الرقابة المشددة التي فرضها نظام بن علي على جميع وسائل الإعلام الا أن التونسيين تمكنوا من طريق هذه الشبكات من الحصول على المعلومات وتوثيقها ونشرها بشكل جعل الناس ووسائل الإعلام على اطلاع دائم على

---

(1) احمد الساري وآخرون, مصدر سبق ذكره, ص ص 13-14.

(2) مبارك زودة, مصدر سبق ذكره, ص 188.

مجريات الأحداث الميدانية مما أسهم في نزول التونسيين إلى ميادين المظاهرات وانتشار المظاهرات إلى العديد من المدن التونسية التي لم تكن وصلتها بعد[1].

وعند اشتداد الأحتجاجات تم نشر رسائل (تويتات/تغريدات) من طريق (تويتر) لكيفية التعامل مع الغازات المسيلة للدموع, وكيفية كسب تعاطف قوات الجيش والدعوات للتبرع بالدم للمصابين, بسبب الصدام مع القوات الأمنية الموالية لنظام بن علي, ووصل عدد رسائل التويتر (التويتات) التي نشرت في (تونس) أو (سيدي بوزيد) الى (28) رسالة في الثانية الواحدة, والى جانب تويتر شكل (الفيسبوك) ساحة للتأثير الشعبي العالمي بشكل عام والعربي بشكل خاص ووجد الفضاء الافتراضي (فيسبوك) و(تويتر) إلى جانبه فضاء افتراضي أخر أكثر تخصصاً في نشر الفيديوهات وهو موقع (يوتيوب) الذي كان أهم وسيلة لنقل الاحتجاجات ومحاربة الدعاية الحكومية (البروباغندا) والرد عليها, فاصبح تلفزيوناً رسمياً للثورة الشعبية, إذ نشرت فيه اكثر من ثلاثة الآف فيديو يحمل سمة (سيدي بوزيد Sidi Bouzid) المدينة التي انطلقت منها شرارة الاحتجاجات[2].

ويؤكد الكاتب الأمريكي إيتان زوكرامول (Eitan Zukramoul) وهو أحد كبار الكاتبين بمركز بيركمان (Berkman) للأنترنت والمجتمع, أن شبكات التواصل الاجتماعي استطاعت ان تؤدي دوراً مهماً في أحداث الثورة التونسية, وخاصة في تعبئة وأقناع بقية التونسيين ان الوقت قد حان للنزول إلى ميادين الاحتجاجات[3]. وذهب خبراء ومحللون وسياسيون واتصاليون في قراءتهم لثورة تونس 17 ديسمبر/كانون الأول 2011م, الى القول إن هذه الثورة ما كانت لتتحقق لولا الدور المهم الذي قامت به شبكات التواصل الاجتماعي

---

(1) مصعب حسام الدين قتلوني, مصدر سبق ذكره, ص 135.

(2) جوهر الجموسي, مصدر سبق ذكره, ص ص 100-101.

(3) مصعب حسام الدين قتلوني, مصدر سبق ذكره, ص 134.

(فيسبوك, تويتر, يوتيوب) في تعبئة الأفراد, إذ اصبحت هذه الشبكات آلية لدفع حراك الثورة عبر ما تنشره هذه الشبكات[1].

لذا أدت الشبكات أعلاه دوراً كبيراً ومهماً في احداث تغييرات فارقة في تكوين الشخصية التونسية, إذ أتاحت الحصول على المعلومات والتعبير عن الأفكار والآراء فضلاً عن تعبئة المواطنين ونزولهم الى ساحات الاحتجاجات, إذ بدأ المواطنون التونسيون تذوق ما يمكن تسميته طعم (الحرية الإلكترونية) التي تقود بلا شك إلى الأنتقال نحو الحرية من داخل هذه الشبكات إلى ساحات الأحتجاجات[2].

ثالثاً: التغطية الإعلامية للثورة (إعلام المواطن):

أسهمت شبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك, تويتر, يوتيوب) في توسيع مشاركة الأفراد في التغطية الإعلامية للثورة, فالرسالة الواحدة يمكن أن توجه إلى شخص واحد كما يمكن ارسالها إلى عدد غير محدود من الأشخاص في العالم بحيث يتلقونها جميعاً في اللحظة نفسها, مع إمكانية ادخال تعديلات وتغييرات عليها[3].

فقد مارست هذه الشبكات أثراً محورياً في كسر التعتيم الإعلامي الذي أرادت السلطات التونسية ممارسته على أحداث الثورة ضد القهر والاستغلال والظلم, الفيسبوك بدرجة أولى, ثم تويتر ثم يوتيوب, وجاء هذا الاثر نقصاً في المواكبة الإعلامية الذي كان من المفترض أن تقوم به وسائل الإعلام التقليدية في تغطية مجريات الأحداث, إذ أن التونسيون الذين يتعطشون إلى معرفة أخبار وأصداء الثورة التجأوا الى شبكات التواصل الاجتماعي لمعرفة ما يجري في البلد, إذ بمرور الوقت وعى التونسيون بأهمية نقل الأخبار والصوت والصورة الى الرأي العام التونسي

---

(1) جوهر الجموسي, مصدر سبق ذكره, ص 38.

(2) جمال سند السويدي, وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية من القبيلة الى الفيسبوك, الطبعة الأولى, 2013, ص 67.

(3) نبيل الشريف وآخرون, واقعنا الاعلامي وثورة الاتصالات الحديثة, في مجموعة مؤلفين (العالم العربي ومعضلاته والإصلاح المنشود), أزبكية عمان, عمان الاردن, 2012, ص 96.

والخارجي, فكان المشاركون في التظاهرات يواجهون قوات الشرطة, وفي الوقت نفسه يلتقطون الصور ويصورون في هواتفهم الجوالة وبكاميرات التصوير البسيطة, أي بإمكانيات غير محترفة واستطاعوا ان ينقلوا حقيقة مجريات الواقع الى التونسيون[1].

إذ اصبحت القنوات الإخبارية العربية والاجنبية تلتجئ لما يقوم بنشره هؤلاء المواطنون بعد ان واجهوا صعوبة في ابقاء مراسليهم الى أماكن الثورة إذ اصبحت هذه الشبكات تغطي مؤسسات إعلامية كبرى مثال ال (CNN) و(BBC NEWS) إذ إن هذه المؤسسات الإعلامية تأخذ قدراً كبيراً من المعلومات الموجودة على الفيسبوك وتويتر والأشرطة المحملة على اليوتيوب[2].

كما عمد الثوار إلى نشر تغريداتهم بالإنكليزية على تويتر مما أدى إلى تسارع البرامج التلفزيونية الغربية إلى للأخذ بهذه التغريدات لبثها ونشرها لغرض مواكبة أحداث الثورة أول بأول[3]. وهذه التغطية الإعلامية التي فُعلت من طريق شبكات التواصل الاجتماعي أدت الى الالتفاف على الإعلام الرسمي الذي لم يكن ينقل مجريات الاحداث على حقيقتها لذلك شكلت هذه الشبكات اعلاماً موازياً متحرراً من التعتيم[4].

إن هذه التغطية الإعلامية التي حدثت من طريق شبكات التواصل الاجتماعي لم تكن الغاية منها لنقل الأحداث وإصلاح الرأي العام الداخلي والخارجي ايضاً فقط بل عدت وسيلة ضغط على ما يقوم به نظام بن علي, أي هذه التغطية تؤدي الى اطلاع المنظمات الدولية على حقيقة ما يقوم به النظام ضد المتظاهرين ومن ثم كسب الرأي العام الخارجي ولاسيما المنظمات الدولية لإيصال المصداقية والموضوعية للعالم الخارجي في ظل وكالات أنباء مترهلة وغير ناقلة للأحداث بشكل فعلي[5].

---

(1) سونيا التميمي وآخرون, الشباب التونسي ووسائل المشاركة غي التقليدية: كيف ينتج القمع وسائل مقاومته؟, في مجموعة مؤلفين (جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي الى الثورة), مصدر سبق ذكره, ص ص 69-70.

(2) فاضل محمد البدراني وآخرون, الاخلاقيات والاعلام, في مجموعة مؤلفين (الاعلام الجديد ورهان تطوير الممارسة السياسية: تحليل لأهم النظريات والاتجاهات العالمية والعربية), مصدر سبق ذكره, ص 372.

(3) جون آر برادلي, ما بعد الربيع العربي, ترجمة شيماء عبد الحكيم طه, الطبعة الأولى, كلمات للنشر والتوزيع, 2013, ص ص 12-13.

(4) مصعب حسام الدين قتلوني, ثورات الفيسبوك (مستقبل وسائل التواصل الاجتماعي في التغيير), مصدر سبق ذكره, ص 136.

(5) جوهر الجموسي, مصدر سبق ذكره, ص 96.

المطلب الثاني: الصحافة الإلكترونية:

إن سبب لجوء الجماهير التونسية الثائرة إلى الصحافة الإلكترونية جاء نتيجة احتكار النظام لأجهزة الإعلام وجاء هذا الاحتكار لإدخال النظام للعقائد الايدلوجية إلى الجماهير مركزاً في ذلك على الخطر الأصولي الذي يهدد بناء الديمقراطية بالتدرج, وقام الإعلام الرسمي بمنع أي معلومة أو خبر أو مقال من التسلل عبر الستار الحديدي الذي أقامه النظام الأمني ليكون سداً منيعاً في وجه اندفاع الواقع المهدد الذي غالباً ما يأتي من الضفة الأخرى ضفة الشعب غير الأمني واصبحت وظيفة الإعلام الرسمي هو تمجيد الفضائل السلطوية لرئيس بن علي الذي يسيطر على الفضاء العام، لذلك اصبح الإعلام الرسمي إعلام دولة أمنية بامتياز يستهدف الدفاع عن السلطة[1].

لكن المجتمع التونسي وظف الصحافة الإلكترونية للحصول على المعلومات والأخبار الخاصة في الثورة وبدورها أدت الصحافة الإلكترونية دوراً في فضح انتهاكات النظام فضلاً عن الأخبار التي تسهم في تحشيد المواطنين والاستمرار في ديمومة الثورة واستمرارها مما أدى إلى فرض على نظام بن علي ثورة معلوماتية جديدة استطاعت الالتفاف على جميع الحواجز وتدمير قواطع الرقابة الأمنية التي كانت تصادر صحيفة وتحجب مدونة وتقطع خط هاتف جوال[2].

إذ لم تكن الصحافة الإلكترونية تنتظر الحصول على التأشيرة الحكومية ولم تعد القيود القانونية عائقاً أمام تحركاتها بل اصبحت أهم مجال لتجاوز الخطوط الحمراء التي وظفها نظام بن علي[3]. ويؤكد مؤتمر (الصحافة العربية... الحاضر والمستقبل في ظل الربيع العربي) المنعقد في القاهرة أن أهم انجاز حققته الثورات العربية هو كسر حاجز الخوف واليأس لدى المواطنين وتعاظم تأثير الصحافة

---

(1) توفيق المديني, مصدر سبق ذكره, ص ص 179-181.

(2) المصدر نفسه, ص 267.

3) بشرى جميل الراوي, دور مواقع الواصل الاجتماعي في التغيير/مدخل نظري, مصدر سبق ذكره, ص104.

الإلكترونية بما يؤذن بنهاية عصر إحتكار السلطة للمعلومات وانفرادها بالهيمنة على وسائل الإعلام الجماهيرية والصحافة المطبوعة[1].

اسهمت الصحافة الإلكترونية في أسقاط نظام زين العابدين بن علي إذ مارست دوراً مهماً في الثورة التونسية من بداية الثورة إلى أسقاط النظام على صعيد نقل الوقائع وتعميم الأخبار ونشر الصور فضلاً عن طبيعتها كوسيلة تقنية متحررة وانسيابية, إذ اتاحت هذه الوسيلة التقنية للناشطين التونسيين انتزاع جزء من الحرية في خلق مجال افتراضي سياسي حر, ومن أهم الصحف الإلكترونية التي أدت دوراً في تغطية احداث الثورة هي (نواة) و(تونس نيوز) فضلاً عن صحيفة إيلاف[2].

وتأتي أهمية (نواة) من كونها احدثت موقعاً تابعاً لها سمي ب(تويتليكس) وهو النسخة التونسية لـ(ويكيليكس) تنشر به وثائق دبلوماسية سرية تمس الشأن السياسي التونسي حتى يتمكن أكبر عدد من الاطلاع عليها, كما تم نشر التقارير النقدية عن وضع الحريات وحقوق الأنسان وسيطرة اقرباء الرئيس التونسي على الحياة الاقتصادية والسياسية وحتى الحزبية داخل التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم, فضلاً عن هذه الصحيفة برزت صحيفة (تونس نيوز) أيضاً في نشر المعلومات وتقديم خدمة إعلامية مميزة الى التيارات السياسية التونسية كافة إذ اصبحت مصدراً أساسياً للمعلومات في ما يتعلق بالشأن السياسي والاجتماعي والحقوق في تونس[3].

---

(1) مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان, الصحافة العربية... في ظل الربيع العربي, 2013, ص 1.

(2) سونيا التميمي وآخرون, مصدر سبق ذكره, ص 57.

(3)سونيا التميمي وآخرون, مصدر سبق ذكره, ص ص 57-61.

ويقول الصحفي التونسي أسماعيل دبارة في صحيفة (إيلاف) الإلكترونية إن الصحافة الإلكترونية ساهمت بكل تأكيد في تنسيق الجهود والإعلام وأحداث الثورة بل نعتقد انه لولا الإنترنت بشكل عام والصحافة الإلكترونية بشكل خاص لما تقدم التونسيون اشواطاً نحو التحرر, ومن ثم سرعت نسق الاتجاه نحو الثورة[1].

إن أثر الصحافة الإلكترونية في عملية التغيير السياسي في تونس عام 2011م انطلقت من عدة نقاط وهي:

أولاً: عملية التوجيه: ويأتي دورها في عملية التوجيه من طريق منظورين الأول صناعة المعارضة الوطنية المتعلقة بنقد السياسات الحاكمة والثاني صناعة الأجماع, بمعنى أنه إذا ما نجحت الصحافة الإلكترونية في جعل المعارضة تتفق على قضية التغيير وحدث اجماع بين المعارضة على نموذج سياسي معين محدد كبديل للنظام القائم فأنه سيفرز عن نتائج مميزة في إطار التغيير, فضلاً عن خلق ساحة نقاش تتداول فيها القوى السياسية آرائها بشأن قضايا التغيير وأن تعمل جاهدة على التوفيق بين وجهات النظر المختلفة أو التقريب بينها في محاولة لصناعة الاتفاق أو الأجماع العام اذا ما تحقق فلابد من أن يصب في مصلحة التغيير السياسي[2].

ثانياً: الأسبقية في تقديم المعلومات والأخبار المتعلقة في الثورة: إن الكثير من الأحداث المتعلقة في عملية التغيير سواء قبل أم أثناء أو بعد التغيير كانت الأسبقية في نقلها للصحافة الإلكترونية بشكل عام والقنوات الفضائية

(1) حول الثورة التونسية, حوار مع الصحفي التونسي في جريدة إيلاف الإلكترونية (أسماعيل دبارة) متاح على الرابط الآتي: mtanwcha. BlogSpot. Com.

(2) خالد زكي, مصدر سبق ذكره, ص ص 50-51.

بشكل خاص بسبب أن مراسلين هذه الصحف كانوا أسرع وأقرب إلى الحقائق واحداث الثورة من زملائهم من مراسلي القنوات الفضائية[1].

إذ شكلت هذه الأسبقية أحدى سمات نجاح الثورة التونسية في بداية الانتفاضات وأبرز مثال على ذلك هو عندما قام الشاب التونسي بإضمار النار على نفسه في شكل من أشكال الاحتجاج ضد الحكومة, إذ حققت الصحافة الإلكترونية فضلاً عن شبكات التواصل الاجتماعي أسبقية على القنوات الفضائية في نقل هذا الحدث[2].

كما يقول الصحفي التونسي سامي بن غريبة الذي يدير صحيفة (نواة) التي تعبر عن صوت المعارضة التونسية أن الكثير من محتويات الثورة التي ظهرت فيما بعد وسائل الإعلام التقليدية تم نقلها من مواقع الصحف الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي, وهناك فريقاً من الناشطين الموجودين في هذه الوسائل يجمعون محتويات المعلومات المتعلقة بالثورة وينشرونها على هذه الوسائل, فضلاً عن أن الكثير من الأحداث لم يتم نشرها في الإعلام الرسمي وبالمقابل نشرت على مواقع هذه الصحافة الإلكترونية[3].

ثالثاً: المساهمة في دفع عملية التغيير: ساهمت الصحافة الإلكترونية في دفع عملية التغيير في تونس الى الامام وهذا ما يمكن أن نسميه نهاية (السيادة الإعلامية) التي تعني انحسار دور النظام في تنظيم أشكال وصول الافراد إلى المضامين الإعلامية وهذا أحد أهم التحولات التي أدت الى دفع واستمرارية حركة التغيير, إذ إن النظام التونسي لا يحتكر وسائط الإعلام فقط, ولكن تصرف فيها

(1) علي محمود خير المغربي وابراهيم جابر, الاعلام الاجتماعي وشبكة المعلومات الدولية, دار الكتاب الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع, الإسكندرية, 2017, ص 38.

(2) Daniealle Meltz, civil society in the arab spring: Tunisia, Egypt and Libya, under graduate honors theses - honors program, university of Colorado, boulder, 2016, p. 16.

(3) Jeffrey ghannam, social media in the arab world: leading up to the uprising of 2011, national endow ment for democracy, cima center of international media assistance, 2011, p. 17.

من منطق أنه القوة الشرعية الوحيدة الذي لـه الحـق في تنظيمهـا وتحديـد مضـمونها, إذ أنـه يمارس من طريق آليات متنوعة عمليـة مراقبـة وأنتـاج المضـامين المتداولـة انطلاقـاً مـن موقـع الشرعية التي أعطاها النظام لنفسـه, وسـاهمت الصـحافة الإلكترونيـة في انهـاء هـذه الآليـات, وبهذا أنفلت المتلقي من آليات الشرعية التي وضعها النظام لنفسه (الرقابة) التي كانت تسمح للنظام بأن يحدد للفرد ما يجب أن يشاهده ويقرأه[1].

وهذا الدفع الـذي مارسـته الصـحافة الإلكترونيـة سـاعد عـلى تقويـة التنظـيم والتعزيـز في الحصول على الدعم الشعبي والقدرة على تحديد الهدف ووضـع اسـتراتيجية للحركـة ومـن ثـم تعزيز عملية التغيير[2].

رابعاً: التأثير في الرأي العام: إن الصحافة الإلكترونية ما عادت تقوم بدور الناقـل للأحـداث وما يجري فقط وأنما اصبحت تقوم بدوراً مهماً في التأثير على الرأي العام التونسي, كما أن الفرد التونسي في هذه المرحلة من التطـور اصـبح واعيـاً لانتمائـه المطلـق عـلى أوسـع مـا يمكـن مـن الكونية والانفتاحية والاطلاقيـة التـي تحملهـا الصـحافة الإلكترونيـة, بـدلاً مـن انتمائـه المحـلي المغلق, ونتيجة لهذه المعطيات اسـتطاع الشـعب التـونسي وخاصـة شريحـة الشـباب أن تطـور وعيها وثقافتها وأفكارها ومحاولاتها للوصول إلى الحقيقة المغيبة عنها من طريق مـا هـو متـاح من وسائل وتكنولوجيات اتصال حديثة كالصـحافة الإلكترونيـة بـالرغم مـن الحظـر والتضـييق والمنع المفروض على هذه الوسائل من النظام[3].

(1) الصادق الحمامي وآخرون, المجال الاعلامي العربي: ارهاصـات نمـوذج تواصـلي جديـد, في مجموعـة مـؤلفين (الاعلام وتشكيل الرأي العام), مصدر سبق ذكره, ص ص 111-112.

(2) عادل عبد الصادق, الفضاء الإلكتروني والرأي العام... تغيير المجتمع والادوات والتـأثير, قضـايا, المركـز الـدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية, 2011, ص 17.

(3) فايزة يخلف, الاعلام وسوسيولوجيا التغيير في العالم العربي, مجلـة العلـوم الاجتماعيـة والانسـانية, العـدد 2, جامعة المسيلة, 2012, ص 194.

خامساً: التعبئة السياسية: ساهمت الصحافة الإلكترونية في تعبئة الجماهير ضد نظام بن علي من طريق تأطيرها لبعض الأحداث, خاصة المرتبطة بعدم المساواة وانتهاك حقوق الأنسان وكشف مظاهر الفساد والتركيز على سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1].

فضلاً عن توظيفها في خطابها ازاء الهيمنة السياسية مجموعة من الأساليب والتكتيكات لإقناع القارئ, من طريق تقديم أدلة وشواهد من الواقع المعاش تؤكد الهيمنة السياسية لنظام بن علي فضلاً عن التركيز على كافة الافكار والوقائع التي تكرس لديكتاتورية الرئيس واستبداده[2].

تضمنت التعبئة السياسية مجالين أولهما العمل على بناء قاعدة اجتماعية تدعم الأهداف السياسية (التغيير) للفاعل الإلكتروني, وثانيهما توظيف تلك القاعدة لتحقيق أهداف سياسية محددة تبدأ بالدعوة إلى الأضراب أو التظاهر وتنتهي بتغيير النظام[3].

وبذلك قد ساهمت الصحافة الإلكترونية في أرساء حياة سياسية أكثر اطلاعاً وأكثر مشاركة وشمولاً فقد اصبحت في متناول أغلب الاشخاص كمصدر للمعلومات فضلاً عن التنظيم والتعبئة السياسية بالنسبة إلى الناشطين الأفراد والجماعات[4].

---

(1) خالد زكي, مصدر سبق ذكره, ص 23.

(2) خالد زكي, مصدر سبق ذكره, ص 67.

(3) احمد منيسي, مصدر سبق ذكره, ص 110.

(4) دارن بارني, المجتمع الشبكي, ترجمة أنور الجمعاوي, الطبعة الأولى, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, بيروت, 2015, ص 167.

المطلب الثالث: أساليب النظام في مواجهة وسائل المعلوماتية:

أن الدور الذي مارسته وسائل المعلوماتية في تنظيم وتحشيد وتعبئة الجماهير جعل النظام التونسي يعي بخطورة هذه الوسائل الإلكترونية ويتابعها بدقة بوصفها فضاءات افتراضية سريعة النشر وبقدرات رهيبة لا يمكن معها لأي شكل من أشكال الرقابة[1].

وبذل الرئيس التونسي زين العابدين بن علي جهوداً جبارة لحجب الإنترنت وقطع خطوط التواصل ومراقبتها الا انه فشل في مبتغاه إذ وجد نفسه عاجزاً عن احتواء وضبط التدقيق الإخباري والمعلومات التي توفرها وسائل المعلوماتية فضلاً عن دورها في عملية التنظيم والتعبئة والتحشيد[2].

وما يميز النضال ضد حجب الإنترنت في تونس هو التصعيد المتواصل من النظام في كيفية الحجب وابتكار الناشطين سبلاً للتعبير عن غضبهم, ورفضهم, لممارسات السلطة القمعية, وهو نضال ساهم في توحيد الصفوف وكسر حاجز الخوف من النظام[3].

استخدمت الجماهير التونسية أسلوب المراوغة لمواجهة الحجب المؤقت الذي فرض عليهم أبان الأحتجاجات المطالبة بالتغيير وأسلوب المراوغة هذا اعتمد على استخدام التطبيقات والشبكات الافتراضية التي تمنع الحجب المفروض من النظام, إذ تقوم هذه التطبيقات والشبكات الافتراضية بتغيير الموقع الجغرافي للمستخدم مما يؤدي إلى فتح المواقع الإلكترونية المحجوبة في موقع المستخدم المحجوب وفتحها في مواقع جغرافية أخرى غير محجوبة فيها المواقع الإلكترونية المراد استخدامها

(1) جوهر الجموسي, مصدر سبق ذكره, ص 97.

(2) السيد ولد أباه, مصدر سبق ذكره, ص 43.

(3) سونيا التميمي وآخرون, مصدر سبق ذكره, ص

ومن أهم هذه التطبيقات المستخدمة لمنع الحجب ما يسمى بـ(البروكسي) والذي يحتـوي عـلى عدة أنواع من التطبيقات وأكثر هذه الأنواع استخداماً في تونس هو (الهوت سـبوت شـيلد), إذ تم تشجيع المواطنين على استخدامه من الناشطين الإلكترونيين لمواجهـة الحجـب المفـروض مـن النظام التونسي[1].

أما الشبكة الافتراضية الخاصة (VPN) فهـي ايضـاً تكـتسي أهميـة كبـيرة عنـد مسـتخدمي الإنترنت في تـونس لمـا لهـا مـن مزايـا, مثـل القـدرة عـلى فـتح المواقـع الإلكترونيـة والشـبكات المحضورة أو المحجوبة في منطقة مستخدم الإنترنت وتصفح الإنترنت بكل أمان[2].

وبذلك فقد تمكنت قوة تطبيقات (بـروكسي) وقـوة الشـبكات الافتراضـية الخاصـة (VPN) من هزيمة قوة الأجهزة التنفيذية لدولة الرقابة الدكتاتورية لتبرز بتقنياتها المتطورة الذكية قـوة ناعمة نافذة وقائدة للحراك الاجتماعـي للثـورة [3]. في ضـوء مـا حققتـه المعلوماتيـة ووسـيلتها (شبكات التواصل الاجتماعي والصحافة الإلكترونية) من نشاط فعال في تنظيم وتعبئة وتحشـيد فضلاً عن مواجهة وسائل النظام لإخماد الثورة أدت إلى تغيير النظام السياسي القائم (نظام زين العابدين بن علي) وهروبه إلى السعودية[4].

---

(1) سونيا التميمي واخرون, مصدر سبق ذكره, ص 65.

(2) جوهر الجموسي, مصدر سبق ذكره, ص 103.

(3) المصدر نفسه, ص 103.

(4) خالد غسان يوسف المقدادي, ثورة الشبكات الاجتماعية, الطبعة الأولى, دار النفائس للنشر والتوزيع, عـمان - الأردن, 2011, ص 176.

ومن ثم يمكن القول إن عملية التغيير التي حدثت في تونس هي نتاج للثورة المعلوماتية التي أتاحت البث والأتصال وتوفير الصور والمعلومات بسرعة البرق[1]. كما أن هذا التطور المعلوماتي الهائل كسر من جهة أولى احتكار النظام الديكتاتوري للمعلومات والتجسس كما فتح أمام الجماهير الثائرة إمكانات قصوى للاتصال وتبادل المعلومات والتنسيق كما أفضت من جهة ثانية إلى كسر العقلية الفوقية المركزية لتوسيع آفاق العمل السياسي نحو صيغ جديدة من الديمقراطية الميدانية هي حية وميدانية بقدر ما هي أفقية, تشاركية, تواصلية[2].

(1) علي حرب, ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة الى الشبكة, الطبعة الأولى, الدار العربية للعلوم ناشرون, بيروت - لبنان, 2012, ص 52.

(2) المصدر نفسه, ص225.

المبحث الثالث: وسائل المعلوماتية وأثرها في التغيير السياسي في ليبيا

إن عملية التغيير السياسي التي حدثت في ليبيا عـام 2011م والتـي اطاحـت بنظـام معمـر القذافي لم تكـن تشـبه حـالتي مصر وتـونس فـيما يتعلـق بـأثر وسـائل المعلوماتيـة في الـنماذج السابقة, أي لم يكن لوسائل المعلوماتية أثراً فيها وهذا عائد إلى عدة عوامـل وهـي تعـاظم دور القبيلة والأمية المعلوماتية.

شهدت ليبيا في بداية الثورة على نظام القذافي اقبالاً طفيفاً فيما يتعلق بوسائل المعلوماتية وخاصة الفيسبوك وتويتر, إذ لم يبرز فيها التويتر والصحف الإلكترونيـة عـلى غـرار مـا حـدث في مصر وتونس, إذ شهدت الساحة الليبية بعض صـفحات الفيسـبوك ومقـاطع الفيـديو المنشـورة على موقع يوتيوب لنشر اخبار الثورة وأهم هذه الصفحات هي صفحة اخبـار ثـورة 17 شـباط ليبيا (R.N.N. Lybia) إذ تعد هذه الصفحة الأهم من حيث المنشورات التـي تضـمنتها, فضـلاً عن صفحة 17 شباط 2011م – لنجعله يوماً للغضب في ليبيـا, امـا فـيما يخـص موقـع الفيـديو التشاركي (You Tube) فحـرص الناشـطون الليبيـون عـبره عـلى نشر كـل مـا يتعلـق بحـركتهم الثورية التي انـدلعت في 17 فبرايـر / شـباط 2011م, إذ تـم نشر بعـض مقـاطع الفيـديو التـي تحمل كل ما يتعلق بتوثيق حكم القذافي ومواقفه الديكتاتورية [1].

---

(1) جيدو حاج بشير, أثر وسائل التواصل الاجتماعي في عمليـة التحـول الـديمقراطي في الـدول العربيـة: دراسـة مقارنة, (اطروحة دكتوراه غير منشورة), كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة محمد خضـير بسـكرة, 2017, ص ص 138-139.

بعـد مـدة لم تكـن بالطويلـة مـن الاقبـال عـلى شـبكات التواصـل الاجتماعـي (الفيسـبوك ويوتيوب) في المجتمع الليبي شهدت هذه الشبكات انحسـار في دورهـا وأثرهـا وتراجـع أدائهـا وبهت تأثيرها بشكل ملحوظ إذ وصف دخول هذه الشبكات على الخط ضربة لوسـائل الإعـلام الوطنية[1].

والسبب الأساسي عدم فعالية وسائل المعلوماتية في عملية التغيير في ليبيا عائدة الى عـاملين أساسيين وهما تعاظم دور القبيلة والأمية المعلوماتية وسنوضح هذين العاملين في هذا المبحث.

(1) جيدو حاج بشير, مصدر سبق ذكره, ص ص 139-140.

المطلب الأول: تعاظم دور القبيلة:

إن تركيبة المجتمع الليبي قائمة على أساس القبيلة والقبلية في ليبيا ليست رابطة الدم, بل مظلة اجتماعية تتعايش تحتها جماعات مختلفة توفر الحماية والأمان لإفرادها, والملاحظ على تركيبة المجتمع الليبي شدة انتماء الفرد إلى القبيلة إذ تشير الاحصائيات الى أن (90%) من الليبيين يشعرون بالأنتماء إلى القبيلة وتصل نسبة القبائل إلى ما يقارب (140) قبيلة ولها امتدادات جغرافية عبر الحدود إذ تتداخل مع عدد كبير من الدول الأفريقية ومنها (مصر, تونس, الجزائر, تشاد والنيجر) وتمثل نسبة القبائل العربية (97%) بينما لا تتجاوز نسبة قبائل البربر (3%)[1].

كما تعد القبيلة أحد قنوات الحصول على الحقوق والعمل في مؤسسات الدولة فضلاً عن الحماية بحسب قوتها السكانية [2]. كما اصبحت القبيلة جزءاً أساسياً من المشهد السياسي من طريق خلق مؤسسة جديدة واستثنائية هي القيادات الشعبية الاجتماعية, التي تضم جميع القيادات القبلية وأوكل قيادتها إلى النجل الأكبر لمعمر القذافي وهو سيف الأسلام وتم تعريفها بأنها المظلة الوطنية الرئيسة لجميع القوى داخل ليبيا وتتضمن العديد من الواجبات أهمها محاولات المؤامرات الخيانية والأتصال باللجان والمؤتمرات الشعبية وكل ذلك جعل القبيلة شريك رسمي في مؤسسة الحكم في ليبيا[3].

وبذلك تحولت القبيلة وبتشجيع من النظام سيدة ليبيا, فلا يحصل الفرد على قرض أو منحة دراسية أو تعيين دون دعم من قبيلته فأصبحت القبيلة تشارك في الرقابة الإدارية والسياسية, أن الدور المتعاظم للقبيلة جاء بما يمكن أن نسميه

---

(1) منى حسين عبيد, مصدر سبق ذكره, ص 32.

(2) خالد حنفي علي, خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة, مجلة أوراق الشرق الأوسط, العدد 64, 2014, ص 46.

(3) دهام محمد العزاوي, مصدر سبق ذكره, ص ص 10-11.

بالمقايضة مع نظام القذافي فالقبيلة تقوم بالسيطرة على العديد من المناطق الجغرافية الواسعة ومن ثم ولائها للنظام يعني سيطرة النظام على هذه المناطق الواسعة وبالمقابل يقوم القذافي بتعزيز دور القبيلة في الحياة السياسية[1].

كما برز دور القبيلة في عملية تغيير نظام القذافي والإطاحة به إذ طرأ على المشهد السياسي في ليبيا مكون جديد لم يكن موجوداً في تونس ومصر, تجسد في البعد القبلي, والملاحظ أن هذا الدور القبلي لم يكن دوراً تفريقياً ولم يشتت الثوار على خلفية انتماءاتهم القبلية, بل كان دوراً تعبوياً أسهم في زيادة عدد الثوار وزيادة الزخم حول الانتفاضة الليبية[2].

ويرى الكاتب أن مساهمة القبيلة في عملية التعبئة السياسية وزيادة الزخم أدى إلى بروز دورها كوسيلة تعبوية في الثورة على العكس من مصر وتونس التي كانت فيها وسائل المعلوماتية (شبكات التواصل الاجتماعي والصحافة الإلكترونية) هي من أهم الوسائل التي ساهمت في عملية التعبئة والتحشيد, وهنا تبرز أحدى نقاط ضعف المعلوماتية في ليبيا وقوتها في مصر وتونس.

---

(1) المصنف وناس, الشخصية الليبية (ثالوث القبلية والغنيمة والغلبة), الطبعة الأولى, الدار المتوسطية للنشر, 2014, ص 40.

(2) عبد الجبار احمد عبد الله وفراس كوركيس, مصدر سبق ذكره, ص 206.

المطلب الثاني: الأمية المعلوماتية

تعد الأمية المعلوماتية أحد الأسباب الرئيسة والفعالة التي أدت الى عدم بروز وفعالية المعلوماتية ووسائلها في عملية التغيير السياسي في ليبيا.

إذ إن نسبة استخدام الإنترنت بين المواطنين الليبيين تعد من أدنى النسب في العالم, إذ كان واحداً من بين كل (5) أشخاص في ليبيا متصلاً بالإنترنت[1].

إن سبب الأمية المعلوماتية وقلة استخدام الإنترنت في ليبيا جاء نتيجة عدة أسباب كالفجوة المعلوماتية وأسباب عديدة سنوضحها فيما بعد في هذا المطلب.

وتتباين الدول العربية بالنسبة لبعضها بعض إلى حد كبير, والفجوة المعلوماتية بينها واضحة في بعض الحالات, ويمكن تقسيم الدول العربية من حيث وظيفتها في المعلوماتية على ثلاث فئات وهي[2]:

أ- الدول الخائفة Fearful States: وهي دول ذات وصلات محدودة بالإنترنت, أو حظرت استخدامه لتجنب أية آثار سلبية تنجم عن الأرتباط بالعالم الخارجي وتقع ليبيا ضمن هذه الفئة

ب- الدول الراغبة Desired states: وهي الدول الراغبة في الاستفادة من المعلوماتية الى اقصى حد ممكن مع تجنب ما هو غير مرغوب فيه، حيث تحول أن تطور شبكة وطنية مرتبطة بالإنترنت محكومة تمكنها من جني ثمار التجارة الإلكترونية والمعرفة الاكاديمية والحكومة الإلكترونية في الوقت الذي تتحكم فيه بقوة في تدفق المعلومات عبر الإنترنت، وتقع تونس ضمن هذه الفئة

---

(1) مجموعة البنك الدولي, ديناميكيات سوق العمل في ليبيا (إعادة الإنتاج من أجل التعافي), البنك الدولي للأنشاء والتعمير, 2016, ص 5.

(2) راسم محمد الجمال, الاتصال والاعلام في العالم العربي في عصر العولمة, الطبعة الثانية, الدار المصرية اللبنانية, القاهرة, 2009, ص ص 188-189.

ج- **الدول المدفوعة Driven States:** هذه الدول تريد ما توفر المعلوماتية مع الاستعداد لتحمل المخاطر الناجمة عن الانفتاح على العالم الخارجي عبر الإنترنت, كما أن مصر تقع ضمن هذه الفئة.

يرى الكاتب في هذا الترتيب وجود ليبيا من ضمن الدول التي صلاتها محدودة أو محظورة أساساً وهذا بدوره يؤدي إلى وجود الأمية المعلوماتية فيها, وبالمقابل نرى تونس ومصر بعيدة عن فئة (الدول الخائفة) التي يعد ارتباطها بالإنترنت محدوداً أو محظور اصلاً ونرى هاتين الدولتين ضمن الفئات الأخرى التي تسمح بالإنترنت لكنها تحكم عليه بقوة, مما يعطي مؤشرات على أن هناك فرق بين هاتين الدولتين وليبيا فيما يخص الاستخدام المعلوماتي.

وأهم العوامل التي أدت إلى الأمية المعلوماتية في ليبيا هي:

1- التبعية: والمقصود بالتبعية هنا هو أن أتباع الغرب والأقتداء به في مجالات التقانة سوف يزيد من التبعية إلى الدول الغربية في شتى المجالات بما قد يدمر البنى الداخلية للمجتمع, فالتكنولوجيا بشكل عام (تكنولوجيا الاتصال) لا تؤدي دوراً محورياً في السيطرة الثقافية فحسب ولكنها بالفعل جزء من هذه السيطرة, إذ يعتقد أن هذه التقانة تؤدي إلى الوقيعة بيد الدول الغربية وهذا الاعتقاد يسود غالباً عند العناصر القبلية في ليبيا[(1)].

2- القيود السياسية: لكون عملية التنمية المعلوماتية هي قضية اجتماعية – سياسية في المقام الأول, ولذا فإنها عرضة لقيود سياسية ذات ثقل كبير[(2)]. فالعقبة الرئيسة أمام الانتشار الواسع للمعلوماتية بشكل عام والإنترنت بشكل خاص هي القيود السياسية, إذ تفرض الرقابة المشددة ضد ما يسمى بالتعبير الحر في الإنترنت الذي لا يمكن التحكم فيه, استخدم القذافي في عهده

(1) راسم محمد الجمال, مصدر سبق ذكره, ص 256.

(2) نبيل علي, العرب وعصر المعلوماتية, سلسلة عالم المعرفة, 1994, ص 29.

هذه الرقابة السياسية على الإنترنت للتقليل من آثار هـذه الوسـيلة العالميـة والتفاعليـة التـي تعتبر تهديد على النظام القائم, وعلى الرغم مـن أن ليبيـا تعـاني مـن أميـة معلوماتيـة وقلـة في استخدام الإنترنت الا أن حتى هذه القلة قد واجهت قيوداً سياسية فُرضت عليها[1].

3- **الجمود المجتمعي:** تتسم ليبيا بضعف قابليتها للتغيير والاتجاه نحو المعلوماتية لأسـباب عديدة ترجع إلى منظومة القيم والتقاليد السائدة[2]. فضلاً عن الانغلاق والتقوقع باسم الأصـالة والمحافظة على الذات[3].

4- **الأمية:** تعد الأمية أحدى عوامل وجود الأمية المعلوماتية, لأن التعلـيم عامـل أسـاسي في استخدام وسائل المعلوماتية كشبكات التواصل الاجتماعي[4].

---

(1) نهى ميلور وآخرون, الاعلام العربي (العولمة: الاعلام وصناعته الناشئة), ترجمة صفوت حسن, الطبعـة الأولى, دار الفجر للنشر والتوزيع, القاهرة – مصر, 2012, ص 184.

(2) شريف حسن محمد النجار, دراسة في الحراك الاعلامي, الطبعـة الأولى, دار غيـداء للـنشر والتوزيـع, عـمان, 2016, ص 87.

(3) ميلاد مفتاح الحراثي, مـداخل وتسـاؤلات للتنميـة (آراء لأجـل وقعـاً تنمويـاً في ليبيـا), الطبعـة الأولى, مركـز البحوث والاستشارات والتدريب, جامعة قار يونس, 2011, ص 258.

(4) نهى ميلور وآخرون, مصدر سبق ذكره, ص185.

المبحث الرابع: الأثـر السـياسي لوسـائل المعلوماتيـة في سـياق تغيـير الأنظمـة العربية (مصر, تونس, ليبيا)

إن وسائل المعلوماتية كما أوضحنا في المبحث السابق كان لها أثـراً كبـيراً في كـلا مـن (مصر وتـونس) عـلى العكـس مـن ليبيـا التـي لم يكـن للمعلوماتيـة أثـراً واضـح نتيجـة عـدة عوامـل أوضحناها, لذلك سنوضح في هذا المبحث النتائج المترتبة عـلى اسـتخدام وسـائل المعلوماتيـة في عملية التغيير السياسي في كل من (مصر, تونس) ونتائج عدم استخدامها في ليبيا.

المطلب الأول: آثـار اسـتخدام وسـائل المعلوماتيـة في عمليـة التغيـير السـياسي (مصر, تونس):

في ضوء ما تقدم نرى ان استخدام وسائل المعلوماتية في كل من (مصر وتونس) ترتب عليـه عدة نتائج **وهذه النتائج وهي:**

أولاً: سرعة التغيير وسلميته

من خلال وسائل المعلوماتية تمكن الثوار في (مصر وتونس) وفي وقت وجيز ولـيس بالطويـل في عمر الثورات قياساً بالثورات الكـبرى مـن اسـقاط نظـم طـال بقائهـا في السـلطة, إذ أتاحـت خاصية السرعة والإنجاز التي تتمتع بها وسـائل المعلوماتيـة الجديـدة والتـي ادركتهـا الشـعوب واحسنت استعمالها عنصر السرعـة في انجـاز التغيـير السـياسي لمـا لهـا مـن قـدرة عـلى الحشـد والتنظيم, فالرسالة الواحدة يمكن ايصالها إلى مليون شـخص أو اكـثر خـلال مـدة زمنيـة وجيـزة ومن دون تكلفة[1].

(1) محمد العجاني وعمر سمير وآخرون, مشاركة الشباب العربي بين الهموم الوطنيـة والطموحـات الإقليميـة, في مجموعة مؤلفين (جيل الشـباب في الـوطن العـربي ووسـائل المشـاركة غـير التقليديـة مـن المجـال الافـتراضي الى الثورة), مصدر سبق ذكره, ص ص 247-248.

فقد جاء الانهيار السريع لنظام حسني مبارك بعد (18) يوماً فقط على نشوب الثورة الشعبية, إذ لم يتوقع احداً في ذلك الوقت أن النظام سيتعرض الى هذا التغيير السريع[1].

في السياق نفسه نلاحظ أن التجربة التونسية كانت ايضاً سريعة في الانتقال نحو بناء نظام بديل عن نظام بن علي إذ لم تستغرق المدة بين اندلاع الثورة في 18 ديسمبر / كانون الأول 2010م وفرار الرئيس زين العابدين بن علي في 14 يناير / كانون الثاني 2011م سوى أربعة أسابيع إذ أدت هذه السرعة في عملية الاطاحة بالنظام إلى تقليص حجم الاضرار وامتدت سرعة الانتقال إلى ما بعد سقوط رأس النظام[2].

أما فيما يتعلق بسلمية الثورات في (تونس ومصر) فأنها لم تكن ثورات دموية, فشعارها ليس العنف ومحركها ليس الثأر والانتقام بقدر ما هي مطالبة بتغيير نظام, فكانت شعاراتها تنسجم مع طابعها السلمي والمدني بالرغم من سقوط عدد من الضحايا[3]. فقد تميزت الثورة التي شهدتها تونس طيلة أيام الاحتجاجات بطابع التحركات السلمية غير العنيفة من المتظاهرين حيث كان سلاح المحتجين هو الوسائل التكنولوجية الحديثة بما تنقله هذه الوسائل من صور ومعلومات إلى الشارع التونسي, أي كان سلاح التونسيين يختلط ما بين شعارات سلمية تندد بأسقاط النظام وما بين وسائل معلوماتية تتمثل في القوة الناعمة التي تحملها هذه الوسائل فضلا عن الاحتجاجات الشعبية[4].

---

(1) سعيد مجيد دحدوح, مخاض الفوضى في الدول العربية.... التحول الافتراضي للديمقراطية, مجلة حمورابي للدراسات, العدد 3, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, 2012, ص 35.

(2) حسن كريم وآخرون, الربيع العربي وعملية الانتقال الى الديمقراطية, في مجموعة مؤلفين (الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات), الطبعة الاولى, دار شرق الكتاب, 2013, ص 20.

(3) علي حرب, ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة الى الشبكة, مصدر سبق ذكره, ص145.

(4) أحمد كرعود وآخرون, تونس: ثورة (الحرية والكرامة), في مجموعة مؤلفين (الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات), مصدر سبق ذكره, ص 36.

وفي مصر كذلك كانت الثورة سلمية تحمل شعارات لا تنطوي على العنف ومن هذه الشعارات هي (سلمية.. سلمية), (حرية.. حرية.. حرية), (كرامة.. حرية...), (عيش..حرية.. عدالة اجتماعية) أي لم تحمل شعارات عنيفة تطغى على طابعها السلمي, وهي الشعارات التي تناقلتها الجماهير في وسائل المعلوماتية ونقلتها الى ارض الواقع.

وساهمت في ابراز الوجه السلمي للثورة, وساعدت على تحويل ميدان التحرير طوال أيام الاعتصام الى منطقة أمنة تحول فيها النضال السياسي والاعتصام في مواجهة أعتى النظم قمعاً وفساداً الى كرنفال احتفالي تشارك فيه الاسر بأطفالها حيث الموسيقى والغناء والحوار الحر ومعارض الكاريكاتير, لهذه كانت سلمية الثورة هي نقطة ارتكازها ومصدر قوتها وعامل داعم الى التفاف الجماهير حولها[1].

كما أن الحراك السلمي الذي جذب الملايين إلى الشوارع وسلمية وسائل الاحتجاج نجحت في أيقاف الدور التقليدي للقوى الخارجية الداعمة للنظام ودفعتها إلى الكف عن تأييدها لذلك لم يكن العامل الخارجي في الحالة المصرية عقبة في أثناء مرحلة أسقاط رأس النظام[2].

---

(1) حسن كريم وآخرون, الربيع العربي وعملية الانتقال الى الديمقراطية, في مجموعة مؤلفين (الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات), مصدر سبق ذكره, ص ص 56-57.

(2) عبد الفتاح ماضي, العنف والتحول الديمقراطي في مصر, الطبعة الأولى, دار البشير للثقافة والعلوم, 2015, ص 50.

ثانياً: بروز جيل شبابي قائداً للتغيير

لقد برز جيل جديد من الشباب أخذ على عاتقه مسؤولية قيادة الانتفاضات الميدانية مبتدعاً أساليب ووسائل كفاحية جديدة, وغير مألوفة, سببت الذهول والحيرة والتردد للنخب السياسية القائمة في السلطة والمعارضة, لاسيما في الأيام الأولى للاحتجاجات, وقد أنطلق الجيل الثوري الجديد من فضاء مجتمعي بعيداً عن الايدلوجيا وتفريعاتها الشمولية والدينية, كما كانت سمته وطنية بدون فئوية أو تعصب أو تطرف[1].

فالشباب هم الذين بادروا للانتفاضة والثورة وهم جيل متعلم يجيد التواصل مع العالم, جيل الحداثة والتكنولوجيا.

وكان الشباب في مقدمة القوى التي دعت إلى انتفاضات شعبية ومواجهة الفساد, كما نجح الشباب العربي الذي قاد الأنتفاضة والثورات في كسر حاجز الخوف لتلتحق بعده قوى وأحزاب سياسية لتعلن تضامنها والتحاقها مع الانتفاضة والملاحظ أن تلك القوى والأحزاب أدت دوراً تابعاً لدور القوى الشعبية الشبابية, فلم تبادر تلك القوى والأحزاب الى الانتفاضة بل في بعض الأحيان تأخرت في الإعلان عن تأييدها لها كما هو الحال في مصر وتونس, فعند تصاعد وتيرة الاحتجاجات التي قام بها الشباب بالدرجة الأولى تراجعت تلك القوى عن حذرها واعلنت التحاقها بالانتفاضة, ورأى البعض من تلك المواقف محاولة لاختطاف مصالحها الخاصة[2].

واظهر اشباب القدرة العالية على التعامل مع المنجزات المعرفية والتكنولوجية الحديثة تخدم مقتضيات الحراك على الأرض, إذ اتسع فضاء

(1) عبد الحسين شعبان, تونس - مصر: أسئلة ما بعد الانتفاضة, مجلة المستقبل العربي, العدد 285, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, اذار 2011, ص 92.

(2) سعيد مجيد دحدوح, مصدر سبق ذكره, ص 122.

الاحتجاج الاجتماعي على ساحة الإنترنت وساهم في استبدال أدوات الاحتجاج التقليدية بأطر جديدة تسبح في الفضاء المعلوماتي[1].

فعلى صعيد التغيير في مصر يبرز دور الشباب في قيادة التغيير السياسي من طريق خبرة العمل الميداني الجماعي والتنسيق والمواجهة وامتلاكهم رؤية سياسية واضحة تم ترجمتها إلى أهداف يسعون لتحقيقها وتقود تحركاتهم في المرحلة الانتقالية, كما تحلى شباب الثورة بقدر كبير من المرونة والقدرة على التفاعل السريع مع المتغيرات المستجدة, والأنتقال بسرعة من مطالب اصلاح إلى اسقاط النظام وعدم التوقف قبل تخلي الرئيس مبارك عن منصبه, فضلاً عن الوعي بمخاطر المرحلة الانتقالية, والحرص على استمرار الحشد الجماهيري المليوني كقوة ضغط لا بديل عنها لحماية الثورة وإنجازاتها واستمرارها في تنفيذ مطالبها الرئيسة التي خرجوا من أجلها[2]. كما ظهرت الحركة الشبابية في تونس بمظهر القوة الرئيسة التي مارست دور المحرك الرئيس في الثورة وقيادتها حتى سقوط الرئيس بن علي[3].

ومن ثم فأن هذه القوة الشبابية هم من مثلوا العمود الفقري والأرهاص الأول للثورة, قبل أن ينضم إليهم الشعب بطبقاته كافة, فلم تنطلق هذه المجموعة الشبابية الجديدة على شبكة الإنترنت من أي أيديولوجيا كاملة موحدة, بل كانوا يضمون اتجاهات متباينة يغلب عليها التوجه الديمقراطي بوجه عام, وبعضهم ذوي اتجاهات يسارية ديمقراطية, ولكنهم يقفون جميعاً على ارضية التحول الديمقراطي, وعلى أنتهاج استراتيجية الكفاح السلمي للتظاهرات الشعبية كثيفة العدد وطويلة النفس, وذلك كبديل للاستراتيجيات التقليدية للثورة باستخدام العنف أو القوة المسلحة أو جماعات مسلحة[4].

---

(1) محمد العجاني واخرون, مصدر سبق ذكره, ص 249.

(2) علي سلمان صايل, حركات التغيير في العالم العربي قراءة في شرعية التحول الديمقراطي للسلطة (مصر أنموذجاً), مجلة جامعة الكوفة, العدد 17, جامعة الكوفة, 2013, ص ص 142-143.

(3) توفيق المديني, مصدر سبق ذكره, ص 265.

(4) عماد صيام, 25 يناير / كانون الثاني الثورة السلمية لسباب الطبقة الوسطى وتحديات المستقبل, في مجموعة مؤلفين (الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات), مصدر سبق ذكره, ص 82.

ثالثاً: ظهور المواطنة الافتراضية

فتحت وسائل المعلوماتية المجال أمام ممارسة قضايا المواطنة عبر الإنترنت وهو ما يطلق عليه (بالمواطنة الافتراضية), ففي ظل السياقات الواقعية للمجتمع التونسي والمصري, اصبح المجال الافتراضي مجال لممارسة حقوق المواطنة والمطالبة بالحقوق السياسية التي باتت شبه مفقودة في المجتمع التونسي والمصري قبل عملية التغيير السياسي التي حدثت في عام 2011م[1].

كما أن هذه المواطنة اثرت في حياة المتصفحين وحرضتهم على الثورة بحثاً عن ما يتمتع به اندادهم في الدول المتقدمة, كما تقوم هذه المواطنة على نقد الايديولوجية السائدة وبيان هشاشة اللغة الواحدة الآمرة وأفساح المجال للأشخاص للتعبير عن آرائهم ومواقفهم ومطالبهم[2].

رابعاً: ثورات شعبية مع حياد الجيش

في تونس ومصر انطلقت شرارة الثورة بطريقة شبه عفوية وكان رد فعل السلطتين التونسية والمصرية متشابهة, عنفاً ثم وعوداً بالتغيير مع وجود المزيد من الفئات الشعبية تنضم للمتظاهرين, ثم اتساع الهبة الشعبية لتشمل ارجاء الوطن كافة وصولاً لنقطة الحسم, فيتوجه رأس النظام لحسم الصراع فيتخذ الجيش موقفاً وطنياً لصالح الشعب وتحقق الثورة انتصاراً أولياً لإسقاط رأس النظام ثم تبدأ بإجراء تغييرات جذرية تشمل المؤسسات والدستور والأجهزة الأمنية ومحاكمة الفاسدين, وقد نجحت الثورتان التونسية والمصرية في تحييد الجيش عن قمعهما ثم تقبل أهدافها عندما أتسع حجمها ونطاقها وبان

(1) وليد رشاد زكي, الشبكات الاجتماعية.. محاولة للفهم, مجلة السياسة الدولية, العدد 180, مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية, 2010, ص 98.

(2) محمد الداهي, من البروليتاريا الى البرونيتاريا رهانات التغيير الثقافي, مجلة الباحث الاعلامي, العدد 19, جامعة بغداد, 2013, ص 82.

نجاحها, وهذا النجاح عائد إلى استخدام المتظاهرين إلى وسائل المعلوماتية في مواجهة الجيش بهذه الوسائل السلمية[1].

فضلاً عن ما ذكر يرى الكاتب إن وسائل المعلوماتية أدت ايضاً إلى كسب التأييد الدولي الايجابي لعملية التغيير السياسي التي حدثت في (مصر وتونس), وهذا ناتج من الدور الذي مارسته وسائل المعلوماتية في ايصال صوت الثورة الى العالم الخارجي, خاصة وسبق وأن ذكر الكاتب في دور وسائل المعلوماتية في اداء الدور الإعلامي في نقل الأخبار أو ما عرف ب(إعلام المواطن), خاصة وان هذه الوسائل ساهمت في تغيير سياسي سريع وبالنتيجة استخدام هذه الوسائل في احداث تغيير سريع وسلمي لم يؤد الى السماح لأي قوة خارجية بالتدخل في عملية التغيير السياسي خاصة كالتدخل العسكري.

وفي أطار التدخل الخارجي يمكن القول إنه لم يكن هناك تدخل خارجي بل كان كسب تأييد خارجي متعاطف مع الثوار باستثناء ما حدث في مصر عندما قامت شركة كوكل بأطلاق خدمة للمصريين تتيح لهم الاتصال بموقع (Google) من طريق الهاتف دون الحاجة الى أنترنت لتسهيل الاتصال بين القيادات وخاصة الشباب في مدة قطع الإنترنت المحدود والذي أحدثه نظام حسني مبارك, وهنا يمكن القول إن حتى التدخل الخارجي كان تدخلاً نوعياً سلمياً لم يكن تدخل عسكري, وهذا بالنتيجة عائد إلى النتائج الإيجابية السلمية التي تترتب على استخدام وسائل المعلوماتية في التغيير السياسي.

---

(1) محمد سعيد دحدوح, مصدر سبق ذكره, ص 124.

المطلب الثاني: آثار عدم اللجوء الى وسائل المعلوماتية في عملية التغيير السياسي (ليبيا)

إن عملية التغيير في ليبيا جاءت نتائجها على عكس النتائج التي خرجت بها عمليتي التغيير في (مصر وتونس) التي اعتمدت فيها الجماهير على وسائل المعلوماتية (شبكات التواصل الاجتماعي والصحافة الإلكترونية) في عملية التغيير التي أطاحت برؤوس النظام, **ومن أهم النتائج المترتبة على عدم اللجوء إلى وسائل المعلوماتية في عملية التغيير السياسي في ليبيا هي:**

أولاً: التدخل العسكري الخارجي

حدثت أولى المظاهرات المطالبة برحيل معمر القذافي في بنغازي في 15 فبراير / شباط 2011م وقوبلت بقمع شديد, وكانت هذه هي بداية تصعيد العنف المؤدي إلى قرارين من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وهما 1970 و1973وتدخل عسكري من القوات الاجنبية في ليبيا لحماية السكان المدنيين واعتمد مجلس الأمن في 17 مارس / آذار 2011م القرار 1973م يتضمن الاذن باستخدام القوة في ليبيا, وامتنعت عن التصويت المانيا والبرازيل وروسيا والصين والهند وكان القرار الذي صاغته فرنسا والمملكة المتحدة وشاركت في رعايته لبنان والولايات المتحدة نال تأييد عشرة أصوات من بين (15) صوتاً (البوسنة والهرسك, البرتغال, جنوب أفريقيا, الغابون, فرنسا, كولومبيا, لبنان, المملكة المتحدة, نيجيريا, الولايات المتحدة)[1].

كما بدأت السياسة الرسمية العربية تبدي تفاعلاً إيجابياً مع مطالب الشعب الليبي بعد انصرام أسبوعين من انطلاق ثورة 17 شباط, كان الموقف في البداية متواضعاً في بيان مجلس وزراء الدول العربية, إذ بدأ بعموميات وايحاء بالحزم

---

(1) برنو بوميه, استخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الانساني: حالة ليبيا وما بعدها, مختارات من المجلة الدولية للصليب الاحمر, المجلد 93 - العدد 884, 2011, ص 2.

أقرب الى رفع عتب منها إلى موقف سياسي حازم, غير أن محطة بيان اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي انقذ الموقف, فأفصح بيانها عما أضمره بيان الجامعة العربية, ودفع بالخيارات العسكرية والسياسية الى المدى الأقصى, إذ طالب بفرض حظر جوي على نظام القذافي وفتح باب أمام اجتماع جديد لوزراء خارجية الدول الاعضاء بالجامعة العربية[1].

كما ساهمت دول مجلس التعاون الخليجي بالدور العسكري, لا سيما سلاح الجو الخليجي, إذ شاركت أربع مقاتلات قطرية من طراز (ميراج 2000) في الدوريات المسلحة في أطار التحالف الدولي ضد ليبيا, كما ساهمت الأمارات بست طائرات من طراز (F16) وست طائرات من طراز ميراج لتنفيذ منطقة حظر طيران فضلاً عن طائرات شينوك وأباتشي وطواقمها للبحث والانقاذ فضلاً عن أرسال السعودية طائرة مراقبة من طراز (آواكس) وأخرى للتزود بالوقود, كما أن ابرز الدوافع التي جعلت دول مجلس التعاون الخليجي لتدخل وتقف ضد نظام القذافي هو العلاقة المتوترة بين دول مجلس التعاون الخليجي ونظام القذافي[2].

أما فيما يخص الولايات المتحدة فقد التزمت بجملة من الحسابات فيما يتعلق بمسار التعامل مع الحدث الليبي, إذ لم يكن الخيار العسكري هو المطروح بشكل رئيسي فيما يتعلق بالثورة الليبية, ومرد ذلك يعود أن الإدارة الأمريكية كانت تعي مخاطر المضي قدماً بهذا الخيار المكلف, فضلاً عن أنها لم تكن على دراية كاملة لطبيعة وتوجهات القوى البديلة عن النظام فيما إذا زال حكم القذافي, ولكن فيما بعد وجدت دوافع عديدة لتدفع بالولايات المتحدة إلى

---

(1) عبد الاله بلقزيز, ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل, الطبعة الأولى, منتدى المعارف, بيروت - لبنان, 2014, ص 92.

(2) تيسير ابراهيم قديح, التدخل الأوربي الإنساني - دراسة حالة ليبيا 2011, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الاقتصاد والعلوم الادارية - جامعة الازهر, 2012, ص 151.

التدخل العسكري في ليبيا, ومن ضمن هذه الدوافع هو أنها ستدخل لحماية المدنيين في شرق ليبيا وخصوصاً في مدينة بنغازي (الغنية بالنفط)[1].

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية وفرت أغلب المعلومات لدول الحلف من طريق وسائل المراقبة والتجسس, فضلاً عن عمليات المراقبة, كما قامت بأغلب مهام تزويد الطائرات الأطلسية بالوقود من الجو, وساهمت في اغلب عمليات القصف الجوي[2]. أما دول الاتحاد الاوربي فأن فرنسا كان لها الموقف الأبرز من بين دول الاتحاد في عملية التغيير في ليبيا, فالموقف الفرنسي جاء موقفاً فجائياً تجاه التدخل العسكري في ليبيا, إذ كان رئيس الجمهورية الفرنسية ساركوزي دائماً يحرص على توطيد العلاقة بينه وبين نظام معمر القذافي لكن هناك دوافع جعلت ساركوزي يتخذ هذا القرار الفجائي في التدخل العسكري المباشر وأهم هذه الدوافع هي تعديل موقفه السابق من نظام زين العابدين بن علي ومبارك فضلاً عن دوافع وعوامل سياسية واستراتيجية أهمها الأزمة المالية التي كانت تعاني منها فرنسا والتي أدت إلى تدهور شعبية ساركوزي فجاءت الأزمة الليبية لتزيد من شعبيته في الداخل فضلاً عن تصفية حسابات تأريخية تتعلق بدعم القذافي للمتمردين التشاديين, وعدم التزام القذافي بالعهود السابقة التي قطعها القذافي في بعض الصفقات التي عقدها مع فرنسا[3]. إن التدخل العسكري الخارجي الذي حدث في ليبيا حمل عدة نتائج وهي التحول غير المسبوق لجامعة الدول العربية نحو عسكرة الثورة والاستعانة بقوة دولية للإطاحة بنظام القذافي[4].

---

(1) حيدر علي حسين, السياسة الأمريكية تجاه حركات التغيير في المنطقة العربية دراسة مقارنة, مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد 51, الجامعة المستنصرية, 2015, ص ص 211-212.

(2) فيجي براشاد, الربيع العربي الشتاء الليبي, ترجمة منذر محمود محمد وعبد الفتاح أموره, الطبعة الأولى, دار الفرقد, دمشق – سوريا, 2014, ص ص 261-262.

(3) منى حسي عبيد, مصدر سبق ذكره, ص ص 45-46.

(4) عادل محمد حسن العليان, حركات التغير العربية دراسة في اهم اسبابها ونتائجها, مجلة سر من رأى, العدد 38, جامعة سامراء, 2014, ص 53.

ثانياً: تعثر المسار الديمقراطي

بينت مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي وضعية ليبيا على أنـه بلـد غـير مسـتقر وتسـوده التنافسات السياسـية والايديولوجيـة القاسـية, مـا ينـذر بـدخول الـبلاد بـين المجهـول ومخـاطر الفوضى, وافرز الوضع الليبي عدة ظـواهر, أبرزهـا التـدهور السـياسي وفقـدان الأمـن وانتشـار السـلاح خـارج أطـار الدولـة وتصـاعد الأزمـات السياسـية وضـعف المؤسسـات لاسـيما الأمنيـة والعسكرية, ورافق ذلك تحولات بنيويـة في طبيعـة الحكـم قـادت إلى تبلـور طبقـات سياسـية منفصلة عن بنية المجتمع نفسه, ومنها نرى فقـدان ثقـة المـواطن بالنخبـة وفقـدان الثقـة بـين النخب وفقدان الثقة بين المكونات, كما اصبح الأرهاب والتطـرف الـديني يشـكل خطـراً يهـدد مسار التحول الـديمقراطي في ليبيـا إلى درجـة أنـه يهـدد وحـدة كيـان الدولـة, واسـتمرار هـذا الارهاب يتسبب في تعطيل وتجميد عملية التحول الديمقراطي وقد يقضي عليها تماماً[1].

فعلى عكس السلطات الأنتقالية في مصر وتونس لم تكن لدى المجلـس الأنتقـالي والحكومـة المؤقتة مؤسسات دولة قوية كي يقودهـا خـلال مـدة حكمـه, عـلى الـرغم مـن أن القـذافي قـد أضعف مؤسسات الدولة وحكم من طريق شبكة من العلاقـات الشخصـية والوحـدات الأمنيـة لكن الثورة زادت من ضعف مؤسسات الدولة التي هي ضعيفة اصـلاً كـما واجهـت السـلطات الانتقالية صعوبات مالية وأمنية وسياسية[2].

(1) محمد عبد الحفيظ الشيخ, ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة, مجلة المسـتقبل العـربي, العـدد 427, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, اذار 2014, ص ص 129-130.

(2) بول سالم واماندا كادليك وآخرون, تحديات العملية الانتقالية في ليبيا, في مجموعـة مـؤلفين (الربيـع العـربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات), مصدر سبق ذكره, ص 118.

بالأضافة الى عدم وجود الوحدة الوطنية لضمان انتقال آمن للسلطة, ولقد وضع المجلس الوطني الأنتقالي جدولاً زمنياً للمرحلة الانتقالية, غير أن شرعيته لدى الجمهور ضعيفة, فضلاً عن افتقاره إلى البنية المؤسسية لضمان تنفيذها الجدول بشكل ناجح [1].

كما اضحت أزمة الشرعية في ليبيا هي محور الصراع السياسي بين أغلب القبائل فعدم استقرار الوضع السياسي في أثناء التحول الديمقراطي أدى إلى استمرار الصراع والتنافس السياسي حول الشرعية ما بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية, لاسيما في ظل التنافس الحاد بين مجلسي النواب من طرف والمؤتمر الوطني العام في طرابلس بعد إصدار المحكمة الدستورية بعدم شرعية مجلس النواب الذي زاد من تفاقم الأزمة السياسية في ليبيا[2].

ثالثاً: ظهور القوى غير الحكومية (الجماعات المسلحة)

من آثار الثورة الليبية هي إعادة تشكيل الخريطة السياسية الليبية بطريقة جذرية لمصلحة القوى غير الحكومية التي اصبحت اللاعب والعامل الرئيس في المعادلة السياسية الليبية الجديدة, وتتمثل هذه القوى بالمجالس المحلية والتجمعات القبلية والمليشيات المسلحة, إذ استطاعت هذه القوى أن تسيطر على الحياة السياسية في ليبيا, وتمكنت من زيادة نفوذها والتأثير في المشهد السياسي والأمني الليبي على حساب بناء مؤسسات على المستوى الوطني, ولاسيما في قطاع الأمن والجيش[3].

ويمثل ظهور هذا الجماعات اكبر تحدياً مباشراً للعملية الانتقالية في ليبيا إذ يشكل الآلاف من الثوار المسلحين المنظمين في عشرات الميليشيات ذاتية القيادة

(1) بول سالم واماندا كادليك وآخرون, مصدر سبق ذكره, ص ص 113-114.

(2) محمد عبد الحفيظ الشيخ, مصدر سبق ذكره, ص ص130-131.

(3) محمد عبد الحفيظ الشيخ,مصدر سبق ذكره, ص 124.

أو الكتائب كما يسمون أنفسهم شبكة مـن السـيطرة عـلى مختلـف أنحـاء الـبلاد وان ممارسـة السلطة على هذه الكتائب المسلحة امراً في غاية الصعوبة, وفي بيئة ما بعد الثورة اظهرت هـذه الكتائب انعدام الثقة لا في الحكومة المؤقتة وحسب, بل بين بعضها بعض ايضاً, وتسبب تداخل عشرات الكتائب في بروز اوضاع عالية التوتر في البلاد[1].

وبذلك اصبحت ليبيا البيئة الحاضـنة لاسـتقطاب الجماعـات المنـتشرة التـي ينتمـي أغلـب أفرادها إلى تنظيم القاعدة أو الإخوان المسلمين وتمكنت هذه الجماعات في ظل هذه البيئة من تكوين ميليشياتها المسلحة وفرض ارادتها على الأرض بقوة السـلاح, وسـاهمت هـذه البيئـة في تعثر المسار الديمقراطي وعملية التغيير في ليبيا[2].

(1) بول سالم واماندا كادليك وآخرون, تحديات العملية الانتقالية في ليبيا, في مجموعـة مـؤلفين (الربيـع العـربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات), مصدر سبق ذكره, ص 120.

(2) محمد عبد الحفيظ الشيخ, مصدر سبق ذكره, ص 127.

المطلب الثالث: الرؤية المستقبلية لأثر وسائل المعلوماتية في عملية التغيير السياسي

في ضوء دراستنا للنماذج الثلاث (مصر، تونس، ليبيا) نرى أن عملية التغيير في الانظمة العربية التي تناولتها الدراسة كانت أكثر نجاحاً وسلاسة وأقل خسائر إذ لجأت القوى الثائرة إلى استخدام الوسائل الناعمة (المعلوماتية) في عملية التغيير كما هو الحال في (مصر وتونس) في حين حدث العكس في ليبيا, أي أن افتقار قوى المعارضة والثورة لأساليب الاحتجاج السلمي المستند الى وسائل المعلوماتية وطرقها في الحشد والتنظيم والتعبئة ولجوئها الى الوسائل التقليدية في التغيير أدت إلى نتائج مدمرة ومتعثرة فضلاً عن نتائج أخرى وخيمة كظهور الجماعات المسلحة وتصدع القوى السياسية وعدم حدوث انتقال ديمقراطي سلس كما حدث في (مصر وتونس), وعند المقارنة بين النموذجين (مصر وتونس) من جهة و(ليبيا) من جهة اخرى نجد الكثير من المفارقات سواء في أثناء الثورة أو خلالها أو بعدها فمنذ انطلاق الاحتجاجات لجأ الثوار التونسيين والمصريين إلى وسائل المعلوماتية في مجابهة النظام وهو بدوره أدى الى عدة نتائج أولها هي أن استخدام هذه الوسائل الناعمة ادى الى وقوف الجيش على الحياد وعدم الاصطدام مع المحتجين مما جعل الثورة اكثر سلمية, ثانياً نرى أن عدم لجوء الثوار الى الصدامات والعنف مع النظام ابعد الدول الأقليمية والدولية من التدخل في عملية التغيير, فكانت التجربة الليبية عكس تجربتي (مصر وتونس) تماماً إذ اللجوء إلى العنف أدى إلى فتح الباب أمام القوى الأقليمية والدولية للتدخل في عملية التغيير السياسي وهذا التدخل بدوره زاد من عملية عسكرة الاحتجاجات وزيادة العنف فيها وظهور قوى مسلحة خارج أطار الدولة تسيطر على أجزاء كبيرة من ليبيا.

وعليه من الأجدر بالدول أن تلجأ إلى التغيير السلمي التدريجي الشعبي الذي وسيلته المثلى هي استخدام الوسائل الناعمة كالمعلوماتية فيما يخص التنظيم والتعبئة والتحشيد وحتى ايصال الصوت الى العالم الخارجي فهذه الوسائل اليوم اصبحت قوة لا يستهان بها من طريق ما تقدمه من مزايا في الاستخدام فضلاً عن اشباع الفرد على ما يريد من معلومات وأخبار, كما أن المعلوماتية اليوم انتشرت تقريباً في كل أنحاء الوطن العربي ومن ثم ستكون أحد العوامل المؤدية إلى التغيير السياسي, وليس من الشرط أن يحصل تغيير شامل وانما من الممكن أن يكون التغيير تدريجي الى أن يصل للهدف المطلوب.

إذ إن الاستخدام الكثيف للمعلوماتية من شأنها أن تغيير من نمط علاقات القوى داخل هذه المجتمعات وتساعد بشكل تراكمي من هزيمة الديكتاتوريات, فضلاً عن ما ذكر فأن المعلوماتية اصبحت اليوم قوة لتأمين شرعية السلطة وعدم البقاء فيها بشكل ديكتاتوري.

وهذه أهم نقطة في مجال مساهمة الأفراد في حماية الشرعية وإجبار الحكام على احترام الرأي العام, فهنا يمكن القول إن الرأي العام الإلكتروني الذي يتكون من طريق وسائل المعلوماتية هو وسيلة فعالة لضمان الشرعية من طريق مشاركات الأفراد في الحوارات التي تتيحها وسائل المعلوماتية, إذ يمكنهم التعبير عن آرائهم في الحكام كما يمكنهم الاعتراض على سياساتهم غير المتوافقة مع رضا الأفراد مما يدفعهم للاحتجاج والاعتصام واذا لم تنجح كل هذه الوسائل لا يبقى أمام الأفراد الا الثورة على الحكام وهذا ما حصل في بعض البلدان مثل مصر وتونس, إذ قامت الاحتجاجات والثورات إلى إسقاط الأنظمة السياسية لفقدانها الشرعية وكان لوسائل المعلوماتية الدور البارز في هذا الأمر[1].

---

(1) احمد فاضل حسين وبلاسم عدنان عبد الله, وسائل الاعلام الحديثة وأثرها في الرأي العام الضامن لشرعية السلطة, مجلة العلوم القانونية والسياسية, العدد 2, جامعة ديالى, 2013, ص 275.

كما بإمكان وسائل المعلوماتية في بناء الديمقراطية عندما يطغي محتواها السياسي على المحتويات الأخرى كالترفيه, فضلاً عن تمكين الأفراد على اكتساب صفة المواطنة, فصار بإمكان الفرد أن يتفاعل مع مختلف النصوص والأفكار والتجارب المتاحة على وسائل المعلوماتية وقد أدت هذه التفاعلية إلى حدوث تغييرات على مستوى البنى النفسية والذهنية والثقافية وكذلك على مستوى رؤية الفرد لذاته وللآخرين, وهذه التغييرات قد تؤدي إلى دمقرطة وسائل المعلوماتية وانفتاح المجال أمام المواطنين للمشاركة في خلق عالم جديد بفضل الثورة المعلوماتية السياسية التي تحدثها وسائل المعلوماتية.

إن أسهام وسائل المعلوماتية بدور فعال في الثورات الشعبية التي أنهت عصراً كاملاً من القهر والأستبداد والقمع والممارسات الخاطئة التي مارستها أنظمة الحكم العربية ضد شعوبها يجعلها قادرة ايضاً على الحد من أي انتهاكات ضد حقوق الأنسان أو الاستبداد في المستقبل, كما يمكن القول إن كل الأنظمة السياسية لاسيما الدكتاتورية منها بدأت تشعر بخطر زوالها أو أن ما تبقى من عمرها لن يسعفها تحت أي أجراء لترقيع أو اصلاح ما يمكن أصلاحه في بقائها على رأس السلطة, لأن عصر المعلوماتية بكل بساطة قد وضعها مكشوفة بكل عنفها وقسوتها وظلمها مع شعوبها أمام العالم, وأن عصر المعلوماتية أنهى العصر القديم التي كانت تؤدي فيه الأنظمة الدكتاتورية بكل حريتها بمصير الأفراد وخلف اسوار التعتيم والتضليل الإعلامي الذي كانت تمارسه هذا الأنظمة بواسطة مؤسساتها الإعلامية التابعة لها والخادمة لمصالحها, فاليوم اصبح كل شيء مكشوف ما بين الحاكم والمحكوم أمام انظار العالم أجمع ولحظة بلحظة[1].

---

(1) مصعب حسام الدين قتلوني, مصدر سبق ذكره, ص ص 217-218.

وبما أن وسائل المعلوماتية باتت أحد العناصر الأساسية للتغيير السياسي فقد تتحول إلى العدو الأول للأنظمة السياسية الدكتاتورية وفي هذه الوسائل لن تستطيع هذه الأنظمة في المستقبل أن تواصل سياستها القمعية خاصة وأنها غير قادرة ولا يمكنها السيطرة على وسائل المعلوماتية التي لم تعد وسائل للترفيه والاطلاع بعد أن اصبحت ميادين لإعداد الانتفاضات الشعبية الرامية إلى تحسين حياة الشعوب. لذلك فأن هذه الوسائل اصبحت أبرز وسائل التغيير السياسي بعد أن استطاعت تغيير أنظمة كاملة وتعديل بعض الأنظمة في بعض الدول العربية لذلك فأن مستقبلها في التغيير السياسي سيكون كبيراً, فقد بدأت بالتسلية والترفيه وانتهت في الاستخدامات السياسية, خاصة في ظل وجود شريحة من الشباب تستطيع أن تتطرق الى أي موضوع أو قضية تتعلق بالشأن السياسي وتتفاعل معه, فضلاً عن أن مستقبل وسائل المعلوماتية لن ينعكس على أنظمة الحكم فقط بل سيطال مختلف الأحزاب السياسية التي فشلت في استقطاب الشباب وطاقاتهم مما يجعلهم يلجأون إلى هذه الوسائل للتواصل مع الآخرين في التعبير عن أفكارهم وتطلعاتهم لذلك من الممكن أن تؤدي هذه الوسائل دوراً بارزاً في تحريك الشارع بدل التحريك الذي تقوم به الأحزاب السياسية [1].

ويبدو من طريق الأوضاع التي تعرفها البيئة السياسية في الوطن العربي من حقبة الاحتجاجات الشعبية إلى الآن أن وسائل المعلوماتية سيكون لها شأن وتأثير كبيرين في المستقبل, فتشير البوادر إلى أن اقبال الأفراد على هذه الوسائل الحديثة في تزايد مستمر, فلو نظرنا إلى الاحصاءات والأرقام الخاصة بالمستخدمين لهذه الوسائل لوجدنا انها تأخذ بالتزايد المتسارع ويزداد عدد مستخدميها بشكل كبير وهذا يوحي بالدور المتعاظم لهذه الوسائل الحديثة مما يعطي مؤشرات كبيرة بأن يكون لها دوراً كبيراً في المستقبل ليس فيما

(1) مصعب حسام الدين قتلوني, مصدر سبق ذكره, ص ص 218-219.

يخص بـالثورات والتغيـيرات السياسـية فقـط بـل في تعزيـز قـيم الديمقراطيـة ونشر ثقافتهـا في المجتمعات التي تفتقدها ايضاً.

ووفقاً لما سبق يستنتج الكاتب أن وسائل المعلوماتية هي أداة تغيير أكبر تأثيراً وأقل خسـائر للثائرين أو المحتجين وللدولة عموماً ليس فقط خلال مرحلة التغيير بل سيؤثر استخدامها حتى ما بعد عملية التغيير وهذا ما شاهدناه عند المقارنة بـين نمـوذجين الأول (مصر وتـونس) وهـما نموذجين ناجحين في استخدام وسـائل المعلوماتيـة في عمليـة التغيـير مـما قابلـه أثـراً ايجابيـاً في التغيير ونتائجه وعلى الرغم من التطورات اللاحقة والتي تباينت فيها المسارات بين النمـوذجين, الا انها في المجمل حققا تغييراً كبيراً وباقـل التكـاليف في تلـك المرحلـة, أمـا الثـاني وهـو نمـوذج (ليبيا) الذي لم يكن للمعلوماتية أثراً في عملية التغيـير, نتيجـة عوامـل عديـدة كتعـاظم الـدور القبلي والأمية المعلوماتية وبالمقابل نتج عن عدم اللجوء إلى المعلوماتية نتـائج وخيمـة في أثنـاء الثورة وبعدها.

الخاتمة

كان للمعلوماتية الأثر الكبير في تغيير النظام السياسي في كل من (مصر, تونس, ليبيا) إذ كان لها الدور البارز في انطلاق شرارة الثورات واستمرارها بما تقدمه من معلومات وصور ومقاطع فيديو إلى المتظاهرين إذ اصبحت هذه الوسائل الأكثر شعبية في هذه الدول, لما لها من الدور الأكبر في عملية تنظيم المتظاهرين وتهيئتهم وتحشيدهم ونزولهم إلى الميدان, صحيح ان هذه الثورات جاءت نتيجة سياسات خاطئة وتراكمات كثيرة امتعضت منها الشعوب المنتفضة للتغيير لكن لولا هذه الوسائل لما استطاعت هذه الشعوب في الوصول إلى اهدافها وفي تغيير نظم سلطوية دكتاتورية كانت جاثمة على صدور المواطنين لعقود عديدة إذ أتاحت هذه الوسائل الفرصة للجماهير المنتفضة في التعبير عن ما بداخلهم من طموح للوصول إلى مجتمع ديمقراطي.

أما فيما يخص ليبيا فلم يكن لوسائل المعلوماتية ذاك الأثر البارز الذي برز في كل من مصر وتونس, وذلك نتيجة للعوامل المجتمعية والسياسية كون المجتمع الليبي بشكل عام مجتمع قبلي ويعد التطور الحاصل في المعلوماتية ووسائلها هو اتباع وتبعية للدول الخارجية فضلاً عن كون المجتمع الليبي يعاني من الأمية المعلوماتية التي تتعلق بعدم المعرفة الكاملة بالتقنيات التي تقدمها المعلوماتية, مما ترتب على ذلك آثار سلبية نتجت في عملية التغيير السياسي كما عملت المعلوماتية في كشف الانظمة الحاكمة وكسر حاجز الخوف الموجود لدى المواطنين الذي أمتد لسنين طوال, إذ كشفت وسائل المعلوماتية هذه الانظمة من طريق الصور والفيديوات التي تقدمها هذه الوسائل الى الجماهير الثائرة, ومن ثم اصبحت وسيلة ضغط كبيرة على الحكومات الدكتاتورية مما أدى إلى الإطاحة بها.

الاستنتاجات:

1- إن المعلوماتية كان لها الأثر الكبير في عملية التغيير السياسي في مصر وتونس من طريق التنظيم والتعبئة والتحشيد إذ مكنت وسائل المعلوماتية (شبكات التواصل الاجتماعي والصحافة الإلكترونية) الثوار من تنظيم انفسهم فيما يخص موعد المظاهرات واماكنها ووقتها فضلاً عن تعبئة الجماهير وتحشيدهم بأعداد كبيرة وكل ذلك تم في وقت وجيز لما تحمله هذه الوسائل من تفاعلية سريعة بين الأفراد.

2- على الرغم من الأثر الكبير الذي مارسته المعلوماتية في عملية التغيير السياسي في (مصر وتونس) الا أنها لم يكن لها الأثر البارز في ليبيا, بسبب وجود عدة معوقات تتمثل في تعاظم الدور القبلي والأمية المعلوماتية مما أدى إلى لجوء الثوار إلى طرق أخرى غير سليمة أدت بالنتيجة إلى آثار سلبية بعد الاطاحة بنظام القذافي, ومن هذه الآثار ظهور الجماعات المسلحة وافساح المجال أمام القوى الخارجية للتدخل في الشأن الداخلي الليبي فضلاً عن تعثر عملية الانتقال الديمقراطي.

3- كانت الثورات تحمل أهداف شعبية موحدة وتمثلت أهدافها بأسقاط تام للنظام مع عدم القبول بأي اجراءات اصلاحية تؤدي إلى بقاء رأس النظام في السلطة.

4- إن المعلوماتية قامت بما عجزت عنه الأحزاب والقوى المعارضة طيلة اوقات الحكم الديكتاتوري خاصة في (مصر وتونس) إذ ساهمت المعلوماتية بوسائلها في صناعة الرأي العام وتوجيهه والوصول به إلى الأهداف المطلوبة التي نادى بها ومن ثم إلى انجاح عملية التغيير السياسي.

5- بروز قوة ناعمة جديدة في الساحة العربية لم تكن موجودة من قبل وتتمثل هذه القوة بوسائل المعلوماتية, إذ لم يسبق من قبل أن يحدث تغيير سلمي وناعم في أي دول عربية ومن ثم فأن عملية التغيير في (مصر وتونس)

أثبتت في قوة المعلوماتية في عملية التغيير السياسي وظهورها كقوة ناعمة جديدة على الساحة العربية.

6- بروز قوة فعالة في المجتمع الا وهي فئة الشباب إذ كان الشباب هم العنصر الأساس في تركيبة الثوار فضلاً عن أنهم هم من بدأو في انطلاق الاحتجاجات وهم الذين كانوا أبرز الفئات المستعدة للتضحية من أجل الوصول إلى الأهداف المطلوبة الا وهي التغيير الشامل والجذري للسلطة الحاكمة ولاسيما رأس النظام, إذ كان الشباب هم من بدأ في الثورة حتى النهاية وخير دليل على ذلك هو الشاب التونسي (محمد بوعزيزي) الذي حرق نفسه احتجاجاً على سوء الأحوال المعيشية وانطلقت بعدها شرارة الثورة في تونس وعبرت إلى دول أخرى مثل مصر وليبيا.

7- إن المعلوماتية ووسائلها تتطلب وجود ثقافة معرفية من الشعب, إذ إن هذه الوسائل تتطلب أشخاص لديهم معرفة في استخدام التكنولوجيا الحديثة, ولا يقصد بالثقافة المعرفية التي تصل إلى حد الأحتراف العالي لكن تتطلب وجود ثقافة في معرفة كيفية استخدام هذه الوسائل, بغض النظر عن الحالات التي قد تتطلب إلى وجود معرفة عالية في بعض البرامج التي يستخدمها البعض لمواجهة وسائل السلطات في حجب الإنترنت أو بعض الشبكات والمواقع الإلكترونية، ومن ثم هؤلاء ذوي الخبرة العالية يقومون بتعليم المواطنين الآخرين في كيفية استخدام هذه البرامج, وأبرز مثال على وجود علاقة بين الثقافة المعرفية بالتكنولوجيا لدى المجتمع ووسائل المعلوماتية هو النموذجين (المصري والتونسي) إذ كان هذان النموذجان ناجحين لوجود ثقافة معرفية لدى فئات الشعب ولاسيما الشباب في حين نرى ضعف استخدام وسائل المعلوماتية في ليبيا لعدم وجود ثقافة معرفية بالتكنولوجيا الحديثة وخاصة فيما يتعلق بالمعلوماتية ووسائلها شبكات التواصل الاجتماعي والصحافة الإلكترونية).

المصادر والمراجع

*- القران الكريم سورة المجادلة الآية رقْم (11).

أولاً: الدساتير

1- دستور جمهورية مصر العربية عام 1971م.

2- دستور الجمهورية التونسية, الفصل الاول, منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية, 2004م.

ثانياً: المعاجم والموسوعات

1- عبد الوهاب الكيالي, الموسوعة السياسية, ج1, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, 1979.

ثالثاً: الكتب العربية والمترجمة

1- ابراهيم بعزيز, الصحافة الإلكترونية والتطبيقات الاجتماعية الحديثة, الطبعة الاولى, دار الكتاب الحديث, القاهرة, 2011.

2- أبو بكر محمد الهوش, المعلومات والتنمية, اكاديمية الدراسات العليا, مركز الدراسات والبحوث, طرابلس - الجغرة, 2003.

3- أحمد الديين وآخرون, الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية, الطبعة الأولى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2009.

4- احمد عبد ربه وأخرون, (التعددية الحزبية في مصر وثورة 25 يناير في: مجموعة مؤلفين (الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات), الطبعة الاولى, بيروت - لبنان, 2012.

5- أحمد فهمي, مصر 2013 (دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها, مشكلاتها, سيناريوهات المستقبل), الطبعة الاولى, مركز البيان للبحوث والدراسات, 2012.

6- أحمد منيسي, حركات التغيير في الوطن العربي (دراسة للحالة المصرية), الطبعة الأولى, مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, أبو ظبي, 2010.

7- أرمان وميشال ماتلار, تاريخ نظريات الاتصال, ترجمة نصر الدين لعياضي والصادق رابح, الطبعة الاولى, المنظمة العربية للترجمة, بيروت, تشرين الاول, 2005.

8- أسامة محمد أبو نحل, الحراك العربي المعاصر (دراسة سياسية سوسيولوجية), الطبعة الاولى, مركز الدراسات الفلسطينية والاستراتيجية, بيروت - لبنان, 2013.

9- أشرف فهمي خوخة, استراتيجيات الدعاية والحملات الإعلانية, دار المعرفة الجامعية, جمهورية مصر العربية, 2015.

10- ايهاب خليفة, حروب مواقع التواصل الاجتماعي, الطبعة الاولى, العربي للنشر والتوزيع. القاهرة, 2016.

11- بهاء الأمير, اليهود والماسون في ثورات العرب, الطبعة الأولى, مكتبة النافذ, الجزيرة, 2014.

12- توفيق المديني, سقوط الدولة البوليسية في تونس, الطبعة الاولى, الدار العربية للعلوم ناشرون, 2011.

13- ثناء فؤاد عبد الله, آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي, الطبعة الأولى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1997.

14- جاسم الحلفي, الحركات الاجتماعية في العراق (الجذور, المسارات, الدور السياسي), الطبعة الاولى, دار سطور للنشر والتوزيع, بغداد, 2017.

15- جاسم محمد جرجيس وبديع القاسم, مصادر المعلومات في مجال الاعلام والاتصال الجماهيري, مركز الإسكندرية للوسائط الثقافية والمكتبات, الإسكندرية, مصر 1998.

16- جمال سند السويدي, وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية من القبيلة الى الفيس بوك, الطبعة الأولى, 2013.

17- جمال محمد احمد, الاعلام والتوجهات الدولية الراهنة, الطبعة الأولى, دار غيداء للنشر والتوزيع, قلاع العلي – شارع الملكة رانيا العبد اللـه, 2015.

18- جون آر برادلي, ما بعد الربيع العربي, ترجمة شيماء عبد الحكيم طه, الطبعة الأولى, كلمات للنشر والتوزيع, 2013.

19- جوهر الجموسي, الافتراضية والثورة (مكانة الأنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي), الطبعة الأولى, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, بيروت, 2016.

20- حسان محمد شفيق العاني, الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة, مطبعة جامعة بغداد, 1986.

21- حسن عماد مكاوي, تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات, الطبعة الثانية, الدار المصرية اللبنانية, القاهرة, 1997.

22- حسن مظفر الرزو, الفضاء المعلوماتي, الطبعة الاولى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2006.

23- حسني محمد نصر, من المطبعة الى الفيس بوك مدخل في الاتصال الجماهيري, الطبعة الاولى, دار الكتاب الجامعي, 2016.

24- حسنين توفيق أبراهيم, العنف السياسي في النظم العربية, الطبعة الثانية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت – لبنان, 1999.

25- خالد زكي, الصحافة والتمهيد للثورات, الطبعة الأولى, العربي للنشر والتوزيع, القاهرة, 2015.

26- خالد غسان يوسف المقدادي, ثورة الشبكات الاجتماعية, الطبعة الأولى, دار النفائس للنشر والتوزيع, عمان – الأردن, 2011.

27- خالد محمد غازي, الصحافة الإلكترونية العربية, الالتزام والانفلات في الخطاب والطرح, الطبعة الاولى, وكالة الصحافة العربية (ناشرون), جمهورية مصر العربية, 2016.

28- دارن بارني, المجتمع الشبكي, ترجمة أنور الجمعاوي, الطبعة الأولى, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, بيروت, 2015.

29- راسم محمد الجمال, الاتصال والاعلام في العالم العربي في عصر العولمة, الطبعة الثانية, الدار المصرية اللبنانية, القاهرة, 2009.

30- راسم محمد الجمال, الاتصال والاعلام في الوطن العربي, الطبعة الأولى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1991.

31- رحاب الداخلي وآخرون, الصحافة الإلكترونية في وسائل الإعلام من النادي الى الأنترنت, الطبعة الأولى, دار الفكر العربي, القاهرة, 2009.

32- رضا امين, الاعلام الجديد, الطبعة الأولى, دار الفجر للنشر والتوزيع, القاهرة – مصر, 2015.

33- رفيق عبد السلام بوشلاكة, الجذر الحداثية للاستبداد (الاستبداد الحداثي العربي: التجربة التونسية نموذجاً) في الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة, الطبعة الأولى, مركز دراسات الوحدة العربية, لبنان - بيروت, 2005.

34- زكي حسين الوردي, مجبل لازم المالكي, المعلومات والمجتمع, الطبعة الاولى, الوراق للنشر والتوزيع, 2002.

35- السعيد عاشور, ثورة الإدارة العلمية والمعلوماتية, اللجنة القومية لتجهيز المعلومات, الجمعية العربية للحاسب الآلي, سلسلة الكتب العلمية المبسطة في المعلوماتية 3, 1999-2000.

36- السيد ولد أباه, الثورات العربية الجديدة المسار والمصير, دار جداول, بلا, 2011.

37- شارل برته, المساعد في المعلوماتية, ترجمة عبد الحسن الحسني, الطبعة الاولى, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, بيروت – الحمراء, 1987.

38- شريف حسن محمد النجار, دراسة في الحراك الاعلامي, الطبعة الأولى, دار غيداء للنشر والتوزيع, عمان, 2016.

39- الصادق الحمامي وآخرون, المجال الاعلامي العربي: ارهاصات نموذج تواصلي جديد, في مجموعة مؤلفين (الاعلام وتشكيل الرأي العام).

40- صلاح سالم زرتوقة, أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية, الطبعة الاولى, مكتبة مدبولي, القاهرة, 1992.

41- صلاح محمد عبد المجيد وممدوح منير الشاوي, الاعلام السياسي, الطبعة الاولى, مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع, القاهرة, 2012.

42- طارق محمود عباس, مجتمع المعلومات الرقمي, الطبعة الاولى, المركز الأصيل للطباعة والنشر, مصر - القاهرة, 2004.

43- طه حميد حسن العنبكي, النظم السياسية والدستورية المعاصرة أسسها ومكوناتها وتصنيفها, الطبعة الثانية, مركز حمورابي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية, بغداد, 2015.

44- عائشة التايب وآخرون, الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس قراءة سوسيولوجية) في ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات, الطبعة الاولى, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, بيروت, 2012.

45- عامر مصباح, معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية, الطبعة الاولى, دار الكتاب الحديث, القاهرة, 2010.

46- عباس مصطفى صادق, الأنترنت والبحث العلمي, الطبعة الاولى, مركز الأمارات للدراسات والبحوث, أبو ظبي, الامارات العربية المتحدة, 2007.

47- عبد الفتاح ماضي, العنف والتحول الديمقراطي في مصر, الطبعة الأولى, دار البشير للثقافة والعلوم, 2015.

48- عبد الاله بلقزيز, ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل, الطبعة الأولى, منتدى المعارف, بيروت - لبنان, 2014.

49- عبد الأمير فيصل, الصحافة الإلكترونية في الوطن العربي, الطبعة الاولى, عمان- الاردن, 2005.

50- عبد السلام إبراهيم بغدادي, النظم السياسية العربية وتحديات التغيير والإصلاح السياسي, الطبعة الأولى, دار الكتب العلمية, بغداد, 2011.

51- عبدالغني بسيوني عبدالله، القانون الدستوري والمبادئ العامة للقانون الدستوري، دار الجامعية، بيروت، 2009.

52- عبد الوهاب الكيالي, الموسوعة السياسية, ج1, المؤسسة العربية للدراسات والنشر, بيروت, 1979.

53- عزمي بشارة, الثورة التونسية المجيدة (بنية الثورة وصيرورتها من خلال يومياتها), الطبعة الاولى, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, بيروت, لبنان, 2012.

54- علي حرب, ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة الى الشبكة, الطبعة الأولى, الدار العربية للعلوم ناشرون, بيروت – لبنان, 2012.

55- علي الدين هلال, النظام السياسي المصري بين ارث الماضي وآفاق المستقبل 1981- 2010, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, 2010.

56- علي عبد الفتاح كنعان, الصحافة الإلكترونية العربية, الطبعة العربية, دار اليازوري للنشر والتوزيع, 2014.

57- علي محمود خير المغربي وابراهيم جابر, الاعلام الاجتماعي وشبكة المعلومات الدولية, دار الكتاب الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع, الإسكندرية, 2017.

58- عمر حمزاوي وآخرون, (الاسلاميون المقلدون والاصلاح في العالم العربي: حالة حركة الإخوان المسلمون في مصر) في التحولات الراهنة ودورها المحتمل في أحداث التغيير في العالم العربي, الطبعة الأولى, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, أبو ظبي, 2007.

59- عمرو الشوبكي وآخرون, البرلمان في دستور مصر الجديد, بلا, منتدى البدائل العربي للدراسات, بلا.

60- غالب كاظم جياد الدعمي, الاعلام الجديد اعتمادية متصاعدة -ووسائل متجددة, الطبعة الأولى, دار امجد للطباعة والنشر, عمان, الاردن, 2017.

61- فتحي شمس الدين, شبكات التواصل الاجتماعي والتحول الديمقراطي في مصر, الطبعة الأولى, دار النهضة العربية, القاهرة, 2013.

62- فرانشسكو كافاتورنا وآخرون, الربيع العربي: يقظة المجتمع المدني (لمحة عامة), في مجموعة مؤلفين (الكتاب السنوي للبحر الابيض المتوسط IEMed, دار فضاءات للنشر والتوزيع, عمان – الاردن, 2014.

63- فؤاد يوسف قزانجي, السلطة الخامسة علم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات, الطبعة الاولى, دار الشؤون الثقافية العامة, العراق - بغداد, 2006.

64- فضيل دليو, التكنولوجيا الجديدة للإعلام والإتصال (NICT/NTI) المفهوم – الاستعمالات – الآفاق, الطبعة الاولى, ادارة الثقافة للنشر والتوزيع, عمان – الاردن, 2010.

65- فيجي براشاد, الربيع العربي الشتاء الليبي, ترجمة منذر محمود محمد وعبد الفتاح عمورة, الطبعة الأولى, دار الفرقد, دمشق – سوريا, 2014.

66- كريم سرحان, علاقة الاجهزة الرقابية بمجلس الشعب في البرلمان في دستور مصر الجديد, منتدى البدائل العربي للدراسات.

67- ليث الكبيسي ومحمد النعامنة, تكنولوجيا الاتصالات والشبكات الحاسوبية, الطبعة الاولى, إثراء للنشر والتوزيع, الاردن, 2010.

68- ليث بدر يوسف وزهراء حسين الحداد, المسؤولية الاجتماعية في الصحافة الالكترونية (الأسس النظرية والتطبيقية), الطبعة الأولى, امجد للنشر والتوزيع, عمان – الاردن, 2017.

69- ليلى احمد جرار, الفيس بوك والشباب العربي, الطبعة الأولى, مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع, الكويت, 2012.

70- مايسة الجمل, النخبة السياسية في مصر دراسة حالة للنخبة السياسية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1993.

71- مجموعة مؤلفين (الأعلام وتشكيل الرأي العام), الطبعة الأولى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت – لبنان, 2013.

72- مجموعة مؤلفين, (الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات), الطبعة الاولى, بيروت – لبنان, 2012.

73- مجموعة مؤلفين, (الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات), الطبعة الاولى, دار شرق الكتاب, 2013.

74- مجموعة مؤلفين, (جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي الى الثورة), الطبعة الأولى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2013.

75- محمد ثابت, الحكام العرب, (كيف سقطت العروش من المحيط الى الخليج), دار اتجاه للنشر والتوزيع, القاهرة, 2011.

76- محمد حلمي مراد، التشريعات المصرية المجافية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في: محمد السيد سعيد (محرر)، حقوق الإنسان في مصر, القاهرة: دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، 1990.

77- محمد شفيق صرصار, القانون الدستوري والمؤسسات السياسية, المدرسة الوطنية للإدارة, الجمهورية التونسية, 2007.

78- محمد صلاح سالم, العصر الرقمي وثورة المعلومات (دراسة في نظم المعلومات وتحديث المجتمع), الطبعة الاولى, مركز عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية, شارع شرعة المربوطة – الهرم, مصر, 2002.

79- محمد شومان وآخرون, الاعلام المصري وثورة 25 كانون الثاني/يناير, في: مجموعة مؤلفين (الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات), الطبعة الاولى, بيروت – لبنان, 2012.

80- محمد فتحي عبد الهادي, مجتمع المعلومات بين النظرية والتطبيق, الطبعة الثانية, الدار المصرية اللبنانية, 2008.

81- محمد محفوظ, تكنولوجيا الاتصال (دراسة في الابعاد النظرية والعلمية لتكنولوجيا الاتصال), دار المعرفة الجامعية, الاسكندرية, 2005.

82- محمد محمد الهادي, التطورات الحديثة لنظم المعلومات المبنية على الكومبيوتر, الطبعة الاولى, دار الشروق, القاهرة, 1993.

83- محمد نزيه محمد, Facebook تعلم واحتراف استخدام الفيس بوك, المركز المصري, لتبسيط العلوم, بلا, 2010.

84- محمود صالح الكروي وسمر رحيم الخزاعي, تونس..... انتفاضة التغيير ومعضلات النظام السياسي, الطبعة الاولى, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, بغداد, 2013.

85- محمود علم الدين, تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجماهيري, العربي للنشر والتوزيع, شارع القصر العيني, 1990.

86- محمود علم الدين, تكنولوجيا المعلومات والإتصال ومستقبل صناعة الصحافة, الطبعة الاولى, القاهرة, 2005.

87- محمود محمود عفيفي, التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات, دار الثقافة للنشر والتوزيع, القاهرة, 1994.

88- مصطفى أبو الخير, رؤية سياسية قانونية لأحداث الثورة المصرية, دار المناهج للنشر والتوزيع, عمان, 2016.

89- مصعب حسام الدين قتلوني, ثورات الفيس بوك (مستقبل وسائل التواصل الاجتماعي في التغيير), الطبعة الأولى, شركة المطبوعات للنشر والتوزيع, بيروت - لبنان, 2014.

90- المصنف وناس, الشخصية الليبية (ثالوث القبلية والغنيمة والغلبة), الطبعة الأولى, الدار المتوسطية للنشر, 2014.

91- مفيد الزيدي, قضايا العولمة والمعلوماتية في المجتمع العربي المعاصر, الطبعة الأولى, دار أسامة للنشر والتوزيع, الأردن - عمان, 2013.

92- مهند حميد التميمي, التلفزيون وشبكات التواصل الاجتماعي تكامل ام صراع, الطبعة الاولى, دار أمجد للنشر والتوزيع, عمان - الاردن, 2017.

93- موريس ديفرجيه, الأحزاب السياسية, ترجمة علي مقلد وعبد المحسن سعد, الهيئة العامة لقصور الثقافة, القاهرة, 2011.

94- ميلاد مفتاح الحراثي, مداخل وتساؤلات للتنمية (آراء لأجل وقعاً تنموياً في ليبيا), الطبعة الأولى, مركز البحوث والاستشارات والتدريب, جامعة قار يونس, 2011.

95- نبيل الشريف وآخرون, واقعنا الاعلامي وثورة الاتصالات الحديثة, في مجموعة مؤلفين (العالم العربي ومعضلاته والإصلاح المنشود), أزبكية عمان, عمان الاردن, 2012.

96- نبيل علي, تحديات عصر المعلومات, مهرجان القراءة للجميع مكتبة الاسرة, القاهرة, 2003.

97- نبيل علي, العرب وعصر المعلوماتية, سلسلة عالم المعرفة, 1994.

98- نجلاء محمود جابر, الاعلام السياسي, الطبعة الأولى, دار غيداء للنشر والتوزيع, عمان, 2015.

99- ندى الشقيفي الماريني, الربيع العربي الأفق الأسود, الطبعة الاولى, مركز الدراسات الفلسطينية والاستراتيجية, بيروت – لبنان, 2015.

100- نسرين عجب, الثورة الافتراضية (دور وسائل التواصل الاجتماعي في الثورات), الطبعة الأولى, العربي للنشر والتوزيع, القاهرة, 2016.

101- نها السيد عبد المعطي, صحافة المواطن نحو نمط اتصالي جديد, الطبعة الاولى, دار الكتاب الجامعي, العين, 2015.

102- نهى ميلور وآخرون, الاعلام العربي (العولمة: الاعلام وصناعته الناشئة), ترجمة صفوت حسن, الطبعة الأولى, دار الفجر للنشر والتوزيع, القاهرة – مصر, 2012.

103- وسام فاضل راضي ومهند حميد التميمي, الاعلام الجديد تحولات اتصالية ورؤى معاصرة, الطبعة الأولى, دار الكتاب الجامعي, العين, 2017.

104- وسيم حسام الدين الأحمد, النظم الدستورية والسياسية في الدول العربية, الطبعة الأولى, منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت – لبنان, 2010 .

رابعاً: الدوريات والمجلات

1- ابـراهيم صـابر عبـد العزيـز دور تكنولوجيـا الاتصـال في الحـراك الشـعبي العـربي (دراسـة وصفية), مجلة الدراسات التاريخية والحضارية, العـدد 23, كليـة التربيـة - جامعـة تكريـت, 2016.

2- احمد عبد الأمير الأنباري, دور الاتحاد الأوربي في دعـم التغيير في ليبيـا: الـدوافع والمكاسـب المتوقعة, العدد 62, مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد, 2015.

3- أحمد عبد الكريم الأعرجي, الاسلاميون في تونس وتجربة الحكـم حركـة النهضـة الاسـلامية أنموذجاً, ابحاث استراتيجية, العدد 4, مركز بلادي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية, 2013.

4- احمد عدنان كـاظم, تغيـير مؤسسـة الحكـم في مصر, مجلـة مركـز المسـتنصرية للدراسـات العربية والدولية, العدد (33), الجامعة المستنصرية, 2011.

5- احمد فاضل حسين وبلاسم عدنان عبد اللـه, وسائل الاعلام الحديثة وأثرهـا في الـرأي العـام الضامن لشرعية السلطة, مجلة العلوم القانونية والسياسية, العدد 2, جامعة ديالى, 2013.

6- ادارة البحـوث والدراسـات, قـراءات نظريـة التغيـير السـياسي المفهـوم والأبعـاد, دراسـات سياسية, المعهد العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية, أبريل 2016.

7- آراء جاسم محمد, انتهاكات حقوق الانسان في ليبيا وأثرها في سـقوط حكـم الـرئيس معمـر القذافي عام 2011, مجلة كلية الآداب, جامعة البصرة, العدد العشرون, 2016.

8- أروى مؤيد محمد العاني, الوسائل المعاصرة بـين الإيجابيـات والسـلبيات (فـيس بـوك Face book, تويتر Twitter, يوتيوب You Tube أنموذجاً) مجلة كلية التربية الأساسـية, العـدد 97, الجامعة المستنصرية - كلية التربية الأساسية, 2017.

9- اسلام حجازي, الثقافة الافتراضية وتحولات المجال العام السياسي (ظاهرة الفيس بوك في مصر نموذجاً), قضايا, المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية.

10- امينة هكو, مؤسسة الرئاسة في تونس بين الثابت والثورة الدستورية, مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, العدد 432، شباط 2015.

11- آية يوسف عبد السلام, أسباب قيام ثورات الربيع العربي, مشاريع بحثية, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاقتصادية والسياسية، الاستراتيجية10مايو.

12- ايناس محمود عبد الله, الفيس بوك ميدان جديد للتفاعل الاجتماعي (دراسة ميدانية في مدينة الموصل), مجلة آداب الرافدين, العدد 66, كلية الآداب, جامعة الموصل, 2013.

13- باقر النجار, العولمة ومستقبل الأسرة في الخليج العربي, المستقبل العربي, العدد 308, مركز دراسات الوحدة العربية, اكتوبر 2004.

14- بتول مطر عبادي, البطالة في مصر – واقعها والآفاق المستقبلية لحلها, مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية, المجلد 7– العدد 4, جامعة القادسية, 2005.

15- بسمة خليل نامق, التغيير في الشرق الأوسط الإرادة الشعبية والتأثير الخارجي (مصر أنموذجاً), مجلة مركز الدراسات الفلسطينية, العدد 16, جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية, 2012.

16- بشرى حسين محمد الحمداني, انعكاسات التكنولوجيا الحديثة على الصحافة, مجلة الدراسات التاريخية والحضارية, المجلد – العدد 11, الجامعة الاسلامية – كلية الاعلام, 2012.

17- بشرى جميل الراوي, دور مواقع الواصل الاجتماعي في التغيير/مدخل نظري, مجلة الكاتب الاعلامي, العدد 18, جامعة بغداد, كلية الأعلام 2012.

18- برنو بو ميه, استخدام القوة لحماية المدنيين والعمل الانساني: حالة ليبيا وما بعدها, مختارات من المجلة الدولية للصليب الاحمر, المجلد 93– العدد 884, 2011.

19- ثامر كامل محمد, العولمة من منظور ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وآليات حراكها في الوطن العربي, مجلة العلوم السياسية, العدد 37, جامعة بغداد, 2008.

20- جمال عسكر مضحي, تأثير الصحافة الإلكترونية على مستقبل الصحافة الورقية, مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية, الإصدار 16 العدد 2, جامعة تكريت, 2009.

21- حازم عبد الحميد النعيمي, في ضوء الثورات الشعبية بتونس ومصر: دور الأنترنت ومواقعه في تحرير المعلومة والرأي من القيود التقليدية, مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد 32, الجامعة المستنصرية, 2010.

22- حسن كريم وآخرون, الربيع العربي وعملية الانتقال الى الديمقراطية, في مجموعة مؤلفين (الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات), الطبعة الاولى, دار شرق الكتاب, 2013.

23- حسنين توفيق ابراهيم, النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية, بحوث ودراسات, مركز الجزيرة للدراسات, 2013.

24- حسين سعدي الفتلاوي, مضامين وأشكال الأخبار في المواقع الإلكترونية (دراسة تحليلية لموقع إيلاف أنموذجاً), مجلة آداب الكوفة, المجلد 1 العدد 28, جامعة الكوفة, 2016.

25- حسين سعدي محمد الفتلاوي وخلف كريم كيوش, دور مواقع التواصل الاجتماعي ترتيب أولويات الاصلاح السياسي لدى أساتذة الجامعات (دراسة معينة على أساتذة جامعة كربلاء), مجلة الكاتب الاعلامي, المجلد 30, 1995, جامعة بغداد, كلية الأعلام, 2015.

26- حسين يوسف القطروني, معوقات بناء الدولة وإشكاليات استقرار النظام مقاربة سياسية وسوسيولوجية من منظور المدخل البنيوي – الوظيفي, قسم العلوم السياسية, جامعة بنغازي, الكفرة, 2016.

27- حكومة الامارات الإلكترونية, الدليل الارشادي لاستخدام أدوات التواصل الاجتماعي في الجهات الحكومية لدولة الامارات العربية المتحدة, هيئة تنظيم الاتصالات TRA, يناير 2001.

28- حميد حنون خالد, العلاقة بين رئيس الدولة والسلطة التشريعية في النظم العربية ذات الاتجاه الرئاسي- دراسة للنظام السياسي في مصر, المجلة القانونية, جامعة بغداد, كلية القانون, العدد 2, 2007.

29- حيدر عبد جساس, عرض كتاب / حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي (دراسة للحالة المصرية), الكاتب احمد منيسي, المجلة السياسية والدولية, العدد 21, الجامعة المستنصرية, كلية العلوم السياسية, 2012.

30- حيدر علي حسين, السياسة الأمريكية تجاه حركات التغيير في المنطقة العربية دراسة مقارنة, مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد 51, الجامعة المستنصرية, 2015.

31- خالد حنفي علي, خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة, مجلة أوراق الشرق الأوسط, العدد 64, 2014.

32- خير الدين حسيب, تونس.... الى أين؟ تجربة انتقالية ناجحة للربيع العربي تستحق دعم العرب جميعاً, مجلة المستقبل العربي, العدد 440, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2015.

33- خيري عبد الرزاق جاسم, النظام السياسي التونسي بعد التغيير, مجلة السياسية والدولية, الجامعة المستنصرية, كلية العلوم السياسية, العدد 25, 2014.

34- درقاوي عبد القادر شريف, الفيس بوك في الوطن العربي: دراسة علمية لظاهرة المنظمات الافتراضية, مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية, العدد 1, لبنان, يناير.

35- دهام العزاوي وآخرون، ليبيا من انقلاب الزعيم الى ثورة الشعب، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012.

36- دينا شحاته, "محركات التغيير في العالم العربي", مجلة السياسة الدولية, مؤسسة الاهرام, العدد184, ابريل2011.

37- رضا النجار وجمال الدين ناجي, تكنولوجيا المعلومات والاتصالات, (الفرص الجديدة المتاحة لوسائل الاعلام بالمغرب العربي), الجولة الثانية للقمة العالمية, تونس, أكتوب, 2005.

38- رنا العاشوري سعدي, التجربة الدّيمقراطية في تونس: هاجس متأصل ومسار متعثّر, مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, العدد 434، نيسان 2015.

39- زياد حافظ, ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل, مجلة المستقبل العربي, العدد 385, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت – لبنان, 2011.

40- سعد توفيق عزيز البزاز, دوافع التغيير في الثورة التونسية, مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية, المجلد (12), العدد (2), كلية الآداب, جامعة الموصل, 2012.

41- سعيد مجيد دحدوح, مخاض الفوضى في الدول العربية....... التحول الافتراضي للديمقراطية,م جلة حمورابي للدراسات, العدد 3, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, 2012.

42- سميرة شيخاني, الاعلام الجديد في عصر المعلومات, مجلة جامعة دمشق, المجلد 26, العدد الاول- الثاني, جامعة دمشق, 2010.

43- سينال شمال, استخدام طلبة كلية الآداب لمواقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك Facebook, المجلة العراقية للمعلومات, المجلد السادس عشر, العدد 1-2, الجمعية العراقية للمكتبات والمعلومات, 2015.

44- شادي عبد الوهاب, الثورات في المنطقة العربية: الاسباب وآفاق المستقبل, مجلة أوراق الشرق الأوسط, العدد, المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط, القاهرة.

45- شيماء عادل فاضل, المعلوماتية والحروب المعاصرة نموذج تطبيقي: الحرب على العراق 2003, مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية, العدد 2, السنة 1, جامعة تكريت, 2009.

46- طالب حسين حافظ, التغيير في المنطقة العربية وانعكاساته (العوامل الخارجية), مجلة الدراسات الدولية, العدد 58, مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية, 2014.

47- عادل عبد الصادق, الفضاء الإلكتروني والرأي العام... تغيير المجتمع والادوات والتأثير, قضايا, المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية, 2011.

48- عادل محمد حسن العليان, حركات التغيير العربية دراسة في أهم أسبابها ونتائجها, مجلة سر من رأى, العدد 38, جامعة سامراء, 2014.

49- عبد الجبار احمد عبد الله وفراس كوركيس, دور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي, مجلة العلوم السياسية العدد 44, كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد, 2012.

50- عبد الحسين شعبان, تونس - مصر: أسئلة ما بعد الانتفاضة, مجلة المستقبل العربي, العدد 285, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, اذار 2011.

51- عبد الرحمن عبد السلام جامل ومحمد عبد الرزاق ابراهيم ويح, التعليم الالكتروني كألية لتحقيق المجتمع المعرفي (دراسة تحليلية) بحث مقدم الى المؤتمر والمعرض الدولي الاول لمركز التعليم الالكتروني (التعليم الالكتروني حقبة جديدة في التعليم والثقافة), جامعة البحرين, 17-2006/4/19.

52- عبد الرزاق الدواي, مجتمع المعرفة معالم رؤية تكنولوجية جديدة للعالم, عالم الفكر, العدد 3 المجلد 40, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت, 2012.

53- عبد الرزاق محمد احمد الدليمي, اشكاليات تكنولوجيا الاتصال الحديثة على الصحافة (بحث استطلاعي نحو تأثير التكنولوجيا الحديثة على الصحافة), المجلة العراقية للمعلومات, المجلد 11 - العدد 1-2, المجلة العراقية للمكاتب والمعلومات, 2010.

54- عبد العظيم جبر حافظ, التطورات السياسية في ليبيا على أثر ثورة 17/شباط/2011 (رؤية سياسية تحليلية), مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, الجامعة المستنصرية, العدد 38, 2012.

55- عبد النور بن عنتر, الحلف الأطلسي والدول المغاربية.. توازنات جديدة, تقارير, مركز الجزيرة, 2011.

56- عزت السيد أحمد, القيم بين التغير والتغيير المفاهيم والخصائص والآليات, مجلة جامعة دمشق, المجلد 27, العدد الاول + الثاني, جامعة دمشق, 2011.

57- عزمي بشارة, في الثورة والقابلية للثورة, سلسلة دراسات اوراق بحثية, المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية, الدوحة, 2011.

58- علي سلمان صايل, حركات التغيير في العالم العربي قراءة في شرعية التحول الديمقراطي للسلطة (مصر أنموذجاً), مجلة جامعة الكوفة, العدد 17, جامعة الكوفة, 2013.

59- عمار جعفر العزاوي, الثورة الليبية.. الاسباب, التحديات والتداعيات بعد العام 2011, مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, الجامعة المستنصرية, العدد 50, 2015.

60- عمار حميد ياسين وعبير سهام مهدي, العوامل الداخلية والخارجية للتغيير السياسي في المنطقة العربية, مجلة دراسات دولية, العدد 58, مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية, جامعة بغداد.

61- عمار طاهر محمد, دوافع وأنماط استخدام الشباب العراقي لشبكات التواصل الاجتماعي, مجلة آداب المستنصرية, العدد 68, الجامعة المستنصرية, 2015.

62- فاتن محمد رزاق, التعددية السياسية في مصر بعد 1981, المجلة السياسية والدولية, كلية العلوم السياسية, الجامعة المستنصرية, العدد 16, 2010.

63- فايزة يخلف, الاعلام وسوسيولوجيا التغيير في العالم العربي, مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية, العدد 2, جامعة المسيلة, 2012.

64- كفاح عباس رمضان الحمداني, حركة التغيير في تونس الأسباب والتحديات, دراسات إقليمية, مركز الدراسات الإقليمية, جامعة الموص, العدد 10.

65- محمد الداهي, من البروليتاريا الى البرونيتاريا رهانات التغيير الثقافي, مجلة الكاتب الاعلامي, العدد 19, جامعة بغداد, 2013.

66- محمد عبد الحفيظ الشيخ, ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة, مجلة المستقبل العربي, العدد 427, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت اذار 2014.

67- محمد محمد فراج عبد السميع, دور مواقع تواصل الاجتماعي في تسويق مصر كمقصد سياحي دولي, وزارة السياحة (قطاع التخطيط والبحوث والتدريب), مصر, ابريل 2012.

68- محمود حميد خليل خاير, المثلث الاقتصادي (الفقر, البطالة, الفساد) والربيع العربي (دراسة تحليلية في الواقع الاقتصادي في بلدان الربيع العربي), مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية, المجلد 10- العدد 31, جامعة تكريت, 2005.

69- مرسي مرشي, شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية نظرة في الوظائف, المستقبل العربي, العدد 359, مركز دراسات الوحدة العربية, لبنان, 2012.

70- مفيد الزيدي, ليبيا رؤية من الداخل ونظرة الى المستقبل, حلقة نقاشية عقدها قسم الدراسات الأفريقية بمركز الدراسات الدولية, العدد 110, مركز الدراسات الدولية, جامعة بغداد, 2012.

71- منى حسين عبيد, أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا, مجلة دراسات دولية, مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية, جامعة بغداد, العدد 51, 2012.

72- منى محمود علي, من ثورة الاتصال الى ثورة التغيير رؤية تكنو-اجتماعية لأحداث مصر 2011, المجلة السياسية والدولية, الجامعة المستنصرية, 2012.

73- نغم نذير شاكر, التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر, مجلة دراسات دولية, العدد 48, مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد, 2011.

74- نيفين مسعد, كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية, مجل المستقبل العربي, العدد (379), مركز دراسات الوحدة العربية, 2010.

75- هناء عبد الحكيم, شبكات التواصل الاجتماعي على الأنترنت واثرها في العملية التعليمية في الجامعات العراقية, المجلة العراقية لتكنولوجيا المعلومات, المجلد السابع, العدد الاول, 2015.

76- هيفاء زغير, ال (نيوميديا) لم يصنع ثورة, مجلة معلومات, العدد 107, جريدة السفير – بيروت, 2012.

77- وليد رشاد زكي, الشبكات الاجتماعية.. محاولة للفهم, مجلة السياسة الدولية, العدد 180, مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية, 2010.

78- يوسف أزروال وليلى العجال, دور الاعلام الجديد في صناعة التغيير السياسي بالوطن العربي (شبكات التواصل الاجتماعي في التجربة التونسية والمصرية أنموذجاً), مجلة العلوم الاجتماعية, العدد 5, المانيا – برلين المركز الديمقراطي العربي للدراسات الأستراتيجية والاقتصادية, 2017.

خامساً: الندوات والمؤتمرات

1- المؤتمر العربي – الأوربي حول (تمكين الشباب ومنظماتهم ودعم مبادرات المجتمع المدني في الدول العربية جنوب البحر المتوسط, مالطا, 22-24 مارس 2012.

2- حفيظة شقير, يسرا فراوس, الشباب والمواطنة الفعالة (دليل مرجعي) تم انجاز هذا الدليل في اطار برنامج العمل بين ائتلاف جمعيات حافلة المواطنة وصندوق الامم المتحدة للسكان, تونس, 2014.

3- عباس مصطفى صادق, التطبيقات التقليدية والمحدثة للصحافة العربية في الأنترنت, مؤتمر صحافة الأنترنت في العالم العربي الواقع والتحديات, جامعة الشارقة, كلية الاتصال, نوفمبر 2005.

4- مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان, مـؤتمر الصحافة العربيـة.. في ظـل الربيـع العـربي, 2013.

5- مجموعة البنك الدولي, ديناميكيات سوق العمل في ليبيا (إعادة الإنتـاج مـن أجـل التعـافي), البنك الدولي للأنشاء والتعمير, 2016.

سادساً: الاطاريح والرسائل الجامعية

1- بخوش ايمان ومرزوقـي حسـام الـدين, الويـب 2.0 الشـبكات الاجتماعيـة والأعـلام الجديـد, مـذكرة مقدمـة مكملـة لنيـل الليسـانس, جامعـة بـاجي مختـار, عنابـة, كليـة الآداب والعلـوم الانسانية والاجتماعية – قسم علوم الأعلام والاتصال تخصص سمعي وبصري, 2009.

2- تيسير ابراهيم قديح, التدخل الأوربي الإنساني- دراسة حالة ليبيا 2011, رسالة ماجستير غـير منشورة, كلية الاقتصاد والعلوم الادارية- جامعة الأزهر, 2012.

3- جيدو حاج بشير, أثر وسائل التواصـل الاجتماعـي في عمليـة التحـول الـديمقراطي في الـدول العربية: دراسة مقارنة, (اطروحة دكتوراه غـير منشـورة), كليـة الحقـوق والعلـوم السياسـية – جامعة محمد خضير بسكرة, 2017.

4- زينة صالح مهدي الفتلاوي, المعلوما- اتصالية وعملية صنع السياسة الخارجية بعد الحـرب الباردة, رسالة ماجستير, غير منشورة, جامعة النهرين, كلية العلوم السياسية, 2009.

5- عبد الحكيم بن عبد اللـه بن راشـد الصـوافي, اسـتخدام وسـائل التواصـل الاجتماعـي لـدى طلبة الحلقة الثانية من التعليم الأساسي في محافظـة خـمال الشرقيـة بسـلطنة عـمان وعلاقتـه ببعض المتغيرات, رسالة ماجستير, غير منشورة, كلية الآداب, جامعة نزوى, 2015.

6- عبد الرحمن يوسف سـلامة, التجربـة التونسـية في التحـول الـديمقراطي بعـد ثـورة كـانون الاول/2010, رسالة ماجستير, غير منشـورة, كليـة الدراسـات العليـا, جامعـة النجـاح الوطنيـة, نابلس فلسطين, 2016.

7- عزيزة عبد الرحمن العتيبي, أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في اداء الموارد البشرية, دراسة ميدانية على الاكاديمية الدولية الأسترالية, 2010.

8- عماد رزيك عمر, البرلمان والنظام السياسي في مصر (1990-2010), رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, 2012.

9- ماجد رجب العبد سكر, التواصل الاجتماعي أنواعه – ضوابطه – ومعوقاته, رسالة ماجستير (غير منشورة), كلية اصول الدين, الجامعة الاسلامية, غزة, 2011.

10- مبارك زودة, دور الاعلام الاجتماعي في صناعة الرأي العام (الثورة التونسية أنموذجاً), رسالة ماجستير (غير منشورة), جامعة الحاج خضر- باتنة, 2011– 2012.

سابعاً: التقارير

1- تقرير الاعلام الاجتماعي العربي, الاعلام الاجتماعي والحراك المدني: تأثير فيس بوك وتويتر, الإصدار الثاني, كلية دبي للإدارة الحكومية, مايو 2011.

2- تقرير اللجنة الدولية للحقوقيين, تحديات أمام القضاء الليبي: ضمان الاستقلال والمساءلة والمساواة بين الجنسين, مكتب الشؤون الخارجية لجمهورية ألمانيا الاتحادية, جنيف سويسرا.

3- مجموعة الأزمات الدولية، تقرير صدر بتاريخ 17 ابريل 2013، تحت عنوان "محاكمة على سبيل الخطأ: العدالة في ليبيا ما بعد القذافي"، موضوع إصلاح النظام القضائي في ليبيا, منظمة ضحايا لحقوق الانسان.

4- تقرير هيومن رايتس ووتش, ليبيا وقف التدفق: الانتهاكات ضد المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين, Human Rights Watch, الكتاب 18 رقم 5, سبتمبر/ايلول 2006.

5- قمة رواد التواصل الاجتماعي العرب, تقرير وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي, التقرير الأول, 2015.

ثامناً: شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت)

1- حول الثورة التونسية, حوار مع الصحفي التـونسي في جريـدة إيـلاف الإلكترونيـة (أسـماعيل دبارة) متاح على الرابط الآتي: Mtanwcha. Blogspot. Com.

2- حيدر الجراح, هل تساهم شبكات التواصـل الاجتماعـي في تمكـين الديمقراطيـة؟ متـاح عـلى الرابط الآتي: M.Annabaa.Org

تاسعاً: المصادر الاجنبية

1- ahmad M.shehabat, arab 2.0 revolution: investigating social media networks during wares of the Egyptian political uprisings that occur between 2011, 2012 and 2013, master thesis, university of western Sydney, 2015.

2- Arab Social Media Report, Mohammed bin Rashid school of government. :متاح على الرابط التالي www. Arab Social Media Report.com

3- Brian L.mayer, Modern social media and social revolutions, master thesis, Methodist university, 2011.

4- Danielle Meltz, civil society in the arab spring: Tunisia, Egypt and Libya, under graduate honors theses – honors program, university of Colorado, boulder, 2016.

5- Jeffrey ghannam, social media in the arab world: leading up to the uprising of 2011, national endow ment for democracy, cima center of international media assistance, 2011.

قائمة المحتويات

فرحان فرع العتابي

باحث مختص في شأن المعلوماتية و الاتصال السياسي

المؤهلات العلمية

- بكالوريوس في العلوم السياسية- جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية.
- ماجستير في العلوم السياسية- جامعة بغداد- كلية العلوم السياسية- فرع النظم السياسية.

الخبرة المهنية

- عضو هيئة عامة في الجمعية العراقية للعلوم السياسية.
- باحث في مركز حوكمة للسياسات العامة.

المشاركات

شارك في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية منها:

- مؤتمر بوينت العراق حيث تناول الكاتب اهمية شبكات التواصل الاجتماعي وكيفية مساهمتها في صناعة الراي العام وحرية التعبير واثارها في البيئة السياسية العراقية والعربية
- مؤتمر المبادرة الدولية للتضامن مع المجتمع المدني العراقي 2019 وبمشاركة منظمات دولية ومحلية اهمها مؤسسة فاي ومؤسسة كابريو فضلا عن الاتحاد الاوربي.
- ورشة الخبراء الموسومة بـ (انتخابات مجلس النواب العراقي 2018 الواقع والتطلعات). فضلا عن مشاركات عديدة اخرى متعلقة بالأثار السياسية والاجتماعية للمعلوماتية والإرهاب الالكتروني والاشاعة الالكترونية.

التواصل: **farhan_901@yahoo.com**

يتناول الكتاب أهمية المعلوماتية من كونها أصبحت عنصرًا مهمًا في حياة الإنسان على المستويات جميعها لما تحمله من أهمية قصوى. كما أن للمعلوماتية وسائل عديدة وتتمثل في الشبكات الحاسوبية والإنترنت والتليفزيون والإذاعة الدولية والأقمار الصناعية، وكل وسيلة من هذه الوسائل عدت الطفرة التاريخية في عصرها. كما أن للمعلوماتية وسائل أخرى وهي شبكات التواصل الاجتماعي والصحافة الإلكترونية، وهذه الوسائل تمثل جانب التطبيقات والبرمجيات (software) وليس جانب الأدوات (Hardware) وهذه الوسائل المتمثلة بشبكات التواصل الاجتماعي ولا سيما الفيسبوك وتويتر واليوتيوب فضلًا عن (الصحافة الإلكترونية) هما المحور الأساسي في هذا الكتاب. إذ تعد الوسائل المذكورة أداة مهمة في التعبير عن الرأي.

انتشرت هذه الوسائل بسرعة كبيرة في السنوات الأخيرة لا سيما قبل وفي أثناء ثورات الربيع العربي. لكن هذا الانتشار اصطدم بعقبات عدة أهمها القيود التي فرضتها الأنظمة الدكتاتورية كالحجب أو الحظر فضلًا عن عقبات عدة. وتمكنت فئات عدة ولا سيما الشباب في المجتمع إلى اللجوء إلى هذه الوسائل واعتمادها للتعبير عن الرأي وإيصال صوت الشعب إلى العالم أجمع. ومارست هذه الوسائل أثرًا مهمًا في تنظيم وتحشيد وتعبئة الجماهير خلال عمليات التغيير عام 2011 وكانت نتائج استخدامها ذات نتائج أكثر إيجابية بكثير من الوسائل التقليدية الأخرى في عملية التغيير السياسي كاللجوء إلى العنف المسلح. ومن ثم أصبحت المعلوماتية بوسائلها وسيلة وعامل ضغط كبيرًا ومؤثرًا في المجال السياسي بالنسبة للدول التي تتوفر فيها الأوضاع الملائمة لاستخدام هذه الوسائل كوجود لثقافة معرفية لدى هذه المجتمعات المستخدِمة لوسائل المعلوماتية.



60 شارع القصر العيني 11451 - القاهرة
ت: 27954529 - 27921943 فاكس: 27947566
www.alarabipublishing.com.eg





تصميم الغلاف: عصام أمين